
Bibliotheca Alexandrina
00118549

محمود عزمي

على هامش التاريخ المصري الحديث

الأيام المئة

جهود وظلال علي ماهر باشا

٣٠ يناير
٩ مايو
١٩٣٦

الناشر : مكتبة النهضة المصرية
١٥ – شارع المدابغ امام الاهرام تليفون ٥١٣٩٤



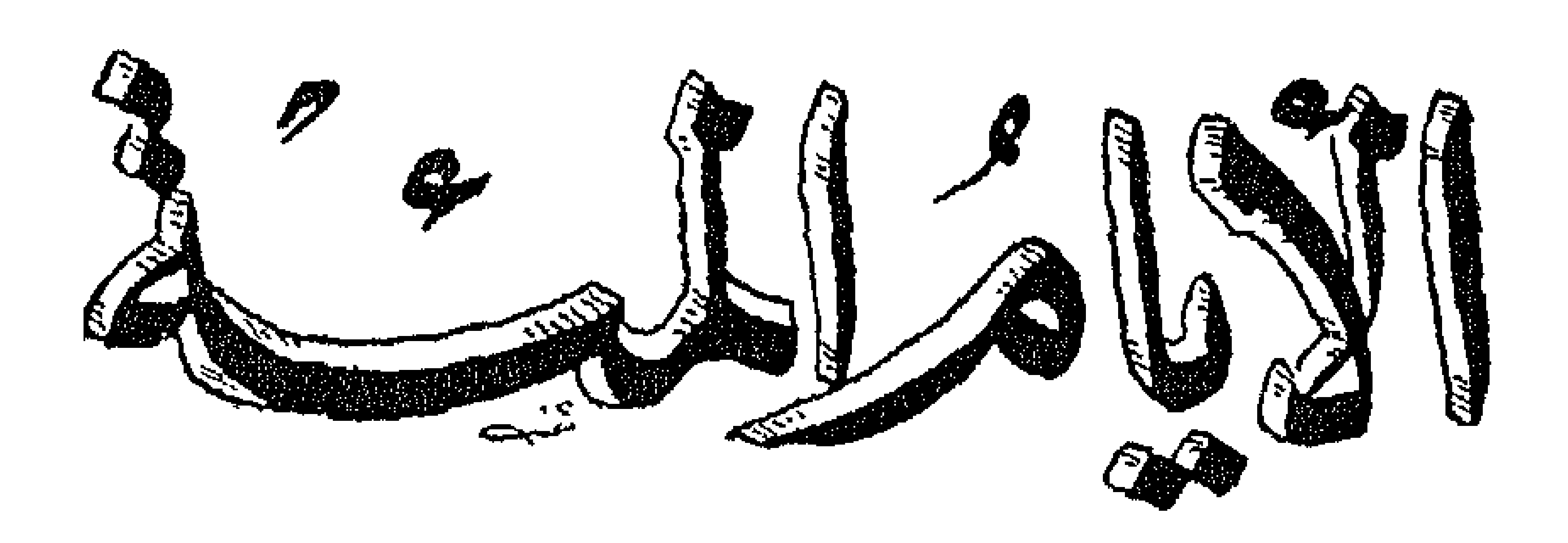
حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا

محمود عزمي

على هامش التاريخ المصري الحديث

عهد وزارة علي ماهر باشا

٣٠ يناير
٩ مايو
١٩٣٦



الأيام المائة

الناشر : مكتبة النهضة المصرية
١٥ - شارع المدابغ امام الاهرام تليفون ٥١٣٩٤

فهـــرس

كتب لي أن أكون في حومة الجهاد المصري الحديث منذ تألفت وحدانه ولاحت طلائعه ، وأن أساهم في معاركه بجهود ظاهرة آنا وخفية آونة ، أوجه بها الرأي شطراً وأنذر بالخطر حيناً وأدعو الى اقتناص الفرص أحيانا ، وأنعم بلذة التوفيق يوما وأتقلب على لظى الخيبة أياما ، وأحظى بالعرفان والتقدير مرة وأبوء بالغمط والنكران مرات .

وصمدت في الميدان الذي ولجت بابه مختاراً يوم غادرت بيئة التعليم مستقيلا إذ أحسست قرب الهدنة ووقوف رحى الحرب العظمى في أوائل نوفمبر من سنة ١٩١٨ واستشعرت واجب الارتماء في أحضان النضال لأجل « تقرير المصير » إلى أن أبرم البرلمان معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر والمملكة المتحدة في منتصف نوفمبر من سنة ١٩٣٦

ولقد كنت مدى تلك الأعوام الثمانية عشر على اتصال وثيق بكثرة الزعماء الذين قادوا البلاد في مختلف أطوار نضالها ، وانغمست يداي في إلفة أيدي الصادقين لغير قليل من المواقف والخالقين لغير تافه من الظروف ، فخبرت عن كثب غير واحد من القادة ، وعرفت في دقة غير واحد من الخلق البشري ، وتبينت في كشف غير واحدة

من الخبايا ، ووقفت على غير واحد من الاعتبارات ، وقارنت بين أكثر من اثنين من الدوافع .

وتجلت لى خلال ذلك كله حقائق ، عن طبائع الناس ، وخصائص الأشياء ، وعناصر الحوادث ، أعلنت عن بعضها ، ولا أزال أسدل الستر على بعضها الآخر ، وأحسب أن سيظل بعضها الثالث مكتوماً أبداً طويلا .

وهالنى فيما هالنى من جراء تعرفى تلك الحقائق جميعاً مالمسته من فتور فى أمانة الذين نصبوا أنفسهم لتسجيل الحوادث ، ومن ضعف فى ذاكرة الذين شهدوا هذه الحوادث بل الذين حيوها حياة ، ضعف طبيعة أو ضعف حساب ، ومن افتقاد ملكة التقدير الصحيح عند جمهور الرأى العام بل عند الفئات النابهة من هذا الرأى العام ، ومن فشو الظلم فى مؤاخذة الناس ، وعدم توافر الانصاف فى الحكم على الأقدار ، وعدم سمو الخصومة على التدنى الى الاختلاق واستغلال المنحط من الغرائز والالتجاء إلى السافل من الوسائل .

عندئذ خشيت بل وثقت أن لن يكون للنهضة المصرية الحديثة التى جاهدت فيها ماجاهدت ، تاريخ صحيح يقدم للخلف تقريراً للواقع من حوادث السلف ، وتقديراً للحق فيما يتصل برجاله

وأبنائه . وعندئذ اتجهت نيتى إلى التدوين ، مقصوراً على ماحييت من الحوادث وشاهدت من الوقائع ولمست من العناصر كى أكون فى مأمن من خطر الأخذ عن الغير ، وقد خبرت من طرائق تسجيلهم للأمور ماخبرت ، وفى عصمة عن زلل التقدير لما لم أكن قد تلقيته بالذات من مصادره الأكيدة ، غير قاصد فى هذا الى التأريخ الذى يقتضى التحليل والمقارنة والاستنتاج والتعليق بل مكتفياً بأن أقدم للمؤرخين « مواد » أمينة لاستقرائهم يستندون اليها بحوثهم فتكون معلومات « على هامش التاريخ » دون أن تكون عنصراً من عناصر « صلب التاريخ » .

وإذ كان للأشخاص أثر عظيم فى تطور « الشىء العام » وتكيُّفه فان تدوين « هوامش » التاريخ يستند عادة إلى الأشخاص قبل أن يستند إلى الوقائع كما هو الشأن فى تدوين التاريخ والتأليف العلمى على العموم ، وإن لم يكن الأشخاص هم المعنيون بالذات عند الجديين من المدونين بل هى أعمال هؤلاء الأشخاص التى يريدون تسجيلها وتقديمها للمؤرخين بالذات

وقد كان منطق الأشياء يقضى علىّ — وقد اعتزمت نشر وقائعى « على هوامش » التاريخ المصرى الحديث — أن أبدأ بما يتصل « بباعث الوطنية » فى فجر النهضة الحديثة ، و « رجلى

الدولة » اللذين سهرا على كيان مصر فى أعصب الأوقات وحثا على الهبة الشعبية حين أحسا نقص ما فى متناول أيديهما من وسائل « دبلوماتية » ، و « بمتعهد الجذوة القومية » لدى جمهرة الهابين للمطالبة بالاستقلال المصرى ، ثم بسائر الذين تولوا المفاوضة مع الحكومة البريتانية — وبينى وبينهم جميعاً ما تنبعث منه « مواد » طريفة لهوامش القضية المصرية ـ قبل أن يجىء دور التدوين فيما يختص بصاحب هذا « الهامش » الأول

كان « منطق » الأشياء يقضى على حقاً باتباع هذا الترتيب والتعقيب . لكن « واقع » الأشياء طغى على منطقها فبدل فى الترتيب وغير فى التعقيب ، ذلك أن سفراً جليلا قد أخرجه صديقى الأستاذ الكبير العقاد عن « سعد زغلول » منذ نيف وسنتين ، وان سفراً جليلا آخر قد أخرجه صديقى الأستاذ الكبير عبدالرحمن الرافعى بك عن « مصطفى كامل » منذ أسابيع ،وذلك ان صفحات هذا « الهامش » كانت قد أعدت فى الواقع منذ صيف سنة ١٩٣٦ ، وكانت قد أعدت بدافع من تداعى الحوادث الجسام التى حلت بمصر — قبيل تدوينها مباشرة — فى عهد وزارة على ماهر باشا وقد اتصلت بعدة من نواحى الكيان المصرى . ثم إنها ليست ترجمة لعلى ماهر باشا ، وعلى ماهر باشا لا يزال فى الحومة وفى الميدان ولا يمكن ترجمته إلا بعد أن يكون نشاطه فى سبيل

« الشيء العام » قد أصبح كلا متكاملا . بل هى تدوين لوقائع فترة محدودة تميزت بجسيم ما اكتنفها وخطير ما جرى فيها

أما عدلى وأما رشدى ففى عنقى أن أدون للمؤرخين هامشيهما وهما حافلان بما يحلى به جيد التاريخ وتزين به صفحاته . وأحسب أن فى عنق غيرى ممن هم أوثق صلة تدوين الهوامش المتصلة بثروت ومواقفه من تصريح ٢٨ فبراير ومن مفاوضات سنة ١٩٢٧ ، والمتصلة بمحمد محمود باشا ومواقفه من تأليف الوفد ومفاوضات سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٦ ، وكذلك المتصلة بعبد العزيز فهمى باشا ومواقفه من تأليف الوفد ومفاوضات ملنر واستصدار الدستور

☆☆☆

وقد كان مفروضاً أن ينشر هـذا « الهامش » فى صيف سنة ١٩٣٦ وقت تدوينه أو فى خريفها بعيد تدوينه ، وقد أعلنت عن ذلك فعلا فى مجلة « الشباب » بعدد ١٣ مايو من سنة ١٩٣٦ ، لكن قيام المفاوضات بين مصر وانجلترا فى ذلك الحين كان ينتزع التفكير من غير ميادين تلك المفاوضات . ثم إن رحلتى بعد إذ اعتزلت السياسة والصحافة فى أوائل سنة ١٩٣٧ إلى الشام وإلى العراق قد حالت دون التفرغ لمقتضيات الطبع والنشر . وكذلك كانت الحال فى الصيف المنقضى الذى استمرت فيه معالجتى من آثار حادث بغداد

ومن ثم تولتني « مكتبة النهضة المصرية » إلى أن نزلت لها عن حق نشر هذا الهامش فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، وها هى تخرجه فى اليوم الذى يكتمل فيه انقضاء ثلاثة أعوام على تأليف وزارة على ماهر باشا فى الثلاثين من يناير لسنة ١٩٣٦ ، وقد بلغ عدد أيام عهدها «مئة» ، علقنا عليها يوم تمامها فى مجلة «الشباب» بالعبارات التالية :

« ليست هى « الأيام المئة » المعروفة فى تاريخ فرنسا وتاريخ «نابليون» . لكنها «الأيام المئة » المصرية التى جعل تولى حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رياسة الحكومة مدتها عهداً مميزاً فى تاريخ مصر الحديث ستسجل صفحاته بما هى جديرة به من تقدير وبما لظروف حوادثها من ندورة

« فقد ولى على ماهر باشا الحكم فى اليوم الثلاثين من شهر يناير لسنة ١٩٣٦ واعتزله مستقيلا فى اليوم التاسع من شهر مايو الحالى فتكون مدة ولايته مئة يوم كاملة .

« وولى ماهر باشا الحكم فى ظروف دقيقة أضاف الى حرجها ذلك الإيغال فى التقاعد الذى تجلى فى خلق نسيم باشا فى أخريات أيام حكمه كما أضافت الى دقتها ظروف تأليف « الجبهة القومية » والرغبة فى قيام المفاوضات المصرية البريتانية على أسس معلومة . وزاد من دقة ذلك كله إنحراف صحة الملك انحرافا لم يكن من

البشرية فى شىء أن يطلب اليه الانهماك فى أعمال الدولة الانهماك الذى كانت تستدعيه دقة الأحوال . ناهيك عن تلبد الجو الدولى وسرعة تداعى الحوادث المتصلة بالمشكلة الايتالية الحبشية .

« وهذا كله إلى ما كان « تقاعد » نسيم باشا قد دها به الادارة المصرية فجعلها فى حاجة الى تلقيحها بدم فتى مصلح وثاب .

« ثم نزلت الطوارىء . وفوجئت البلاد بوفاة الملك فى ظروف تناوبها فيها اليأس والرجاء من حيث الصحة الملكية وتناوبها فيها الاقدام والاحجام من حيث التقاليد الدستورية . ولم يكن مجلس النواب قد أجريت الانتخابات العامة له ، ولم تكن انتخابات مجلس الشيوخ قريبة الموعد ، وكان لابد من تلمس حل تكرس به سيادة الأمة وتعلو به كلمة البرلمان . ولم يكن خمسا الشيوخ قد عينوا بالطبع وكان لا بد من التوفيق بين ضرورة التعيين قبل اجتماع البرلمان وبين رضا الكثرة البرلمانية التى ستكون منها الحكومة الدستورية عن هذا التعيين .

« واجه ذلك كله على ماهر باشا وتابعه خلال « الأيام المئة » التى تولى فيها الحكم فأحسن التصرف ما أحسن وأجاد التوجيه ما أجاد ووفق فى إقدامه ما وفق . والقراء يعرفون ما أعاد ماهر باشا إلى الحكومة من هيبة وما نشر عليها فى الوقت نفسه من

ديموقراطية ، وما أحكم بينها وبين الصحافة ممثلة الرأى العام النابه من صلات وما حقق فى مختلف النواحى القضائية والادارية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية من اصلاحات ، وما بذل فى سبيل الاحتفاظ بالوحدة القوميه من جهود ، وما وفق إليه آخر الأمر من حل سعيد حقاً للازمة الدستورية بتقديم موعد الانتخاب للشيوخ تقديما سمح للبرلمان بالانعقاد فى مدى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، فأنقذ بذلك الموقف الدستورى جميعاً وثبت أقدام الديموقراطية المصرية تثبيتاً

« وان نستطيع العرض فى هذه الكلمة ولا فى كلمات عدة تالية إلى تفصيل ما قام به على ماهر باشا فى « الأيام المئة » من فتح عظيم ، وقد سجل له أوصياء العرش فى كتاب قبولهم استقالة وزارته ماسجلوا من مجمل فضله ، ومن أجل هذا فانا قد آلينا على أنفسنا أن نهدى قراء « الشباب » قريباً رسالة خاصة اخترنا لها « الأيام المئة » عنواناً وستضمنها تحليلا لشخصية ماهر باشا وتفصيلا لتصرفاته واصلاحاته التى قام بها فى عهد حكمه الموفق الذى سيذكره له المصريون دواماً بالخير والعرفان »

محمود عزمى

محمد ماهر باشا شخصية فذة . عصامى نشأ نشأة عصره . دخل المدارس الابتدائية فالتجهيزية فالحربية ، يوم كانت الحربية فى مصر على نظام فرنسى متين ، وانخرط فى سلك الجيش المصرى ، يوم كان ضباطه يمتلكون ناصية الثقافة العسكرية ويعتادون النظام القويم . ثم تدرج فى سلك المناصب إلى أن صار وكيلا لنظارة الحربية . ووقعت حادثة الحدود فكان فيها إلى جانب الخديو سندا قويا ، يكاد ينفرد دون سائر الوزراء والكبراء بالنظر إليها نظرة وطنية مصرية يعارض بها الانجليز ولورد كتشنر أصدق المعارضة ، ولذلك أقصى عن منصب وكالة الحربية وعين محافظا للقنال ثم محافظا للقاهرة .

ظل ذكره ماثلا فى الأذهان ، متداولا فى المحافل ، يجول بخاطر الناس : شيوخهم المعاصرين له ، وشبابهم المزاملين لأبنائه ، والمارين أمام داره الكبرى التى كادت تقيم وحدها فى شارع العباسية عند ابتداء تنظيمه وقبيل مرور مركبات الترام فيه .

وكان وجه امتياز محمد ماهر باشا على سائر معاصريه من المصريين ، بل عليهم حتى اليوم ، أنه كان بالرغم من مشاغله الكبرى يعنى عناية شخصية دقيقة بتهذيب أبنائه والاشراف عن قرب على تكوين خلقهم وتدبير مغارفهم . رزق خمسة أولاد : مصطفى وعلى ومحمود واحمد وأمين ، فكان همه الأول أن يغرس فيهم فضائل « النظام » ، تلك الصفة التى أخذها من تفوقه العسكرى والتى يعرف أنها تنقص المصريين نقصا عظيما .

أدخل أبناءه القسم الداخلى فى المدرسة إمعانا فى تعويدهم الدقة والاعتماد على الذات ، فلما أتموا دراستهم الثانوية - ولم يكن بالمدارس العالية أقسام داخلية - هيأ لهم فى المنزل أسباب تلك الدقة وذلك الاعتماد ، فجعل أمر إدارته أثناء العطلة الصيفية من شأنهم يتبادلونها كل أسبوع ، وتكون مهمة صاحب النوبة منهم السهر على نظافة المنزل وملحقاته كلها ومراعاة ما يعد للأكل لأصحاب الدار وللخدم أيضا . وكان الجلوس إلى المائدة فرصة ينتهزها للتحدث إليهم فى الأخلاق وتقويمها وللاستماع إلى تلخيصاتهم للكتب التى كان يرشدهم إلى قراءتها ويكافئهم على ما يبدو منهم من تميز فى سبيلها أو سبيل غيرها من المظاهر العقلية والعملية .

مرضت إحدى بناته وهو محافظ للقنال فبعث إلى القاهرة يسأل عن صحتها فأبرق له أحد أولاده يقول :

« سعادة المحافظ بورسعيد صحتها جيدة

على »

فلما جاء المحافظ إلى القاهرة على عادته فى نهاية الأسبوع أعلن وهو مجتمع بأهله إلى المائدة خبر البرقية وأشاد باختصارها ودقتها ، وقدم لمرسلها قلم رصاص من فضة مكافأة على ما أظهر . وكان هو «على ماهر» الناشىء فى تلك البيئة الفذة بالنسبة لمصر ولغير واحدة من الأمم العريقة فى نظم التربية وتقاليد التهذيب ، ثم الذى تولى رياسة مجلس الوزراء فى مصر لأول مرة سنة ١٩٣٦ ودامت رياسته مائة يوم حفلت بجلائل الأعمال وسط أدق الظروف وأخطرها .

والواقع أنه كان منذ نعومة أظفاره مدعوا إلى الرياسة ، مطبوعاً على الرجولة وتقدير التبعات . فقد رأس وهو تلميذ بالمدرسة الخديوية جمعية « الهلال والنجمة » التي أسست فيها تعهدا لملكة الخطابة والبحث عند التلاميذ . وحدث أن لجأ التلاميذ مرة إلى الاضراب اضرابا تولاه الناظر - مستر اليوت - بما عالج أسبابه ، وأراد أن يطمئن إلى عدم العودة إليه في المستقبل فنادى رئيس الجمعية وسأله : هل يتعهد بعدم وقوع اضراب جديد ؟ فأجابه الفتى علي ماهر بأنه لا يستطيع الوعد بما يسأل عنه فهو إذا كان لا يحب الاضراب فانما هو لا يحب الاستبداد أيضا .

وفي عطلة من العطلات الصيفية أثناء الدراسة الثانوية رحل علي ماهر منفردا إلى أوربا ، وتنقل بين ربوع سويسرا ، فدون مشاهداته أثناء رحلته وطبعها وهو تلميذ في المدرسة الخديوية فخرجت متضمنة ملاحظات دقيقة ومقارنات بين الحياة الاجتماعية في أوروبا وفي مصر ووصفا لتسلقه جبال الثلوج يعتز بمثلها غير واحد من كتاب اليوم المعدودين .

وهكذا ، بتعاليم تربيته البيتية الفـــذة ، وبتكوينه الخلقي المستند إلى المشاهدات والحقائق الواقعة ، الى جانب جعبته العلمية التي لم تكن محتوية ماتعلمه في المدارس وحده ، بل نتائج قراءته الخاصة أيضا ، بدأ علي ماهر حياته العلمية ، بعد إذ أتم دراسته بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة ، مسلحا بعناصر قلما توافرت لمن في مثل سنه من المصريين ، وحاملا ما تنوء به جهود الكهول والشيوخ المحنكين ، فقد توفي والده في التاسعة والأربعين من عمره وعين هو وصيا على اخوته - وإن لم يكن أكبرهم سنا - إذ كانت سنه لاتتجاوز التاسعة عشرة .

وبدأ حياته العملية محاميا . وأراد أن يعمل فى المحاماة الأهلية وفى المحاماة المختلطة معا . وحلا لفتحى زغلول أن يشترك فى اختيار المكاتب التى يعمل فيها المحامى المبتدىء فوقع اختياره على مكتب « كارتون دى فيار » للمحاماة المختلطة وعلى مكتب محمد يوسف بك للمحاماة الأهلية وكانت لديه فى ذلك العهد جميع قضايا وزارة الأوقاف . وما بدأ على ماهر عمله فى المحاماة حتى صدمته خلال اتصاله فيها بالزملاء وبالقضاة صدمات كانت له دروسا قيمة فى تعرف طبائع الناس .

جاءه يوما محام يبلغه فى الجلسة أنه قد تم التفاهم بين موكليهما الذين يتكون منهم طرفا الخصومة على التأجيل إلى ما بعد فصل الاجازات ، وطلب إليه أن يتقدم معه إلى القاضى بهذا الطلب ، فقبل . ثم اتضح له أنه لم يكن هناك اتفاق على شىء مما أخبره به الزميل . فعاد إليه ملاحظا ، فلم يكن إلا أن أجاب :

— « الذنب ذنبك لماذا صدقتنى ! »

ثم حدث أن وقف محامى خصوم موكلى على ماهر يطلب التأجيل ويقول ان هناك مستندات جديدة تستدعى هذا التأجيل ، ويمد يده بأوراق يقول انها تتضمن هذه المستندات . وكان على ماهر يعرف أن ليست هناك مستندات غير التى أودعت من قبل ، وكان قد تلقى درسا عن خلق الزملاء من ذلك الحادث الأول ، فنهض وأمسك بيد الزميل وطلب إلى المحكمة أن تتسلم منها المستندات . وأخذت المحكمة الأوراق

التى كان المحامى يمد يده بها فوجدتها بيضاء ونطق القــاضى بالتأجيل « فاحتج على ماهر على هذا التصرف وانسحب من الجلسة صائحا :

« أعجب لمحام يكذب وأعجب لقاض يصادق على الكذب »

فلم ير القاضى بدا من رفع الجلسة برهة أعادها بعد انقضائها وفتح باب المرافعة فى القضية دون تأجيل .

وامتاز على ماهر فى المحاماة امتيازاً جعل وزارة الحقانية تختاره للقضاء بعد ثلاث سنين . فتولى قضاء محكمة الأزبكية وكان اختصاصها فى ذلك العهد واسعاً يشمل اختصاص محكمتى بولاق والوايلى الحاليتين ، فلم يكتف بها بل طلب أن يجلس فى محكمة عابدين أيضاً ليعنى بدرس أحوال الاحداث وكان يعالج أمرهم وأمر انزلاقهم فى هاوية الاجرام عن طريق تعرف حالتهم العائلية . فكان يطلب الى كاتب الجلسة اثبات حالات آباء الاحداث : هل هم متزوجون بأكثر من واحدة ؟ وهل أم الحدث هى التى تعيش مع أبيه ؟ وأخرج من ذلك كله إحصاء دلل به على ان القلق العائلى هو الذى يرجع إليه فى الغالب سبب اجرام الاحداث ، كما دلل على ان معتادى الاجرام انما قد بدأوا صغاراً وتحت تأثير ذلك القلق العائلى ولعله من أجل هذا كان يميل دائماً وهو يتولى منصب وزير الحقانية الى تنظيم الزواج بأكثر من واحدة وتقييده بحيث لايتم إلا باذن القاضى .

وكان من مميزاته أثناء الخمس السنوات التى تولى فيها القضاء انه لايتقيد بحرفية القانون بل ينظر إلى القضايا التى يفصل فيها نظرة اجتماعية الى جانب النظرة القضائية البحتة .

كان يشق عليه حين يتضح له تزوير الشهادة أن يخرج شهود الزور من ساحة المحكمة أحراراً هانئين بينما يظل المحبوسون من جراء الشهادة التى ثبت زورها فى السجون ، فكان حين تثبت له شهادة الزور يأمر

بادخال شهودها فى قفص الاتهام وباخراج المتهمين منه فى الجلسة ذاتها ، وهو لايجهل أن التنفيذ فوراً يسرى فى حالات معينة ليس بينها حالة شهادة الزور اللهم إلا أمام القاضى المدنى ، ولكنه كان يتوسع فى التطبيق ويقيس على مايقع أمام القاضى المدنى فى حالة شهادة الزور دون تقيد بحرفية القانون .

وكان من اجتماعية نظراته إلى القضايا المعروضة عليه أن يضع نفسه موضع الجمهور ويعنى باستخلاص الحقوق أكثر من عنايته بتوقيع العقاب . وغير مرة كان يرى التهمة ثابتة فى جريمة من جرائم خيانة الأمانة فكان يقرر ثبوت التهمة ويعلن فى الوقت نفسه تأجيل النطق بالحكم فاذا ما أدى المتهم الدين أثناء مدة التأجيل عامله فى حكمه معاملة متناسبة مع تصرفه وإلا عاقبه عقابا شديداً وكان هذا التصرف الاجتماعى يفيد فى كل الأحوال التى لجأ اليه فيها .

ولما كان مفتشاً فى النيابة تولى أمر الطعون فى الانتخابات العامة التى جرت للجمعية التشريعية ولم تكن لقانون الانتخاب مذكرة تفسيرية ، وكان يحسب مبادىء هذا القانون مأخوذة من القانون البلجيكى ، فراح يبحث عن تفسير بعض الحالات فلم يجدها واردة فى شروح هذا القانون ، فاجتهد وأوصله اجتهاده الى أخذ الأمور أخذاً عملياً . فاذا كان الطعن متصلا بمخالفة لها علاقة بأمر جوهرى من أمور الانتخاب اعتبر المخالفة مبطلة له وان لم تكن متصلة بأمر جوهرى يغير من نتيجة الانتخابات اعتبرها غير مبطلة إذ لا ضرر منها . وكان مستر « بوند » وكيل محكمة الاستئناف العتيد هو الذى يرأس هيئة النظر فى الطعون فهاله الموقف

العملى الذى يقفه ذلك المصرى من موضوع الانتخابات والطعون فيها
فسأله : اى كتاب تقرأ فى ذلك الصدد ؟ فأجابه :
« إنى حاولت الاطلاع فلم أجد ما أقرأ فاجتهدت »
فقال له « بوند » :
— « حسبتك تقرأ الكتاب الذى أقرأ أنا فيه الآن »

وكان كتاباً انجليزيا متصلا بأحكام الانتخابات فى انجلترا أهداه إياه وأوصى به خيراً . ولعل هذه الواقعة وما أنتجته من توصية مستر « بوند » هى التى عجلت فى تنفيذ ما كان رشدى باشا يعتزمه من ترقية على ماهر مديراً لادارة المجالس الحسبية التى أمضى فيها أربع سنوات عمل فيها بروحه الواقعية فنظم ونظف وأنتج كثيراً .

ولعل هذه الروح هى نفسها التى دفعت به الى الاهتمام بقانون الخبراء وهو وزير للحقانية فيما بعد . وكان قد لاحظ أثناء توليه القضاء ان كثيراً من القضاة والمحامين لا يتمكنون من قراءة تقارير الخبراء لطولها وتعقدها ، فأقام القانون الجديد على فكرة اجبارهم جميعا على القراءة إذ اقتبس من التشريع الانجليزى فكرة تقديم التقرير شفويا واعتبار الخبير حين يدلى بتقريره الشفوى شاهداً تنفذ فيه أحكام شهادة الزور .

وكان إلى جانب اجتهاده وواقعيته ونظره إلى المشاكل القضائية نظرات اجتماعية يحس باستقلاله فى القضاء احساساً عميقا . عرضت عليه قضية اتهم فيها ممول من كبار الممولين الذين يستطيعون مغادرة القطر فى لحظات ، ودفع الوكيل بعدم اختصاص المحاكم الأهلية وكانت المحاكم المختلطة قد حكمت بعدم اختصاصها هى الأخرى من قبل ، وطلب المحامى الافراج عن موكله ولو بكفالة . فقضى على ماهر باختصاص القضاء الأهلى وأفرج عن المتهم بكفالة ألف جنيه ولم يضمن الحكم أسبابا لما رآه فى أمر الاختصاص . وكان سعد باشا ناظراً للحقانية . فاستدعاه وحدثه فى أمر الحكم بالاختصاص والكفالة التى لم تكن العادة قد جرت بالذهاب بها إلى ذلك الحد . فرفض أن يجيب سعد باشا إلى حديثه بشأن قضية ينظرها . وسأله بأية صفة يتحدث هو إليه ؟ وفطن سعد باشا إلى الأمر فأجاب انه يتحدث بصفة الصديق لا بصفة ناظر الحقانية . فأدلى إليه على ماهر بأنه كان معتزما أن يفرض خمسة آلاف جنيه كفالة ولكنه اكتفى بالألف وبأنه بصفته قاضيا جزئيا لم يكن مقيداً بتضمين حكمه أسباب رأيه فى الاختصاص . ووقف التدخل عند هذا الحد

وجاءت الهدنة وكان لا يزال مديرا لادارة المجالس الحسبية وكان له فى الواقع اتصال برجال الوفد قبل تأليفه وأثناء السعى فى سبيل تأليفه ، وكان له رأى فى الاتجاه الذى اتجهه برنامجه . فقد كان بعضهم يشير على الوفد بالوقوف عند حد المطالبة بالاستقلال الذاتى لكنه لاحظ أن الوفد بهذا انما يتنازل عما لا يملك التنازل عنه ، وهو استقلال مصر الكامل ، وان واجب الوفد هو أن يطالب بمطالب الأمة القومية دون أن يعنى بما يستطيع التوفق إلى تحقيقه منها بالفعل .

وقبض على سعد وأصحابه الثلاثة : وقامت قيامة الناس فى مصر . وقال لورد كرزون قولته الشهيرة :

« ان فئة الموظفين وهى الفئة الفاقهة العاقلة ليست مع الوفد فى حركته ، بل هى فى « ناحية الانجليز » .

فقامت قيامة الموظفين . وكان تنظيم قيامها راجعا الى الطريقة العملية التى دبّرت بها حركتهم فى مكتب مدير ادارة المجالس الحسبية بالذات . فقد اجتمع النواب عن الموظفين فيه وطرحت عليهم مسألة الاضراب فذهب بعضهم الى القول به الى ما لا نهاية ، وذهب بعضهم الآخر الى القول به لأجل طويل ، وقال بعضهم الثالث بالاضراب ثلاثة أيام فقط . وكان من أثر عقلية على ماهر العملية أن أقنع زملاءه بالأخذ بأضعف التيارات تحقيقاً للاجماع من ناحية ، واقتناعا منه من ناحية أخرى بأن الموظفين إذا سهل خروجهم من دور الحكومة فان عودتهم اليها ستكون من أصعب الأمور . وتقرر أن يبدأ الاضراب بعد قبض المرتبات حتى

يكون تحمل الصرف ميسوراً . وذهبت عملية على ماهر إلى حد اعتبار تقدم مندوبى الموظفين للاجابة عما يوجهه الوزراء اليهم من سؤال شرفا ينالونه ويتسابقون فى سبيله . فكان كل منهم يشعر عن هذا الطريق بنصيبه فى الجهاد وفى الاستعداد للتضحية . وكان يطلب إلى ماهر باشا أن يعقد لجنة مندوبى الموظفين خارج ديوان وزارة الحقانية ولكنه كان يرفض هذا الطلب إذ يعتبر نفسه وزملاءه مطالبين بحقوق وطنية فى فترة من فترات الأمة التاريخية ، فلا تتنافى المطالبة بهذه الحقوق ، وقيام الموظفين بواجباتهم العامة .

وأفرج عن سعد وصحبه . وسمح للوفد بالسفر إلى باريس وجاءت وزارة رشدى باشا فطلبت لجنة الموظفين منها أن تعطى الوفد تفويضه فلم تستطع فاستمر الموظفون فى الاضراب وسقطت الوزارة بسبب هذا الاستمرار بعد أربعة عشر يوما .

ثم جاءت وزارة سعيد باشا وأرادت تشتيت لجنة الموظفين فنقلت على ماهر إلى محكمة أسيوط فرفض النقل ، ورفضه بكتاب سجل فيه حقيقة ماتقصد إليه الوزارة من ذلك النقل فرفعت وزارة الحقانية كتابه إلى مجلس الوزراء الذى قرر فصله .

عند ذلك رأى سعد باشا وهو فى باريس أن يكون على ماهر عضوا فى الوفد المصرى . فلما أعلن « لورد اللنبى » أن الحماية باقية أصدرت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة بيانا أمضاه محمود باشا سليمان ، وكان بياناً قصيرا لم يتجاوز الخمسة عشر سطرا تضمنت رفض الحماية واعلان الاستقلال ، وكان على ماهر هو الذى وضع صيغة هذا البيان الذى اعتقل من أجل اصداره محمود باشا سليمان وابراهيم باشا سعيد ومعهما على ماهر . وكانت للقبض على الأخير منهم ظروف طريفة :

خرج من منزله بحلميو بوليس مبكراً ليلعب « التنس » وعاد نحو الساعة السابعة فوجد ثلاثين جندياً انجليزياً بخوذهم الحديدية يحيطون بالمنزل وإلى جانبهم سيارة عادية وأخرى من سيارات النقل الكبرى كما وجد الجيران يطلون من نوافذهم ويومئون إليه مشيرين بالرجوع ، ففهم

أن المسألة مسألة قبض واعتقال وتقدم من منزله فى هدوء ودخله وإذا بضابط انجليزى من رتبة اليوزباشى يحييه ويخبره أن لديه أمراً بالقبض عليه ، فقال له إنه عائد من رياضته اليومية وسأله ، هل يرى مانعا من السماح له بالاستحمام وتغيير ملابسه قبل أن يرافقه ، فأجاب الضابط نفيا ، فقال له إنه يسره أن يقدم له الخادم الطعام إذ قد يكون غادر معسكره فى ساعة مبكرة دون الافطار ، فشكر له الضابط وتناول الطعام بينما كان هو يستحم ويغير ملابسه ويضع فى جيبه بعض النقود ويحمل صندوق سيجار .

ونزل إلى الطبقة الأولى من داره وخرج مع الضابط وركب السيارة وأشار للضابط بالركوب إلى جانبه . وكان على ماهر فى ذلك الوقت مخصصاً قسماً من حديقة منزله للازهار التى يعنى بها عناية خاصة ، فقدم للضابط سيجارا وسأله هل طاف الحديقة ورأى ما فيها من زهر « الكرزنتيم » ؟ وسكت . ودام السكوت بين الراكبين والسيارة فى طريقها إلى أن وصلا إلى ميدان باب الحديد ، فقال الضابط لصاحبه :

— « انك لم تسألنى إلى أين أنت ذاهب »

فأجاب على ماهر :

— « لا فائدة من السؤال إذ أعرف أنى فقدت حريتى وكفى »

فقال الضابط :

— « إنك ذاهب إلى معسكر قصر النيل »

ووصلت السيارة إلى قشلاق قصر النيل . فقدم الضابط على ماهر للقومندان المعسكر ورفع تقريرا عما لقيه من معاملة وصفها بأنها معاملة

« جنتلمان » وأرادوا تفتيش المقبوض عليه فقال لهم إنه قاض ، وأنه يحس أن تفتيشه اهانة . فطلبوا إليه أن يذكر لهم ما فى جيوبه فقال إن فيها نقودا و «بلوك نوت» . فطلبوا منه النقود فسلمها وطلبوا «البلوك نوت» . فرفض اعطاءها إذ يريد أن يدون فيها بعض مذكرات ، فتركوها معه . ثم قال لهم أنه خرج من المنزل على عجل فلم يأخذ معه كتبا يقرأها فأخذوه إلى مكتبة القشلاق وأعطوه الكتب التى أرادها .

وأكرموا وفادته .... فخصصوا له غرفة جديد فراشها وعينوا جنودا لخدمته وأباحوا له الرياضة التى يقوم بها .

وبعد عشرة أيام من القبض عليه واعتقاله فى قشلاق قصر النيل طلبوا إليه أن يختار جهة بعيدة عن القاهرة يقيم فيها فطلب أن تكون إقامته فى الاقصر بفندق « ونتر بالاس » وسافر إلى الاقصر وظل فيها حتى اليوم الثالث من شهر يناير لسنة ١٩٢٠ . وفى « ونتر بالاس» كان ينزل فى الوقت ذاته الكاتب السياسى الانجليزى المعروف سير « فالنتين تشيرول » ويضع كتابه عن المسألة المصرية . فلما علم بوصول على ماهر تعرف إليه وطلب أن يجالسه فقبل ، وكثر تبادل الحديث بينهما .

وكانت لجنة ملنر قد جاءت إلى مصر واستطاعت أن تتصل برشدى وعدلى وثروت فدارت بينها وبينهم أحاديث رؤى من المصلحة العامة إبلاغها إلى الوفد بباريس . وكان هناك شقاق فى الصفوف بين أعضاء الوفد فاختير على ماهر للسفر إلى باريس كى يصلح ذات بين الوفد من ناحية وكى ينقل إلى أعضائه من ناحية أخرى شعور مصر فى تلك الآونة ويرفع لسعد باشا صورة الأحاديث التى دارت بين « الوزراء الثلاثة » ولورد ملنر . فغادر الأقصر وقصد إلى باريس مباشرة .

وبعد أن قام بالمهام التى كلف بها ظل فى باريس وهو عضو فى الوفد يحضر جلساته ويتبادل الرأى مع أعضائه . وهناك اتجه به التفكير إلى المباحث الدستورية والسوابق السياسية ، فعكف يقرأ بعض المؤلفات المتصلة بالموضوعين وتعرف إلى الأستاذ « جوفر دلا برادل » أستاذ الفقه الدستورى بكلية الحقوق بباريس وممثل الحكومة الفرنسية فى أكثر من مؤتمر دولى ، وأخذ يدرس معه « الحالات » المصرية ويطبق عليها السوابق فى مختلف الميادين البرلمانية والنيابية . وكانت تلك فرصة سنحت للبحث مع الأستاذ الفرنسى الكبير فى القانون الدولى وظهرت الافادة منها عند ما عين على ماهر ناظرا لمدرسة الحقوق فاختار مادة القانون الدولى العام لتدريسها واخراج سفر نفيس فيها كما ظهرت الافادة منها خلال الآراء التى تقدم بها فى لجنة الدستور .

وحدث بعد ذلك أن جاء إلى باريس سر «سيسل هرست»

المستشار القضائى لوزارة الخارجية البريتانية للاتصال بالوفد توطئة لبدء المحادثات بينه وبين لجنة ملنر ، ورأى الوفد مناسبة هذه المحادثات ، لكن رأى بعضهم وجوب استشارة البلاد فى أمر السفر إلى لندن لهذا الغرض فعارض على ماهر فى هذه الاستشارة لتعلقها بمجرد اجراءات من حق الوكيل أن يتصرف فيها ورأى الاكتفاء باعلان الذهاب ومطالبة البلاد بالدعاء للوفد بالتوفيق . وكان الذى رأى . فكتب شوقى دعاءه الذى تلى فى المساجد والكنائس . ورأى الوفد أن يوفد ثلاثة من أعضائه إلى لندن يرافقون عدلى باشا ويكونون إلى جانبه أثناء اتصاله بلورد ملنر تمهيدا لاجتماعه بهيئة الوفد الكاملة . فكان هؤلاء الثلاثة هم : عبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر .

ولما انتهت المحادثات إلى مشروع ملنر ورأى الوفد ضرورة عرضه على البلاد وإيفاد أربعة من أعضائه إلى مصر فى هذه المهمة الدقيقة كان على ماهر أحد هؤلاء الأربعة إلى جانب محمد محمود ولطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى . وفى عودتهم إلى باريس اصطحبوا معهم أعضاء الوفد الذين كانوا مقيمين فى القاهرة ولم يشتركوا فى المحادثات التى جرت مع لجنة ملنر وهم : حافظ عفيفى وويصا واصف ومصطفى النحاس . وفى الطريق أصر على ماهر على أن يدون محضراً يتضمن طريقة عرض المشروع على البلاد ونتيجة هذا العرض وكان التدوين على ثلاثة

أعمدة : ذكر النص الأصلى فى أولها ، ووضع تفسير الأعضاء الأربعة فى ثانيها ، وسجلت ملاحظات الناس فى ثالثها . وكتب مدونو المحضر فى نهايته أن تفسير الأربعة الأعضاء مضافة إليه ملاحظات الناس هو ما ترغبه الأمة على اعتبار أن الملاحظات إنما هى « تحفظات » وإن كانت الهيئات التى أيدتها كانت قد اكتفت باعتبارها رغبات ثقة منها بأن الوفد سيستمسك بها بمجرد اطلاعه عليها .

وأراد سعد باشا ألا يقصد الوفد بكامل هيئته إلى لندن لاستئناف المحادثات على ضوء هذه التحفظات واقترح أن يكتفى بذهاب ثلاثة من رجاله — وكانوا كلهم بباريس فى ذلك الوقت — فعرض عليهم انتخاب أولئك الثلاثة الذين ينيبونهم فى الذهاب إلى لندن والقيام بالمفاوضات فأسفرت النتيجة عن انتخاب سعد باشا وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ، وكان انتخابهم بطريق الاقتراع السرى ، وذهبت الهيئة المنتخبة إلى لندن ولكنها لم تلبث أن استدعت اليها سائر الأعضاء لحضور مرحلة المحادثات الثانية .

وفى لندن ثم فى باريس قامت بين الزعماء خلافات : بين سعد وعدلى فى لندن ، وبين سعد وصحبه فى باريس ، فوقف على ماهر من تلك الخلافات موقف الموفق الساعى إلى إعادة الوئام إلى النفوس والتراص إلى الصفوف . وكان من التدليلات التى لجأ اليها فيما قام بين سعد وعدلى قوله لسعد باشا :

— «ان قواد نابليون هم الذين كسبوا له المواقع ومع ذلك فان الفخر كله قد عاد اليه ، والانتصارات كلها قد نسبت له ، فليس يضير أن يجول عدلى باشا جولة فالنصر كله عائد آخر الأمر لسعد» .

وفى باريس ، وقد قرر المنشقون أن يعودوا إلى مصر ولم يبق مع سعد باشا غير على ماهر وسينوت حنا وواصف غالى ، استأذن على ماهر سعد باشا واصطحب معه سينوت حنا وقصدا إلى المحطة لتوديع العائدين وكانت كلماته لاخوانه قبيل سفرهم : « انهم فى البحر سيهدأون ، وسيرون ان الاختلاف بين الفريقين إنما هو اختلاف فى الاجراءات ليس غير ، فلا يحق أن تشغل به البلاد ، وموضوعه لن يجىء أوانه قبل ستة أشهر على الأقل » وكان موضوع الخلاف راجعاً إلى المفاوضة هل تجرى قبل الغاء الحماية أو بعده . وكان المختلفون قد سألوا على ماهر قبل أن يتحرك القطار بهم ترى ماذا يكون الحال لو أبلغ سعد باشا أمر الخلاف للبلد ، فأجابهم : « أستقيل » وعاد إلى سعد وأبلغه كل ما جرى بينه وبين اخوانه . وبعد يومين من سفر القوم من باريس سأله سعد باشا هل أطلعه واصف غالى

على البرقية التى أرسلت إلى مصر ؟ فأجابه نفياً ، فأطلعه سعد باشا عليها وإذا هى برقية « نبتت فكرة » الشهيرة فصاح على ماهر : « إذن وجب على أن أستقيل » فلاحظ سعد باشا ان البرقية أرسلت مهملة وأمر بارسال برقية أخرى مستعجلة يطالب فيها إلى أمين الرافعى عدم نشر البرقية الأولى . لكن جريدة « الأخبار » كانت قد هيئت للطبع وظهرت البرقية التى فعلت فعلها المشئوم فى الصفوف المصرية . . .

وعاد سعد باشا إلى مصر فى ابريل من سنة ١٩٢١ وطاف على « المنشقين » كلهم واصطحب فى طوافه على ماهر وعادت العلاقات بين أعضاء الوفد سيرتها الأولى . لكن الصلح لم يدم لأن الخلاف كان قد دب دبيبه بين سعد باشا وعدلى باشا وكان المنشقون قد انتصروا لعدلى باشا .

واعتزم عدلى باشا السفر إلى لندن للمفاوضة هو والوفد الرسمى ، واعتزم سعد باشا إعلان الحرب عليه ، فعارض على ماهر هذا الاعتزام الأخير ودلل على صدق معارضته بقوله :

«انهم مصريون يذهبون للدفاع عن القضية المصرية . وقد كنا نستأجر أجانب للكتابة والخطابة عن هذه القضية فهلا نساويهم بهؤلاء الأجانب فى الاعتبار ؟ وهم الى ذلك لا يقيدوننا بنتائج سعيهم فلندعهم إذن يعملون فاذا جاءوا بخير قبلناه وان جاءوا بغيره رفضناه .

لكن سعد باشا لم يرض بهذا التدليل ، فكتب له على ماهر كتابا لم تزد كلماته عن سطر ونصف سطر قال فيه : أنه مختلف وإياه فى السياسة العامة فلا يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ولكنه بصفة كونه مصريا رهين اشارته فى كل عمل معين يفيد فيه . وانسحب إلى داره ، فجاءه إليها ستة وعشرون من أصدقائه السياسيين على رأسهم سعد باشا وقالوا إنهم إنما قصدوا إلى داره ليتناولوا الشاى معه فيها . لكنهم أرادوا التحدث إليه فى السياسة فاعتذر ثم انصرفوا إلا الدكتور احمد ماهر وصادق حنين ظلا وتحدثا إليه

فى أمر الصلح . فأظهر استعداده لاستئناف العلاقة السياسيه بالوفد واشترط لذلك أن يصدر سعد باشا بيانا يقول فيه : إن الروح المعنوية فى البلاد قوية ، وان الوفد الرسمى مادام قد ذهب للمفاوضة فانما يعمل على مسئوليته وحده ، والكلمة الأخيرة للبلاد وعلى رأسها الوفد ، ولما كان المصريون كلهم اخوانا فيجب أن تتصافى نفوسهم ، ويزول ما فيها من احقاد وليعمل الوفد فى انتظار نتيجة المفاوضة على اعداد الدستور . وحمل الصديقان الاقتراح فقبل سعد باشا شقه الأول ورفض الشق الثانى الخاص بتصافى النفوس وازالة الأحقاد .

وعرض عدلى باشا على على ماهر أن يكون وزيراً مفوضا فى الوفد الرسمى فاعتذر وآثر أن يظل فى داره بعيدا عن النزعات الحزبية مرتسما لنفسه خطة الاشتراك فى كل عمل نافع لمصر والامتناع عن المساهمة فى أى شىء ضاربها .

واستدعاه السلطان فؤاد متحدثا إليه فى المسائل العامة فوقف خلال الحديث على معلومات فذة ، رأى من الفائدة أن يطلع سعد باشا عليها فاستأذن صاحب العظمة وأبلغها رئيس الوفد الذى كان هو قد انسحب من هيئته .

وعاد عدلى باشا من مفاوضاته مستقيلا وأشيع أن السلطات الانجليزية كلفت سعد باشا أن يذهب إلى عزبته ، فاعتبر على ماهر الوفد فى خطر ورأى ضرورة احتماله نصيبه فى ساعة الخطر ، فذهب إلى « بيت الأمة » وقابل سعدا وأبلغه ما رأى وما اعتزم . وقبض على سعد باشا فكان على ماهر بين أعضاء الوفد الذين أصدروا بيانا لمناسبة اعتقال سعد ، وكان بين الذين قبض عليهم من أجل إصدار البيان .

وأعلن تصريح ٢٨ فبراير ، وكان قد أفرج عن المعتقلين من أعضاء الوفد قبيل اعلانه ، وكان على ماهر يرى وجوب الافادة بهذا التصريح عن طريق « وضع اليد » عليه واستمرار المطالبة بتحقيق ما لم يحققه من الآمال القومية حتى تكون المطالبة بها أقوى . وكان ينظر الى ظروف التصريح نظره الى المواقع الحربية التى يتخلى فيها أحد الجيشين المتحاربين عن مكان فيتحتم على الجيش الآخر احتلال هذا المكان .

واختلف فى هذا النظر مع بعض أعضاء الوفد وقد انشطروا شطرين أربعة يؤيدون رأيه ، وخمسة يعارضونه . فانسحب للمرة الثانية ولازم داره من جديد . لكنه ظل متصلا بسعد باشا يكتب له الكتب ويبعث له بالبرقيات فى « سيشل » وفى جبل طارق كما ظل على اتصال بأعضاء الوفد فى القاهرة وبغيرهم من الزعماء معتبراً نفسه فى ذلك كله مصرياً يقوم بواجبه الوطنى .

ورأى رشدى باشا أن يكون على ماهر وزيراً فى وزارة ثروت باشا لكنه اعتذر ، فعرض ثروت باشا عليه وعلى مرقص حنا أن يكونا عضوين بلجنة الدستور فاشترك هو فيها وتجلت خلال أعمالها ملكاته كما تكشفت طبيعته الحرة وآراؤه الجريئة . وقد دعاه الملك فؤاد مدى اجتماعات اللجنة ثلاث مرات وطلب اليه تغيير رأيه فى بعض الأمور التى كانت تعالج جداً فى اقناعه فرفض وثبت على رفضه . وكانت نظرية الملك ان الاقلال من المنح أول الأمر ثم اضطراد الزيادة خير من الاكثار ثم الاضطرار الى الانقاص ، وكانت نظرية على ماهر ان اطلاق اليد خير مدرب على تحمل المسئوليات . وكان من نتائج هذا الخلاف ان ظل على ماهر لا يحظى بالمقابلات الملكية التى كان يطلب التشرف بها مدة طويلة وانتهت لجنة الدستور من أعمالها فعاد من جديد يلزم داره .

وجاءت وزارة يحيى باشا ابراهيم وعرضت عليه منصب الاستشارة بمحكمة الاستئناف فقبله ، على سابق رفضه منصب الوزارة . ذلك بأنه على حد ما أعلن فى تلك المناسبة قد أصبح بعد الثورة « لا يطيق أن يكون مرءوسا » ، لكنه عين فى ا. اقع ناظراً لمدرسة الحقوق بعد أن عدلت الحكومة عن إسناد المنصب لأحد المستشارين الأقدمين بمحكمة الاستئناف . واختار للتدريس مادة القانون الدولى العام مفيدا من سابق علاقته فى البحث والعمل مع العلامة « لابرادل » ووضع كتابه الذى أسهب فى جزئه الخاص بالمفاوضات رغبة منه فى ايضاح أمرها للباحثين ر ب ووزع منه نسخاً على النواب والشيوخ والصحفيين والزعماء

ومن طريف ماوقع له فى نظارة الحقوق ـ وكان سعد باشا رئيسا للوزارة وعاطف باشا وكيلا للمعارف ـ أنه كان يتغيب عن المدرسة يوم الثلاثاء من كل أسبوع انكبابا منه فى داره على تحضير الدرس الذى كان يلقيه يوم الأربعاء . وعرف عاطف باشا هذه العادة منه فتعمد أن يسأل عنه فى المدرسة كل يوم ثلاثاء ليأخذ عليه سبيلا . لكنه استمر على عادته وظل فى منصبه العلمى الخطير إلى أن جاءت وزارة زيور باشا فعين وكيلا للمعارف بالذات . ودام عمله هناك ثلاثة أشهر حلت بعدها الانتخابات العامة فطلب اليه ثروت باشا أن يقتحم معركتها فدخلها وفاز بالنيابة عن دائرة الوايلى . ثم عرض عليه أن يكون وزيراً للمعارف وأن يدخل حزب الاتحاد معدلا قانونه كما يشاء ومتكلما باسم جماعته كما يريد

ويحلو لماهر باشا أن يذكر لك لهذه المناسبة أن دخوله حزب الاتحاد لم ينل من قوميته وبعد روحه عن الحزبية فتيلا . ويدلل على صحة قوله بأنه لم يعمل شيئا لحزب الاتحاد وهو وزير للمعارف ، ولا هو وزير للمالية ، بل انه ليفضى إليك بظروف حادثة وقعت وهو وزير للحقانية غضب لها حزب الاتحاد بين من غضب من المقامات والهيئات . ذلك بأنه رغب فى تولية الأستاذين زكى على ومصطفى الشوربجى المحاميين مستشارين بمحكمة الاستئناف فعرض عليهما الأمر فرفضا فالح حتى تغلب ، وقد لجأ فى سبيل اقناعهما إلى اعتبار ضرورة قيامهما بواجبهما الوطنى وهو إنما يريد الغاء الامتيازات الأجنبية ويريد لهذا الالغاء أن يدعم القضاء بخير العناصر وهما انما يجب أن يتحملا نصيبهما من العبء والتضحية كوطنيين . وكان لزكى الابراشى باشا قريب يتولى منصب الاستشارة بمحكمة استئناف أسيوط ، ومن شأن تعيين المحاميين المذكورين مستشارين بمحكمة القاهرة أن يحجب ذلك القريب وأن يقطع عليه سبيل الانتقال إلى العاصمة . وكان فى حزب الشعب وفى حزب الاتحاد من المحامين من يتطلعون لمنصب المستشار فى الاستئناف فأغضب التعيين رجل القصر ورجال الحزبين المتوليين الحكم فى ذلك العهد .

ولم يقف الاغضاب عند هذا الحد بل تجاوزه الى الانجليز أنفسهم فالأستاذان من أساطين الحزب الوطنى ، ولا بد أن يلاحظ المستشار القضائى على تعيينهما شيئا . وبالفعل تدخل المستشار وطلب الى الوزير عدم تعيينهما لأن دار المندوب السامى تعتبر مسألتهما من المسائل

السياسية . لكن ماهر باشا لاحظ للمستشار أن من كبار القضاة فى انجلترا من يختارون بين كبار المحامين المتصلين بالأحزاب السياسية الانجليزية فيتركون السياسة عند مايختارون للقضاء ، وليس مايمنع مصر من أن تأخذ عن انجلترا هذا التقليد .

وتم التعيين الذى أغضب الجميع .

وأقبل ماهر باشا وزير الحقانية يمعن فى تهيئة أسباب الغاء الامتيازات فأتم فى ثمانى جلسات وضع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين قضاء على الامتيازات الداخلية وتشعب الأحكام كما تولى اصلاح المحكمة الشرعية خلال شهر واحد كان هو شهر رمضان .

ووقعت حادثة البدارى المحزنة وهو مشبع بروح إصلاح البوليس والقضاء تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية فلم يستطع السكوت عليها وتقدم لمناسبتها بمطالبه الاصلاحية المعروفة ، فلما لم تقبل استقال لا من الوزارة وحدها بل من حزب الاتحاد ومن دائرة سيف الدين أيضا وذهب الى الاقصر .

وجرت ثلاث تشريفات ملكية بعد استقالته ، بمناسبة عيد الفطر وعيد الملك وعيد الأضحى . فحضرها وهو مغضوب عليه ، ثم التمس مقابلة جلالة الملك بمناسبة قرب سفره إلى أوروبا فرفض التماسه ، وسافر

ولما عاد من أوروبا فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٣ أبلغ أن جلالة الملك أحس أنه انما أدى واجبه حين استقال ، وكلف أن يطلب مقابلة ، فطلبها وتمت ، وسئل كيف يكون اصلاح الحال — وكان قد عاد من أوروبا مع صدقى باشا وكان صدقى باشا قد أفضى إليه باعتزامه الاستقالة — فأجاب أنه لا يمكن انقاذ البلد إلا على أساس تأليف وزارة يكون كل أعضائها اكفاء مستقلين لاشبهة فيهم ولا فضل لموظفى القصر عليهم ، وتعمل دون تدخل أحد من القصر ذاته .

واستقال صدقى باشا وجاء ظرف تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وعرض على على ماهر باشا أن يشترك فيها ، فأعاد رأيه السابق على مسمع من الابراشى باشا ذاته ، فنقله الى الملك « على طريقته » من ناحية وألح من ألح على يحى باشا أن يقبل تأليف الوزارة دون قيد ولا شرط من ناحية أخرى ، فاعتذر ماهر باشا عن عدم الاشتراك فيها . وقابله الصحفيون بهذه المناسبة فأعلن لهم أنه أدى واجبه وأنه عائد الى منزله متمنيا للوزارة الجديدة كل خير .

ولما استقال حافظ عفيفى باشا من مفوضية لندن عرضت وزارة عبد الفتاح باشا المنصب على على ماهر باشا وعرضته بامتيازات مالية تصل بمخصصاته الى عشرة آلاف جنيه فى السنة فاعتذر لأنه — وقد رفض الاشتراك فى الوزارة — لا يمكنه أن يتولى منصبا يمثل فيه هذه الوزارة بالذات . واستمسك برأيه حتى فى حضرة الملك الذى قال له أنه فى منصبه انما يمثل الملك فأجاب بل يمثل الملك والحكومة معا

وقصد إلى أوروبا للاستشفاء ثم عاد فى شهر أكتوبر سنة ١٩٣٤ وكان قد علم باشتداد المرض على صاحب الجلالة واستدعاء الدكتور « فرجونى » خصيصاً من إيتاليا لعيادة جلالته ، وكان الخلاف قد بلغ أشده بين القائم بأعمال المندوب السامى وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكان مستر بترسون قد دعا ماهر باشا لتناول الغداء فى الاسكندرية ، فانتهز رجال القصر الفرصة وقابلوه فى الثغر وأبلغوه أن حضرة صاحب الجلالة ينتظر وهو فى مرضه الشديد أن يعاون ماهر باشا على حفظ حقوقه وحقوق الأمير فاروق . فأجاب باستعداده للقيام بواجبه فى ذلك الصدد ، وسأل عن وجوه الخلاف بين القصر ودار المندوب فأجابوا فى استحياء : « ان الانجليز يطالبوننا الآن بتحقيق ما نصحتنا أنت به منذ سنة »

وتحدث على انفراد مع مستر بترسون بعد الغداء وطلب اليه أن يقول له فى صراحة هل للانجليز طلبات غير تلك الخاصة ببعض الوزراء وتدخل السراى وإبعاد الابراشى باشا ؟ فأجاب أن ليست هناك طلبات أخرى وأكد أن الانجليز لا يريدون تغيير مركزهم فى مصر ، والاستفادة من الموقف لكسب حقوق جديدة ، فعلق ماهر باشا على هذه الاجابة بقوله : إن البلاد كلها تطلب مايطلبون وأضاف أن منصب رئيس الديوان الملكى معروض عليه وسأل ترى هل وجوده فيه يسهل تحقيق تلك

الطلبات أو يصعبه ؟ فأجاب مستر بترسون انه يرحب بوجوده فى ذلك المنصب الخطير ولكنه استدرك أن لماهر باشا ماضياً عظيما فلا يصح أن تنقلب شخصيته بمجرد ستار يلعب اللاعبون أدوارهم من ورائه . فلاحظ ماهر باشا أنه لم يكن يوما من الأيام ستاراً لاحد . فقال مستر بترسون : « ولكن الابراشي باشا هناك فيجب أن يخرج » فقال ماهر باشا : « إن الملك مريض الآن ولا يمكننى أن أطالبه بالتوقيع على أوراق ، وأنا واثق أن الابراشي باشا لن يتدخل »

فقال مستر بترسون :

ـ إذن يجب إبعاده على الأقل باجازة لمدة أربعة أشهر تتلمس خلالها حلا حاسماً وأبلغ ماهر باشا السراى رأى المندوب السامى وعاد إلى القاهرة .

وبعد أسبوع أعلن تعيين زيور باشا رئيساً للديوان . واتصل زيور باشا بماهر باشا تليفونياً — وكان قد جاء من الاسكندرية إلى القاهرة وقابل فيها رجال دار المندوب السامى - وتقابلا بنادى محمد على ، بحضور مراد محسن باشا ، فعرض زيور باشا على ماهر باشا أن ينضم إلى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على أن يخرج منها من يريد من الوزراء ويدخل فيها من يشاء إنقاذاً للموقف فأجاب :

« لقد فات الأوان . فالوزارة مهاجمة من كل النواحى . ضاعت هيبتها ، والشعب كله هائج عليها ، وأثر ذلك ظاهر فى الحملة الصحفية القائمة ، ولا بد من حل حاسم ، وقد أصبحت حلول الترقيع مستحيلة » .

عندئذ سأله زيور باشا « وإذا عرضت عليك الوزارة فهل تقبل ؟ وفى حالة القبول فمن تختار معك ؟ فأجاب : « إن القبول مرهون بالظروف . أما أعضاء الوزراء فأعرض أسماءهم على جلالة الملك مباشرة إذا تم القبول » .

ولم تمض أيام حتى ألفت وزارة نسيم باشا . . . ثم لم تمض شهور حتى تجلى فشل زيور باشا فى تمكين الروابط بين السراى والحكومة والأمة فجرت مخابرات مع ماهر باشا ليتولى منصب رئيس الديوان العالى الملكى كى ينقذ الموقف . فقبل ، ومنح زيور باشا إجازة شهرين . وإنما قبل المنصب الخطير — مع الاضطراب الذى سيصيب معيشته من جرائه — لأنه أحس أنه سيستطيع أن يكون نافعاً رغم الصعوبات التى تلابس المركز . وكان ذلك فى اليوم الأول من شهر يوليه سنة ١٩٣٥

وفى اليوم الثانى من ذلك الشهر تشرف بمقابلة جلالة الملك فؤاد ، ولبث فى حضرته ثلاث ساعات متوالية ، من الظهر إلى تمام الساعة الثالثة بعده ، دار الحديث خلالها حول السياسة العامة . وكان رأيه — على ما استفاضت به الأنباء فى ذلك الحين أن الوسيلة الوحيدة لانقاذ الموقف هى أن يكون جلالة الملك فؤاد على استعداد للتعاون مع كبار الرجال فى البلد مهما تكن ميولهم الحزبية ، وأن يعد كل شخص نافع قادر على خدمة مصر صديقاً للملك وللقصر ، دون رجعة إلى اعتبارات ماضية ، وأن يكون أساس علاقة المصريين بالسراى إنما هى قدرتهم على خدمة مصر .

وقد استعاد الملك فؤاد ماهر باشا رأيه هذا مرات وهو يفكر فيه . وأعاده جلالته بنصه غير مرة . ثم أعلن موافقته على الخطة الجديدة التى

دخل بها رئيس الديوان الملكي الجديد إلى القصر . ولم يعرض كلاهما خلال ذلك الاجتماع لتفصيل من التفصيلات .

ولم يكد ماهر باشا يظفر بالموافقة الملكية على نظريته حتى راح يزور نسيم باشا والنحاس باشا ومحمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا ويحيي باشا إبراهيم والأستاذ الأكبر الشيخ المراغي وحمد باشا الباسل والأستاذ محمد حافظ رمضان بك وغيرهم من الزعماء مختلفي النزعات ومتبايني روابط الاتصال بالقصر حتى ذلك التاريخ . وكذلك استقبل في مكتبه بالديوان العالي بعابدين وبرأس التين عديداً من رجال الصحافة وبينهم من كانوا إلى ذلك العهد في عداد « غير المرغوب فيهم » المدونة أسماؤهم في قائمة القصر السوداء .

وحدث أن زار كاتب هذه السطور ماهر باشا في الديوان العالي ، فلما تشرف دولته بالمقابلة الملكية في اليوم التالي دار بين الملك فؤاد وبينه فيما دار هذا الحوار :

— لقد قابلت محمود عزمي أمس !

— نعم قابلته

— أظن أن سيجيء بعد ذلك دور العقاد ؟

— نعم سيجيء دوره هو الآخر والكل من رعايا مولاي الملك

وعلم ماهر باشا أن بلاغات ديوان كبير الأمناء لاترسل لجميع الصحف — وكان دولته يحسب أن الصحف التي لاتظهر فيها تلك البلاغات هي التي تمتنع من نشرها — فأمر بتعميم ارسالها تحقيقاً لمبدأ المساواة الذي يعتنقه .

وأراد أن يقرر لرئاسة الديوان العالى تقاليدها : فكان لا يتدخل لدى الوزارة فى شؤون الادارة التفصيلية إذ يعتبرها من اختصاص الوزراء المسئولين وحدهم ، وكان يتقدم بالنصح دون إصرار فى الأمور الثانوية ، لكنه كان يتدخل فى حزم بالنسبة للأمور المتصلة بالسياسة العامة والتشريع ، لما للملك من حق مقرر فى الدستور بالنسبة لهذه الأمور .

وقام فى هذا الصدد خلاف كادت تسقط الوزارة بسببه ، وكان راجعاً إلى قانون الجامعة وتنظيم مجلس ادارتها ، لكن الوزارة تداركت الأمر فى اللحظات الأخيرة وعدلت عن استمساكها بالمشروع الذى كانت قد رفعت المرسوم به للتوقيع الملكى ، والذى كان يعارضه مجلس إدارة الجامعة ذاته .

أما بالنسبة لدار المندوب السامى فكان ماهر باشا يحتفظ أزاءها بهيبة الملك وسلطته ، فتقررت فى عهده تقاليد صالحة منها عدم مفاجأة الدار الملك بطلبات ، وذلك بأن تقدم هذه الطلبات فى بداية الأمر إلى رئيس الديوان العالى حتى يتم التفاهم معه بشأنها قبل عرضها على الملك . وغير مرة عارض ماهر باشا فى رفع مواضيع معينة إلى الملك فرجعت دار المندوب السامى إلى وزارة الخارجية الانجليزية وانتهت إلى العدول والنزول عند رأى دولته فى عدم التحدث

واتصل بالقصر أن بعض موظفى دار المندوب السامى يتناولون الملك فؤاد بما لا يتفق وأصول المجاملة الواجبة . فقصد رئيس الديوان الملكى إلى الدار وأبدى من الملاحظات ما كان له أثر فعال مباشر مقابلا بين ما يحاط به اسم جلالة ملك الانجليز عند المصريين من احترام وما

ينبغى أن يحاط به اسم جلالة ملك مصر عند الانجليز من اجلال . وعاد إلى القصر وأبلغ الملك فؤاد أمر مسعاه لدى دار المندوب السامى فقال جلالته :

« طوال ثمانى عشرة سنةلم يذهب أحد ليقول للانجليز هذا الكلام »

وحدث أن رغب الملك فؤاد بعد أن عجزت وزارة نسيم باشا عن اصدار الدستور الذى وافق جلالته على اعادة إصداره بكتاب ٢٠ ابريل المشهور [١] ، رغب فى أن تتولى الحكم وزارة تحظى بثقته وثقة الشعب

---

(١) وهذا نص الكتاب المرفوع الى جلالةالملك من نسيم باشا ونص الرد الملكى عليه :

« مولاى :

لقد ألقى القدر مقاليد الأمور إلينا فقمنا بواجباتنا بصدق من نياتنا وادراكنا الكثير من النجاح بحزم فى أعمالنا فضلا من الله وتوفيقا من لدنه .

وكل أمانينا الوصول بالبلد إلى سبيل التوفيق بين مختلف النواحى وتوحيد القوى تحقيقا لغرض ليس فيه هوى . ولكن فاتنا مشاركة بعض الجهات فحال ذلك دون مجهودنا وتعجلتنا الحوادث قبل أن نبلغ الغرض المقصود . وقد وصلنا بموافقة جلالتكم ورضاء منكم الى الغاء نظام عمت شكاية الناس منه وإلى ابطال ما ترتب عليه من بعض قوانين واجراءات شاذة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحريتها متوخين فى ذلك الحكم على الوضع الدستورى عهداً علينا حقا إلى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها باعادة دستور سنة ١٩٢٣ متحاطيقا لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شىء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الأحوال أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برياسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ وأبديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع وقتئذ الدستور الأول المذكور الذى انتقدته البلاد حينئذ مر الانتقاد بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع إلى جلالتكم والى الشعب

فطلب إلى رئيس ديوانه التفكير والنظر فى أمر تلك الرغبة فانتهز ماهر باشا فرصة وجوده يوماً بدار المندوب السامى وعرض خلال حديثه فى مسائل متعددة لمسألة الوزارة وذكر أن جلالة الملك يميل إلى تعيين وزارة قومية تضم إلى ثقته ثقة الشعب وتتألف من رجال لهم مكانتهم

المصرى هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكوميه .

والآن وقد مضى علينا فى الحكم زهاء خمسة أشهر أمكننا فى خلالها أن نباشر أيضاحل بعض المشاكل الدوليـــة التى كنا فى انتظار اجابتنا على حلها واظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وغيرهما كمشكلة الديون العقارية الخاصة وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصداقتها إلى تقريرنا أن يكون الدفع فى الدين العام بالورق لا بالذهب فى كل وقت ولئن كنا اضطررنا الى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات فكان ذلك نزولا على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحته على فرنسا وقد وصلنا أيضا الى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتنزيل فوائد ديونها وشىء من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون ان تخسر الحكومة أو تدفع شيئا اما مشكلة المحاكم المختلطة شأن رياسة الجلسات واستعمال اللغة العربية فاننا نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعا من أجل الأخذ فى حلها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تصل الينا بقية تلك الردود .

ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية فان مجهود الحكومة لم يكن قاصرا عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن مما لاتزال قائمة وحاولنا حلها بنفس الروح ولكن لما طال الامد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التى بذلت فى سبيل ذلك بسبب تدخل بعض العناصر غير المسؤولة وتبينا أن النجاح قد يبطىء علينا أكثر مما أبطأ فيعطل عمل الحكومة ويخلق جوا من القلق وعدم الاطمئنان رأيت أن أبسط لجلالتكم بيئة ؟ وذكرى حتى يتسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق الى مافيه خير البلاد وسعادة العباد .

وانى لجلالتكم العبد المخلص الأمين .

١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ (محمد توفيق نسيم)

من الأمة ولا يضير وزارة الخارجية الانجليزية أن تراهم فى الحكم ، بل قد ترحب بهم ، أمثال محمد محمود باشا وحافظ عفيفى باشا وعلى الشمسى باشا ، فأحدث هذا الأسلوب أثره فلم يبد المندوب السامى اعتراضا واكتفى برجاء التأجيل إلى ما بعد اجازة الصيف . وكان من شأن هذا الرجاء وحده أن طال أجل وزارة نسيم باشا إلى شهر سبتمبر

على أن الحرب الحبشية الايطالية قد جاءت تقلب الوضع الذى كان

« الكتاب الملكى الصادر الى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا

عزيزى محمد توفيق نسيم باشا

أحصيتم فى كتابكم الذى قدمتموه الينا يوم الخميس الماضى ماأنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها جميعا مايعود على البلاد بالخير والاسعاد . وأبنتم أنكم آخذون فى معالجة ما بقى من الأمور المتعلقة بنفس الروح التى واجهتم بها ماأحصيتموه لولا ماتتوجسون من عقبات قد تعوق النجاح فى اتمام ماعاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن . ولما كنا لانبغى شيئا أفضل من خدمة بلادنا العزيزة فانا كنا وما زلنا نشد ازركم فى كل مافيه الصالح لوطننا المقدس الذى يسمو فى نظرنا على كل اعتبار فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا لتحقيق المهمة العظمى التى اخترناكم لها والتى فصلتموها فى كتابكم وانه لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها سواء باعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الامة طبقا لاحكام المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ منه بما تدعو اليه مقتضيات الاحوال أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية على أننا نؤثر الرأى الاول على الثانى اللهم الا اذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الاخذ بالرأى الثانى .

وانا لنتوجه الى الله العلى القدير أن يلهمنا التوفيق والسداد انه نعم المولى ونعم النصير »

فى ١٧ محرم سنة ١٣٥٤   (فؤاد)

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥

رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٥

القصر قد التزمه من دار المندوب السامى ، وقد كان وضع اقدام وبدء باتخاذ الاجراءات فأصبح وضع دفاع ورد للهجمات . ذلك بأن بعض الصحف الانجليزية أبدت قلقها خشية أن تكون ميول الملك فؤاد ايتالية وطلبت دار المندوب السامى اخراج « فيروتشى » بك من السراى وتحدثت إلى رئيس الديوان العالى فى ذلك ، فكان جواب ماهر باشا أنه على الرغم من أن تربية الملك فؤاد الأولى قد كانت فى المدارس الايتالية والبيئات الايتالية فان وطنية جلالته ومصريته هما عنده فوق كل اعتبار ، ولذلك فلا محل لمثل المطالبة باخراج « فيروتشى » بك من السراى إلا اذا كان هذا الاخراج جزءاً من خطة عامة تتبع أزاء الجالية الايتالية فى مصر كلها فيدخل فيها على اعتبار أنه فرد من أفرادها . وكان من شأن هذا التدليل أن عدلت الدار عن التقدم فى هذا الصدد بأى طلب

ذلك عن التقاليد التى شاء على ماهر باشا أن يقررها بالفعل فى الظروف والحوادث التى وقعت فى عهده بالنسبة لعلاقة رياسة الديوان العالى بالوزارة وبدار المندوب السامى أما ما أشار به تدعيماً للمبدأ الذى قرره منذ اللحظة الأولى بشأن العلاقات بين القصر والأمة فقد تبين، فوق تلك المساعى الشخصية التى بذلها للتوفيق بين مختلفى التيارات الحزبية ، فى الروح المتجلية ديمقراطيتها التى أملت رسالة الملك لشعبه لمناسبة عيد الفطر [1] وفى النشاط والعطف اللذين وضحا خلال مقابلة

(١) وهذا نص الرسالة الملكية .

الملك لرجال الجبهة القومية وحديثه اليهم (١) ، وفى الجهود الجبارة فى سبيل الاتصال بهذه الجبهة حرصا على وحدتها وحفظا للتوازن بين عناصرها ، وفى سبيل اقرار القواعد التى تقوم عليها الوزارة الجديدة قصد اعادة الحياة النيابية للبلاد عن طريق التمهيد للمفاوضات وأجراء

رسالة من الملك الى شعبه

الى شعبي المحبوب

لقد كان يسعدنى أن أشاطر شعبي المحبوب افراحه عن كثب فى يوم العيد المبارك لولا أن أطبائى رأوا حرصا على صحتى التى تتقدم ولله الحمد تقدما مطردا أن يشيروا على باجتناب ماتقتضيه التشريفات مدة ساعات طويلة من اجهاد قد يؤثر على وافر العافية التى أنعم الله بها على .

ولئن حاولت الظروف دون تحقيق مايخالج نفسى من رغبة ملحة فى مشاهدة شعبي الوفى الامين فانها لاتحول دون أن أعرب له بمناسبة العيد السعيد وبعبارات صادرةمن أعماق قلبي عما أكنه له من التمنيات الصادقة بالهناء والرفاهية الدائمة .

والله أسأل أن يمدنا جميعا بعون وتأييد من عنده حتى نحقق مانرجوه للوطن العزيز من مجد وعظمة

فؤاد

صدر بسراى القبة العامرة ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٤

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

(١) وهذا بيان عن الحديث الملكى كما نشرته الصحف :

« ليس بيننا كبير وصغير فلنجلس جميعا بغير مراعاة الرسميات وها أنا فيما بينكم كواحد منكم وانى لاشعر فى هذه اللحظة ونحن جميعا مصريون ندين بالاخلاص والمحبة لبلادنا أننا كافراد عائلة واحدة نشعر جميعا بشعور واحد »

« انى ايها السادة قد دعوتكم اولا لاشكركم على المجهودات القيمة التى بذلتموها جميعا فى سبيل البلاد منذ زمن بعيد ولاشكركم بصفة خاصة على تكوين جبهتكم التى نالت بواسطتها البلاد وستنال بواسطتها إن شاء الله كل خير وإنما هذا الخير لايكون إلا حيث يكون الاخلاص والتضامن .

انتخابات عامة تتوافر فيها شرائط الحرية والاطمئنان جميعاً وتدعيم هذه الحياة النيابية عن طريق عدم تدخل السراى فى شؤون الحكومة إلا بقدر ماهو مقرر دستورياً وتقرير حرمة السراى بعدم التدخل فى أمورها الخاصة.

« انتم قد اجتمعتم فى هذه الجبهة لجئتم اليها من هيئات مختلفة واشتركتم فى عمل واحد على الرغم مما قد يكون بينكم من فوارق فى الرأى والاتجاه . فأملى أن تثابروا على التضحية بكل الاعتبارات الشخصية أو الحزبية فى سبيل وطننا المفدى فاذا ماشعر أحدكم بغضاضة فليعتصم بالصبر وليصابر زميله وعلى كل حال فلا يسأم اذا قامت فى وجهه صعوبة فان المقام مقام التجلد نظراً للغاية الكبرى التى تبتغونها جميعا وابتغيها معكم وهى رفعة الوطن . وانى هنا اكلمكم لا كملك فقط ولكن كوالد يهمه أمر اولاده ويهمه دائما أن يراهم على أحسن حال . وانى كملك لااعرف أحزابا ولا اعرف جماعات لااعرف الا مصريين ولااعرف الا مصر وكل المصريين متساوون فى نظرى .

« ان امامكم صعابا جمة فلا بد من الاستعانة عليها بالاناة والحكمة والحزم مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى تسعى اليها . وها هو موضوع المفاوضات مع دولة انجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالية مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالا جديداً ولا يخفى ان هذه المفاوضات قد شرع فيها تكرارا وفى كل مرة كان يطرأ مايدعو لعدم نجاحها حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والان وقد عرضت دولة بريطانيا علينا المفاوضة من جديد فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل انجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد . وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها ان يشترك زعماء البلاد جميعاً فيما يحقق رغبات البلاد كلها . كذلك فان بريطانيا من جهتها تتوق الى ان تتعامل مع مصر كلها . انا كملك لااستطيع ان ادخل فى التفصيلات الخاصة بهذه المفاوضات فهذا شأنكم اى شأن ممثلى البلاد ولكن الذى اعرفه ان فيكم جميعا المقدرة لمباشرة هذه المهمة .

« ولم يكن فى الاستطاعة مع تشدد دولة بريطانيا فى القيام بالمفاوضة ان يتأخر الامر حتى يأتى البرلمان ولما كانت وزارة دولة نسيم باشا لا تمثل احزاب البلد فان دولة رئيسها قد

ولعل موقف على ماهر باشا من استصدار الأمر الملكي باعادة الدستور هو الذى يصح اعتباره — لقيمته الذاتية ولترتيبه التاريخى أيضاً — متوجاً للاتجاهات الخيرة التى نصح بها رئيس الديوان العالى توثيقاً لعرى ما ينبغى أن يكون محكماً بين الملك وشعبه من روابط وعلاقات . فقد كانت وثائق نسيم باشا الرسمية فى ذلك ملحة فى التفريط فى حقوق مصر المستقلة ذات السيادة ، اذ كانت ترجع الأمر كله — فى السياسة المصرية وفى الدستور المصرى وفى الادارة المصرية — لحكومة انجلترا ووزرائها . وقد أراد نسيم باشا أن يرجع استصدار الأمر الملكى باعادة الدستور إلى اعتبارات تلك الوثائق الرسمية. فوقف له ماهر باشا فيما أراد ورفض أن يشير الأمر الملكى إلى أى واحد منها بل رفض

اعرب بعد تفاهم معى بالامس عن رغبته فى اخلاء مركزهما يدعونا الان الى تكوين وزارة ائتلاف وها قد بحثت الامر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا واظننا قد اقتربنا من ان تتفاهم لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة على ذلك وبقى واحد فى المائة وانى متمسك به أيضا وعلى كل حال فتلك هى رغبتنا التى نشعر بأنها رغبة البلاد جميعا فقد آن الاوان بأن تتضافر الكفايات كلها لخدمة البلاد خصوصا اذا كنا فى صدد حل القضية الكبرى أى قضية الاستقلال ، نعم هناك انتخابات ، نعم هناك برلمان سينعقد ، ولكن الامر اصبح وقد لا يستطاع معه التأخير لاشهر تأتى فاذا ما تم الامر وانتهينا من القضية العامة كان فى الاستطاعة أن تأخذ الانظمة الدستورية طريقها التقليدى المعتاد اذ يكون قد جاء الوقت الذى تصبح فيه مشاغلنا مشاغل داخلية محضة لا تمس الشؤون المتعلقة بكيان البلاد بل وجودها .

أيها السادة أن الوقت وقت تضحية والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية وانى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى اخذتها على عاتقها وانى ارى ان اهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع .

أن يستند فى صدوره إلى « عرض مجلس الوزراء » حتى لا تكون هناك أية شبهة اتصال بتلك الوثائق التى صدرت عن رئيس هذا المجلس . واقتصر على الاشارة إلى الأمر الملكى السابق وإلى كتاب جلالة الملك المشهور وراح نسيم باشا يشكو أمره إلى دار المندوب السامى ، وتدخل رجالهـا بالفعل ، لكن على ماهر باشا أفهمهم أن الحق ليس فى جانب نسيم باشا وموقفه . وعارض أى تعديل للامر الملكى الذى صدر فى نهاية الأمر فى شكله الأول دون أن يلحق بمصر ما كان نسيم باشا يحاول أن يلحقه بهـا كما حاول مرتين من قبل : حين كان يستصدر الأمر الملكى بالغاء نظام سنة ١٩٣٠ دون نص على نظام دستورى جديد فأضاف الملك استدراك عبارة : « إلى أن تعود إلى البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها » ثم حين تقدم بكتابه العتيد يقترح فيه اعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو اصدار دستور جديد فيعين الملك فى رده عودة دستور سنة ١٩٢٣ بالذات

وبلغ بذلك السيل الزبى فطلب الملك إلى نسيم باشا رفع استقالته فى الحال

وانتهى نسيم باشا برفع استقالته . وشخصت الأبصار كلها إلى قصر عابدين تنتظر منه تفريج الأزمة ، ولم تكن أزمة وزارية عادية ، بل كانت لها مضاعفات عدة زادتها خطورة وحملت كواهل من عهدت الظروف له بمعالجتها ثقيل الأعباء . فقد كانت مظاهرات الطلبة قائمة ، وملاحماتهم مع رجال الشرطة متتابعة ، وكانت الجبهة القومية بالكاد متألفة ، والانتخابات العامة منتظرة دون تفاهم الأحزاب على اقتحام غمارها أو اقتسام الدوائر فيها ، والمحادثات التمهيدية بين مصر وانجلترا مقرر مبدؤها لكن غير متفق بين الهيئات السياسية على نسبة الاشتراك فيها ، بل مشكوكا فى قيامها من جراء التهديد الذى تضمنه الرد البريطانى على كتاب الجبهة بشأنها .

ودامت الأزمة ثمانية أيام سويا ، لم تعرف البلاد لها مثيلا فى تاريخها ولم تعهد سراى عابدين بخاصة مثل مظاهرها ، إذ فتحت أبوابها لكل رجالات مصر من جميع الهيئات السياسية والأحزاب ولكل رجال الصحافة من جميع الاتجاهات والأجناس .

وتجلت ملكات ماهر باشا ... وقد كان يعمل أكثر من عشرين ساعة فى اليوم قادراً صابراً متجلداً يقابل الزعماء على اختلاف مذاهبهم ويستقبل الصحفيين على تباين مشاربهم يتبادل مع الأولين الرأى ويدلى للثانين بآخر أنباء الموقف وتطوراته ثم يرفع نتيجة استشاراته إلى جلالة الملك فى منتصف الليل بعض الأحايين ، بعد أن يكون قد اتصل بجلالته تلفونياً

مرات طوال النهار وفى الأمسية . وكان امتياز الصحافة فى تلك الأيام الثمانية جلياً فقد أخذ ماهر باشا نفسه بأن يقول لها كل شىء مادامت اذاعته لاتضر . كانت صحف الصباح تطلع ملأى بأصح الأنباء وأدق الصور عن سير الحوادث إلى ساعة متأخرة من الليل . فاذا جاء موعد صدور صحف المساء طلعت هى الأخرى بأنباء جديدة عن أحدث التطورات التى طرأت فى الأصبوحة والى مابعد الظهر وكان من شأن ذلك أن ساد البلاد جو اطمئنان عملت ديمقراطية ماهر باشا وملاطفته ومصارحته على تدعيمه بما أظهرت الأمة للعرش من اخلاص وما أعلنت فى رئيس الديوان العالى من ثقة .

وقد كان من شأن ذلك كله أن وفق ماهر باشا لحل الأزمة على أحسن وجه دون تدخل من جانب غير مصرى وكان أن عقد اجتماع الزعماء — وقد رأوا مقدار حرصه على المصلحة العامة وعرضه للأمور عرضا بعيداً عن الذاتيات واعتبار الأشخاص — على أن يعهد إليه هو أمر تأليف الوزارة الجديدة : تتعهد وحدة الأمة وتمهد للمفاوضة فى جو ملائم وتجرى الانتخابات حرة طليقة .

وقد كان . وعهد جلالة الملك فؤاد لعلى ماهر باشا بتأليف الوزارة التى اشترط الزعماء الا يكون فيها أحد من المنتمين للأحزاب . فكان هذا الاشتراط مع تعيين مهمتها ، وتحديد مدتها بطبيعة هذه المهمة ، مضيقاً دائرة الاختيار فلم يستطع رئيسها أن يدعو لمعاونته فيها جماعة من السياسيين العاملين ولا نفراً من كبار الموظفين . لكن الاجماع على الثقة بها جعلها

تطلع على الناس ووحدة الامة حولها أقوى مما كانت وآمالها فى تحقيق مطالبها أوسع وحسن ظنها بمقدرة الرئيس الجديد وتواضعه ورجوعه الى اعتبار المصلحة العامة وحدها أكبر وأعظم

ولعلها الوزارة المصرية الأولى فى تاريخ النهضة الحديثة التى وليت الحكم حائزة بالنسبة لمهمتها رضاء الملك وثقة الزعماء والاحزاب وتأييد الرأى العام وغير قائم عليها اعتراض من جانب الانجليز .

وليس توافر هذا كله بالشىء اليسير .

وبدأت الايام المثة

ولى حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا الحكم واختار لمعاونته فيه زملاء من المستقلين القوميين . وأقبل يعمل ورائده الأول الاحتفاظ بوحدة البلاد وتضامن زعمائها ، وهدفه الأول إعادة الحياة النيابية فى أصلح الأجواء وتعبيد الطريق للمحادثات المصرية الانجليزية فى سبيل المعاهدة المرجوة من الجانبين . ثم تفرغه لمختلف أنواع الاصلاح المستند إلى عميق تفكيره ودقيق استقرائه وواسع تجاريبه خلال ماتولاه من مناصب القضاء والتعليم والوزارة صادراً فى ذلك كله عن مبادىء مستقرة فى نفسه ومقنعة إياه بأن الموقف من الانجليز يجب أن يكون موقف احتفاظ بكرامة مصر وسيادتها وتثبيت لشخصيتها وتوفيق عن طريق حسن التفاهم بين مصالح البلدين ، وبأنه لنجاح البرلمان يجب أن يكون الزعماء متعاونين لا تفرق بينهم عداوة الحزبية وأن تكون الادارة الحكومية سليمة قوية منتجة تكفل للموظفين استقلالا يتعادل مع استقلال أعضاء البرلمان فلا تكون طائفة منهما تحت رحمة الطائفة الأخرى . بل توازن سلطاتهما توازناً تعاونياً . وتضمن حرية الفرد خلال مراقبتهما المتبادلة كما ان التحرر من قيود الامتيازات الأجنبية يجب أن يستند إلى فكرة عدم تقديم ضمانات للأجانب إلا بقدر ما تقدم الدول الأخرى للأجانب النازلين فى بلادها وإقامة الأنظمة الحكومية على أحدث القواعد بحيث يكون حسن سيرها هو الضامن فى ذاته وهو المطمئن .

عن هذا العموم المتماسك فى الرأى صدر ماهر باشا وهو يتولى

الحكم فى اليوم الثلاثين من شهر يناير لسنة ١٩٣٦ لكنه لم يستطع المضى فى تحقيقه بمجرد توليه الحكم . فقد كان عليه أن يمهد طريق المحادثات المصرية الانجليزية وأن يتغلب على مختلف الصعوبات القائمة فيه والراجعة إلى اعتبارات عدة وتيارات متقابلة .

كان عليه أن يبذل المساعى كى يقنع الانجليز بضرورة العدول عن موقف التهديد الذى وقفوه فى كتابهم الذى ردوا به على كتاب الجبهة وقالوا فيه أنهم يحتفظون بحرية التصرف أزاء المسألة المصرية اذا لم تسفر المحادثات بينهم وبين الزعماء المصريين عن تفاهم ونجاح .

وكان عليه أن يقنع الانجليز بالعدول عن معارضتهم فى أن يكون الدكتور أحمد ماهر بين هيئة المحادثين المصريين .

وكان عليه أن يحولهم عن مطالبتهم بأن تكون دار المندوب السامى هى مقر المحادثات الرسمية .

وكان عليه أن يوفق بين مختلف ميول الأحزاب من حيث تأليف الهيئة الرسمية المصرية : فقد كان بعض الأحزاب يرى أن يمثل الوفد فيها بعدد مساو لعدد من يمثلون سائر الأحزاب بينما كان الوفد يستمسك بأن تكون له الكثرة العددية بين المحادثين ، ذلك الى جانب اعلان الحزب الوطنى عدم رغبته فى الاشتراك فى المحادثات أصلا .

ثم كان عليه أن يوفق بين اشتراك على الشمسى باشا فى هيئة المحادثات الرسمية ممثلا لجماعة الوفد السعدى ورياسة حمد باشا الباسل لهذه الجماعة وسابق توقيعه باسمها مختلف الكتب والرسائل التى رفعت لجلالة الملك أو أبلغت لدار المندوب السامى .

وكان عليه أن يقنع الوفد وسائر الأحزاب بالرضا عن مساهمة بعض المستقلين فى المحادثات وباعتبار عبد الفتاح يحيى باشا واحداً من هؤلاء المستقلين مع سابق موقفه من حزب الشعب ومن اسماعيل صدقى باشا .

وكان عليه أن يتغلب على تلك العقبات كلها باطلاع زعماء الجبهة كلهم ورضاهم . وذلك الى استمساك النحاس باشا فى الحاح بضرورة تصفية المسائل الدقيقة كلها على يد ماهر باشا بالذات قبل المحادثات .

وكانت فى الحق مهمة شاقة استدعى نجاحها التجمل بكثير من الصبر والاناة والمرونة ومعالجة الطبائع والنفوس ، والتفوق فى الأساليب الدبلوماتية ، واخضاع ذلك كله لاعتبار الحرص على المصلحة العامة دون غيره من الاعتبارات . ودام نضال على ماهر باشا فى هذا السبيل أسبوعين كاملين توجت جهوده خلالهما بالتوفيق فتبادل والمندوب السامى خطابات خففت الكثير من أثر ذلك التهديد الذى تركه الرد الانجليزى على كتاب زعماء الجبهة فى النفوس واستصدر مرسوما بتأليف هيئة المحادثين يعتبرهم مندوبين فوق العادة فيكسبهم صفة الرسمية وصفة الاستقرار معا . وتم ذلك كله بالاتفاق مع زعماء الجبهة وتحت أعين الأمة الواثقة المطمئنة الراضية .

وكان على صاحب الدولة أن يصفى بعض المشاكل التى ورثها عن وزارة نسيم باشا قبل أن يقدم على ما يريده لمصر وحكومتها من اصلاح. ووجه همه الأول إلى مشكلة الطلبة ومحاكماتهم من أجل المظاهرات فتقرر حفظ مالم يكن قد رفع من القضايا الخاصة بهذه المحاكمات . وأجل ما كان مرفوعاً منها بالفعل إلى أجل غير مسمى.

ثم عنى باقرار الحريات فى نصابها وعرفان ما للصحافة من دخل فى هذه الحريات فاعاد تيسير اتصالها برئيس الوزارة وتبادل الثقة بينه. بينها والاحساس بالتضامن بين القوتين فى سبيل العمل العام فكثر تحدثه إلى المحررين وسهل أدلاؤه بالأنباء اليومية للمندوبين

وعكف ماهر باشا على تحقيق برنامجه الاصلاحى ، وهو يعرف أن مدة بقائه فى الحكم محدودة بالانتخابات العامة التى عين لاجرائها اليوم الثانى من شهر مايو ، وهو لا يرغب فى الاستمرار فى الحكم يوما واحداً بعد هذا التاريخ المعين حرصاً منه على الوحدة القومية واحتراما لاتفاق سابق بينه وبين الزعماء . فآثر أن يختار من بين موضوعات الاصلاح العديدة التى يعمر بها تفكيره المستمر لأجل مصر وخيرها تلك التى تتصل بأخطر نواحى الحياة المصرية ، وهى الامتيازات الأجنبية ، وما يرتبط بالنزوع إلى الغائها من تنظيم للقضاء والبوليس والتشريع ومن الغاء للامتيازات الطائفية حتى تصبح سيادة الدولة شاملة جميع سكان البلاد من وطنيين وأجانب ، والتعليم وما ينبغى أن يخرج به من سياج الاعتبارات العتيقة إلى ماتمليه روح الابتكار تمشياً معضرورات العصر ، والصحة العامة فى المدن وفى القرية بخاصة حيث تجب العناية بمصدر الانتاج المصرى وقوته ، والادارة وما ينبغى إقراره فيها من مظاهر اللامركزية وبثه من الاحساس بالمسؤولية وروح الأقدام فى سبيل خير الجماعة ، والشؤون الاقتصادية العاجلة وما يتصل بها من علاقات الحكومة بالشركات ونصيب الخزانة العامة ، والصحافة وما ينبغى لها من منزلة ولرجالها من تيسير وسائل تأدية رسالتهم الثقافية والاجتماعية ، والعلاقات الخارجية ومايقتضيه مركز مصر من تسوية المعلق من أمورها وتدعيم القائم منها . وكل ذلك إلى جانب عدم التخلى عن متابعة سير المحادثات الرسمية بين الهيئتين المصرية والانجليزية وعدم التردد فى وضع مواهبه تحت تصرف الطرفين لتبديد ماقد يبدو فى الأفق من سحب وتقريب ماقد يلوح من مسافة خلف .

أما الامتيازات الأجنبية التى كان على ماهر باشا دائب التفكير من زمان فى سبيل إلغائها فالظاهر من تصرفاته أنه كان يرى بحكم عقليته العملية ضرورة التمهيد لهــذا الالغاء باقامة الأنظمة التى تقطع على المعارضين سبيل تدليلاتهم . والنظام المصرى يتضمن فى نظره امتيازات داخلية ناشئة من تعدد السلطات التى تفصل فى مسائل الأحوال الشخصية وأذن فيجب توجيه الهمم إلى إلغاء هــذه الامتيازات الداخلية حتى لا يكون قيامها حجة يستمسك بها المعارضون لالغاء الامتيازات الأجنبية ذاتها . ومن أجل هذا عمد ماهر باشا منذ سنة ١٩٣٢ وهو وزير للحقانية إلى لائحة المحاكم الشرعية وتناولها بالتعديل حتى لا تختص هذه المحاكم بالفصل فى شؤون غير المسلمين إلا بالقدر الذى لا يتنافى مع أصول أحوالهم الشخصية مطبقاً فى ذلك قواعد القانون الدولى الخاص فواضعاً عن طريق هذا التطبيق الأساس لالغاء الامتيازات الطائفية الداخلية .

فلما ولى الحكم رئيساً للوزارة كان طبعياً أن يخص الاصلاح ذاته بعنايته وكان طبعياً أن يصدر فى عهده قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين إقراراً لسيادة مصر على أهلها أجمعين وسيراً فى سبيل إقرارها على سائر السكان سواء منهم المصريون والأجانب . وبمقتضى هـذا القانون تستمد المحاكم الطائفية سلطانها من الدولة وتعين الدولة القضاة فيها من غير رجال الدين .

وكان طبيعياً أن يعنى دولته إلى جانب هذا التوحيد لطرائق العمل

القضائى الخاص بالأحوال الشخصية بتوحيد التشريع الذى يطبق فى المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فألف لجنتين اختار لهما من كبار المشرعين المصريين والأجانب من يستطيعون أن يؤدوا مهمتهم على الوجه الأكمل مجددين فى التشريع تمشياً مع الروح العالمية . ولم ينس حين اختار اللجنتين أن من عيوب العمل عن طريق اللجان أن يطول الأمد دون الوصول إلى نتيجة حاسمة فحدد للجنتين سنتين اثنتين لاتمام العمل خلالهما (١)

(١) أما المبادىء التى يقوم عليها هذا العمل الاصلاحى فواردة فى الخطاب الذى ألقاه دولة ماهر باشا فى أعضاء اللجنتين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ وقد قدم له بقوله :

سادتى :

لقد رغبت فى أن يكون أول اجتماع للجنتين المؤلفتين لتعديل القوانين موسوما بطابع المودة خاليا من المظاهر ولذلك لم يكن اجتماعنا على مائدة خضراء بل حول مائدة بيضاء وأمام كل منا فنجان الشاى بدلا من أدوات الكتابة .

ولا أريد أن أؤثر على جو هذا الاجتماع الخاص بالقاء خطاب فى موضوع ما ستقوم به اللجنتان وأكتفى بالترحيب بحضراتكم جميعا وتقديم نسخة من خطابى لكل منكم مع الاعراب لكم عن ثابت يقينى بأنكم ستقومون على أكمل وجه بالمهمة الدقيقة التى عهد بها اليكم والتى أرجو أن يكون لمصر من ورائها أحسن النتائج

سادتى :

يسرنى كل السرور أن أرحب بكم فى هذا الاجتماع الخاص الذى لم أرده اجتماعا ذا مهابة رسمية بل أردته اجتماعا وديا تفيض عليه الزمالة وتسقط فيه الكلفة . وانى اذ أهنئكم بالثقة التى وضعتها فيكم الحكومة لتقوموا بمهمة شاقة دقيقة جليلة الخطر كبيرة الأثر فى الحياة المصرية العامة لا يسعنى الا أن أذكر أن الفضل فى اختياركم لرياسة اللجنتين وعضويتهما كل الفضل يرجع الى مكانتكم فى عالم القانون والى المأثور عن علمكم وعملكم . وانى لمغتبط كل الاغتباط بما لقيه هذا الاختيار من الحمد والرضى فى كل أوساط المشتغلين بالقانون .

واذا أشرت الى أن البلاد تعلق آمالا عظيمة على نجاحكم فى القيام بالمهمة التى وكلت اليكم فانما لأعلن يقينى وثقتى بأنكم — تكونون عند حسن ظنها بكم .

أما المهمة التى نيطت بكم فلا أبالغ اذا وصفتها بأنها وضع دستور البلاد فى شئون القانون والواقع ان مجاميع القوانين التى ستتولون وضعها هى المرجع الأول للمحاكم فيما تقوم عليه من أداء القضاء بين الناس أو فى الاقتصاص من الخارجين على القوانين . واذا كان الشارع لا ينقطع ولا يجوز أن ينقطع يوما عن أن يعرض لكل تطورات الحياة واحداثها ولاعمال الانسان فى مختلف صورها واشكالها بالضبط والتنظيم والتوجيه الصحيح فان النجاح والتوفيق فى كل ما يباشره فى هذا الشأن مرهون بنوع الأساس الذى يختاره للتقنين وهو الذى ستعالجونه فى لجنتكم .

ومثل المهمة التى ألقيت اليكم مقاليدها لاتعرض فى كل حين . وقد عرفت مصر اول عمل فى هذا الباب فى سنة ١٨٧٣ عند البحث فى انشاء المحاكم المختلطة وثنى هذا العمل بمثله عند انشاء المحاكم الأهلية فى سنة ١٢٨٣ وفيما عدا وضع قانون عقوبات وقانون تحقيق جنايات جديدين للمحاكم الأهلية فى سنة ١٩٠٤ وتعديلات قضت بها الحاجة بين حين وآخر ظل التقنين Codes كما صيغ منذ أكثر من ستين عاما وظلت الأسس التى رسمت منذ ذلك الحين قائمة دون كبير تحوير أو تعديل .

على أن التفكير انصرف أكثر من مره الى معالجة التقنين من جديد ولكن الشارع لم يخرج هذا التفكير الى حيز العمل الا بالنسبة لقانون العقوبات وتحقيق الجنايات كما ذكرت وبقيت محاولات أخرى فى دور التصوير والوضع دون أن تبلغ دور التنفيذ .

وأخص بالذكر من هذه المحاولات ما تعلق بقانون المرافعات فقد تداولته لجان متعددة منذ سنة ١٩١٤ واشتغلت بوضع مشروع أخير له منذ اربع سنين لجنة كادت تفرغ من عملها وما تعلق بقانون العقوبات فقد تولت وضع مشروع له لجنة فى ظل لجنة الغاء الامتيازات التى شكلت أثناء الحرب وبقانون تحقيق الجنايات فقد عالجت منذ سنة ١٩٢٧ لجنة وضع مشروع له وبقانون التجـــارة البحرى فانه تشتغل به لجنة تشارك كذلك فى النظر فى المعاهدات الدولية فى شؤون التجارة البحرية التى تبحث الحكومة فى الانضمام اليها .

ولا يسعنى حين أذكر هذه المحاولات الا أن أوجه خالص شكر الحكومة لكل من

كان له اشتراك فى اللجان التى اشرت اليها أو صلح فيها بالتحضير لأعمالها أو المعاونة فيها والا ان أعلن ان الحكومة تقدر جهودهم حق قدرها وتثق بأن اللجنتين اللتين باشرت تأليفهما تشاركانها فى هذا التقدير وانهما ستجعلان لأعمال من تقدموهم أكبر نصيب وأجل حظ من عنايتهم واهتمامهم .

على أنه كان على الحكومة أن تنظر فى خطة العمل الواجبة الاتباع لتختار إحدى طريقتين طريقة العمل المجزأ التى أخذ بها حتى الان أو طريقة العمل المنتظم الموحد . ولم يكن للحكومة إذا اعتبرت بنتائج التجارب الماضية أن تتشكك أو أن تتردد فان الطريقة الأولى قاصرة المدى بطيئة الثمر فهى لم تشمل كل فروع القانون إذ كانت الحكومة تتوجه بنظرها بوحى الظروف إلى اصلاح بعض فروع القانون دون البعض الاخر . وما شملته تلك الطريقة لم يتح انجازه إلا فى زمن طويل لأن من عهد اليه الاضطلاع به كان يتولاه إلى جانب أعماله الأصلية .

لذلك آثرت الحكومة أن تعهد إلى حضراتكم منقسمين إلى لجنتين باعداد مشروعات لفروع القانون جميعها وأن تهيء لكم وسائل التفرغ لهذا العمل والانقطاع عما سواه لكى يتيسر لكم انجاز مهمتكم فى الوقت المرسوم . ولهذه الطريقة فوق ذلك فضل التأليف والتنسيق بين القوانين المختلفة .

وبين يدى حضراتكم عدا مواد البناء القيمة من أعمال اللجان التى تقدمتكم قضاء غزير المادة ذائع الشهرة عرف بالأحكام ودقة الاستنباط وسداد النقد . ومطولات وبحوث قام بها أفاضل من رجال القانون محصوا فيها كثيرا من عيوب التقنين الحالى وأرشدوا الى مواطن الضعف منه وتقدموا بالاقتراحات .

والى جانب هذا وذاك خطأ التقنين الصادر عن رأى ناضج وعلم واسع .

وعلم القانون خطا خطى واسعة فى البلاد الأوربية وقد ذاع لبعض تلك التقنينات الحديثة صيت بعيد وأصبحت مثلا يحتذى ومنهاجا يتبع .

وما كان للحكومة أن ترسم لحضراتكم طرائق العمل أو وجوه الانتفاع بالمواد التى تضعها بين أيديكم أو التى يوفرها لكم البحث والاستقصاء على أنه ينبغى أن أحدد الغاية التى توختها الحكومة من انشاء لجنتيكم الموقرتين .

ليس شيء من أحوال هذا البلد وحاجاته ونظمه وصور الحياة المختلفة فيه بخاف على أحد من حضراتكم وكلكم عالم بطباع أهله ومشاعره وحالاته النفسية كما تعرفون حق المعرفة تقنين البلاد الذى وكل اليكم اصلاحه .

فبهذا العلم وبهذه المعرفة وعلى هدى ما كشفت عنه التجارب ويفضى اليه البحث فى المشروعات السابقة والتقنينات الأجنبية وبفضل مداولة الرأى بينكم ترجو الحكومة أن تضعوا للبلاد قانونا مدنيا وتجاريا بحريا وقانون مرافعات مدنية وتجارية تلائم أحوالها وأحوال ساكنيها وتقضى حاجاتها وحاجاتهم وتدل على ما بلغته من الحضارة والتقدم وتتمشى مع ما وصل اليه التقنين وعلم القانون فى البلاد الأوربية وتكفل فوق ذلك قضاء سريعا ناجزا قليل النفقة محكم الاجراءات بحيث تمنع أسباب المماطلة وتردع المشاكسين عما تقيمه دونهم من الحوائل وتفرض عليهم من الجزاء والتعويض عن سعيهم فى تأخير صاحب الحق عن حقه .

لذلك ترجو الحكومة أن يراعى التوحيد فيما تضعه اللجنتان من القوانين فما أظنكم الا منكرين كما تنكر الحكومة ازدواج القانون واختلافه فى الموضوع الواحد فى البلد الواحد .

ولست بحاجة للاشارة الى أن الحكومة يسرها أن تقدم لكم كل التسهيلات التى تطلبونها فى سبيل اداء هذه المهمة الجليلة .

وأن ما أعرفه فيكم جميعا من حب العمل والاخلاص فيه والتجرد له والمقدرة على ادائه كفيل بأن نتوقع منكم فى نهاية الأجل المرسوم عملا صالحا سويا يحمده الشارع المصرى ويرضاه وترجح به كفة مصر اذا ووزنت الأقدار وينبه به اسمها بين الأمصار والأقطار »

ولما كان استقلال القضاء أصلا من أصول الحكم المستقيم الصالح وكانت أبرز صفات هـــذا الاستقلال ألا يكون للسلطة التنفيذية على القضاء سلطان مباشر عن طريق التدخل الفعلى فى أعمالهم ، ولا غير مباشر عن طريق الاجراءات الادارية التى تتصل بمراكزهم من حيث النقل والترقية ، وكان الدستور المصرى نفسه قد أوجب أن يكون عدم قابلية القضاة للعزل أحد أسس الحكم فى مصر ، فقد رأى ماهر باشا تنظيما لذلك الاستقلال القضائى المنشود وإحاطة له بما يقيه من سياج أن يجعل أمور القضاء من شأن القضاء ذاته فأنشأ له مجلساً أعلى يحدد مايسرى على هذه الأمور من قواعد . ويسهر بنفسه على تطبيقها بالاشتراك مع وزير الحقانية .

وفى المذكرة الايضاحية التى رفع بها مشروع المرسوم بقانون مجلس القضاء الأعلى إلى مجلس الوزراء بيان تفصيلى لتلك القواعد التى يستند اليها ما أراده ماهر باشا للقضاء من استقلال يدعم به الوسائل الممهدة لالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر [1] .

---

(١) وهذا نص المرسوم ومذكرته الايضاحية :

ـــ المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٦ ـــ

بشأن نظام هيئة القضـــاء

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وعلى الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

ولم يقف ماهر باشا فى صدد التمهيد لالغاء الامتيازات الأجنبية عند حد تلك الثلاثة الاصلاحات الخطيرة : توحيد الاختصاص بالنسبة للأحوال الشخصية وتوحيد التشريع للقضائين الأهلى والمختلط واستقلال القضاء بمجلسه الأعلى ، بل تجاوزها إلى البوليس المتصل بالقضاء أحكم اتصال . وفى مصر شكوى من مستوى رجال البوليس وعدم ارتفاعه إلى حيث يستطيع تأدية واجباته نحو الجمهور كما ينبغى فلا بد إذن من توجيه الهمم إلى المصدر الذى يصدر عنه هؤلاء الرجال . وللبوليس مدرسة تخرج « الكونستبلات » وكانت هناك ميول لالغائها فى عهد وزارة نسيم باشا على الرغم من أنها لا تخرج لبوليس الأقاليم من طلبتها أكثر من ثلاثين فى العام . فرأى ماهر باشا أن يدعم هذه المنشأة بحيث تستطيع أن تخرج أربعمائة شاب كل عام يغذون بوليس القاهرة والاسكندرية والأقاليم على السواء . فلا تمضى سنوات حتى يكون أفراد البوليس المصرى المتصلة أعمالهم بالجمهور من الكونستبلات المتعلمين . وفى هذا من الخير الكثير مافيه .

وعلى الأمر العالى الصادر فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ بالترخيص لوزير الحقانية أن يندب مؤقتا واحدا أو أكثر من القضاة الى غير المحكمة المعين فيها والمعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ وعلى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة للتوظف فى المحاكم الاهلية .

وعلى القانون رقم ٣٦ الصادر فى سنة ١٩١٢ بشأن لائحة امتحانات المعادلة للدبلومات القضائية الأجنبية .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بشروط اعادة المستشارين السابقين الذين شغلوا وظائف وزراء ووكلاء وزارة الى قضاء محكمة الاستئناف الأهلية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بانشاء محكمة نقض وابرام

وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — يشترط فيمن يعين قاضيا بالمحاكم الأهلية :

(١) أن تكون سنه ثماني وعشرين سنة في حالة تعيينه قاضيا بالمحاكم الابتدائية. وأربعين سنة في حالة تعيينه مستشارا بمحكمة الاستئناف وخمسا وأربعين في حالة تعيينه مستشارا بمحكمة النقض والابرام

(٢) ان يكون حاصلا على درجة ليسانس من كلية الحقوق أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها .

(٣) أن لا يكون حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب بحكم مخل بالشرف. وأن يكون محمود السيرة .

المادة ٢ — لا يجوز تعيين أحد في وظيفة قاض من الدرجة الثانية الا على أثر امتحان يوضع شروطه بمقتضى مرسوم يصدر بناء على طلب وزير الحقانية .

المادة ٣ — حق الدخول في هذا الامتحان قاصر على :

(١) وكلاء النائب العمومى الذين شغلوا هذه الوظيفة منذ أربع سنوات على الأقل

(٢) الموظفين الفنيين بأقلام قضايا الحكومة وكذلك من يعتبر في حكمهم بمقتضى قرار من وزير الحقانية من الموظفين القائمين بعمل قانونى متى كان كل هؤلاء شاغلين لهذه الوظائف منذ سبع سنوات على الأقل .

(٣) المحامين المقيدين بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف منذ خمس سنوات على الأقل .

وتنقص عن كل مدة من المدد السابقة ثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على درجة دكتور في الحقوق .

المادة (٤) — يحصل الامتحان مرة في كل سنة ويعلن ميعاده في الجريدة الرسمية قبل حلوله بشهرين .

وعلى من يريد الدخول فيه أن يقدم طلبا بذلك لوزارة الحقانية وأن يرفق بهذا

الطلب جميع الأوراق الدالة على استيفائه الشروط اللازمة وذلك فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ ذلك الاعلان .

وعلى وزير الحقانية أن يطلب من الهيئة التى ينتسب اليها الطالب ما يلزم من المعلومات عن كفايته وتحصيله وعمله فى صناعته أو وظيفته وسلوكه وبالجملة عن كل ما له علاقة بأهليته لوظيفة القضاء .

ثم يحدد وزير الحقانية بعد ذلك اسماء من يرى دخولهم فى الامتحان .

المادة ٥ — تتألف لجنة الامتحان من رئيس محكمة النقض والابرام رئيسا ومن مستشار بمحكمة النقض ومن مستشار بمحكمة استئناف مصر تنتخب كلا منهما الجمعية العمومية لمحكمته لمدة سنة ومن عميد كلية الحقوق ومن أحد أساتذتها ينتخبه مجلس الكلية لمدة سنة .

المادة ٦ — تعد لجنة الامتحان جدولين منفصلين يدرج فى أولهما الذين يشغلون وظائف وكلاء النائب العمومى ويدرج فى الثانى الذين هم من الهيئات الأخرى المذكورة فى المادة الثالثة .

ويجب أن يشتمل كل جدول أولا على أسماء الذين أدوا الامتحان ونالوا فيه على الأقل ٧ على ١٠ من الدرجات ويجعل لهم ترتيب بحسب درجات أهليتهم وعلى اللجنة أن تراعى فى وضع ذلك الترتيب — عدا نتائج الامتحان — ماقاموا به من أعمال وماوضعوه من مؤلفات وما ورد عنهم من المعلومات المشار اليها بالمادة الرابعة .

ويجب أن يشتمل كل جدول أيضا على أسماء الذين نالوا فى امتحان السنة الماضية ٧ على ١٠ من الدرجات ولم يعينوا فى وظائف القضاء .

واذا كان عدد المقيدين بكل جدول غير كاف لاشغال الوظائف الخالية على مقتضى النسبة المشترطة فى الفقرة الثانية من المادة التالية جاز لوزير الحقانية أن يأمر فى خلال السنة باجراء امتحان آخر .

المادة ٧ — لايجوز التعيين فى وظيفة قاض من الدرجة الثانية الا من بين المدرجين فى الجدولين المبينين فى المادة السابقة .

ويخصص على الاقل ثلثا التعيينات التى تحصل فى خلال السنة للمدرجين بجدول وكلاء النائب العمومى .

المادة ٨ — مع عدم الاخلال بأحكام المادة التالية يكون التعيين فى وظيفة قاض من الدرجة الاولى ووظيفة وكيل أو رئيس بالمحاكم الابتدائية ووظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف بطريق الترقية من بين قضاة الدرجات الأدنى .

ويراعى فى اجراء هذه الترقيات درجة الاهلية وعند التساوى فيها تراعى الاقدمية .

المادة ٩ — متى توافرت الشروط المدونة فى المادة الاولى جاز أن يعين بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية فى وظيفة من أربع على الاكثر :

(ا) لوظيفة رئيس او وكيل محكمة ابتدائية أو قاض من الدرجة الاولى :

الموظفون بأقلام قضايا الحكومة ومن كان فى حكمهم من الموظفين طبقا لنص المادة الثالثة الذين قضوا فى الخدمة مدة اثنتى عشرة سنة على الاقل .

من قضى هذه المدة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق .

المحامون المقيدون بجدول المحامين أمام محكمة الاستئناف منذ عشر سنوات على الاقل .

(ب) لوظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف :

المستشارون الملكيون المساعدون وأساتذة كلية الحقوق .

نواب أقلام قضايا الحكومة ومن فى حكمهم الذين قضوا فى الخدمه مدة ست عشرة سنة على الاقل .

المحامون المقيدون فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف منذ أربع عشرة سنة على الأقل .

ويجوز أن يعين فى أى الوظائف المتقدم ذكرها أيضا قضاة المحاكم المختلطة وقضاة المحاكم الأهلية والمختلطة السابقون .

المادة ١٠ — لا يجوز اجراء الترقيات بالمحاكم الابتدائية ولا بمحاكم الاستئناف وكذلك لا يجوز اجراء التعيينات الجديدة المبينة بالمادة (٩) الا بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى ويشكل هذا المجلس من وزير الحقانية رئيسا ومن رئيس محكمة النقض والابرام ومن مستشارين من مستشارى هذه المحكمة ومن وكيل وزارة الحقانيه والنائب العمومى ورئيس محكمة استئناف مصر ومستشارين من مستشارى هذه المحكمة . ويكون اختيار مستشارى محكمة النقض والابرام ومحكمة الاستئناف بمعرفة الجمعية العمومية لكل من هاتين المحكمتين لمدة

ثلاث سنوات ويجوز اعادة اختيارهم .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور ستة من اعضائه .

المادة ١١ — عند خلو منصب مستشار بمحكمة النقض والابرام يرسل وزير الحقانية الى الجمعية العمومية لهذه المحكمة كشفا يتضمن أسماء ثلاثة يكون اثنان منهم من القضاء وتقترح الجمعية العمومية من يعين من هؤلاء الثلاثة .

المادة ١٢ — يؤخذ رأى مجلس القضاء الاعلى مقدماً فى تعيين أحد وكلاء النائب العمومى من الدرجة الأولى أو رئيس نيابة فى وظائف القضاء .

المادة ١٣ — لا يجوز ندب مستشار من محكمة استئناف لمحكمة استئناف أخرى ولا نقل قاض من محكمة ابتدائية لمحكمة ابتدائية أخرى الا بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى .
ولا يجوز ندب قاض من محكمة ابتدائية لمحكمة ابتدائية أخرى اذا كان الندب لمدة تزيد على ثلاثة شهور الا بعد أخذ رأى المجلس المذكور .

المادة ١٤ — لا يجوز اتخاذ قرار مخالف لرأى المجلس الأعلى فى حالة من الأحوال المذكورة بالمواد ١٠ ، ١٣ ، ١٤ الا بعد أن يرفع وزير الحقانية الى مجلس الوزراء تقريرا خاصا يبين فيه الاسباب الموجبة لهذه المخالفة .

المادة ١٥ — لا يجوز فصل رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها أو قضاتها بقرار من مجلس الوزراء الا بعد موافقة راى مجلس القضاء الاعلى .

المادة ١٦ — يبدى مجلس القضاء الا على رأيه فى المسائل المتعلقة بنظام هيئة القضاء كلما طلب منه ذلك وزير الحقانية .

المادة ١٧ — يلغى الأمر العالى الصادر فى ٦ يوليه سنة ١٨٨٥ والمعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٠ نوفبر سنة ١٨٩٤ ويلغى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفبر سنة ١٨٩٣ ويلغى القانون رقم ٤٨ الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣

المادة ١٨ — لا تسرى أحكام المادة الثانية على المعينين فى وظائف القضاة من الدرجة الثانية قبل أول نوفبر سنة ١٩٣٦ ويجوز أن يعين من ذكروا فى المادة الثالثة فى تلك الوظائف مباشرة بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى بالنسبة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة السابعة

المادة ١٩ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ١٨ محرم سنة ١٣٥٥ (١٠ ابريل سنة ٩٣٦) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — وزير الحقانية

على ماهر — احمد على

المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٦

بشأن تعديل الامر العالى المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — يستبدل بالمادة ٦٩ من الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المذكور النص الآتى : —

لوزير الحقانية ان يلحق بقلم النائب العمومى مساعدين .

ويشترط فيمن يعين مساعدا :

أولا — أن تكون سنه إحدى وعشرين سنة على الاقل

ثانيا — أن يكون حاصلا على درجة ليسانس من كلية الحقوق أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها .

ثالثا — أن لا يكون حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب بحكم مخل بالشرف وأن يكون محمود السير .

رابعا — أن يجوز بنجاح فى امتحان تحدد شروطه بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير الحقانية .

المادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ١٨ محرم سنه ١٣٥٥ (١٠ أبريل سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانية	رئيس مجلس الوزراء
أحمد على	على ماهر

مذكره الى مجلس الوزراء

يرمى المشروع المرفق بهذه المذكرة أولا الى وضع نظام يكفل حسن اختيار القضاة سواء دخلوا هذا السلك فى أول مناصبه وهو قاض من الدرجة الثانية أم دخلوه فى المناصب التالية . فان كانت الأولى فوسيلة حسن الاختيار هو الامتحان ولا يلج هذا الامتحان طبعـــاً كل من أراد بل يجب أن تتوافر فى الطالب شروط زمن وضعت للاستيثاق من اكتسابه تجربة صالحة وحصر دخوله فى الطبقات التى يتصل عملها بعلم القانون وترك لوزير الحقانية بعد التحرى والتحقيق أن يحدد الداخلين فيه . وقد جعل للناجحين جدولان أحدهما لوكلاء النيابة والاخر لمن عداهم من الطبقات اذ أريد أن يحتفظ لوكلاء النيابة بالمرزية التى عليها تقاليد العمل منذ انشاء المحاكم الأهلية بالنصيب الأكبر فى التعيين فى القضاء فلهم الثلثان على الأقل ولغيرهم الثلث . ولذلك سيكون لهم ترتيب مستقل عمن عداهم وجدول خاص . واشترط لاثبات الاسم فى كل من الجدولين اللذين يختار منهما القضاة درجة عالية من النجاح وجعلت نتائج الامتحان نافعة للسنة التى حصل فيها والسنة التالية . فان

لم يصب الناجح حظ التعيين فى أى السنتين اسقط اسمه من الجدول إلا أن يدخل الامتحان من جديد و ينجح فيه . واذا خلا أى الجدولين قبل حلول ميعاد الامتحان التالى وأريد التعيين أجرى امتحان اضافى .

واختص الداخلون بطريق الامتحان بأن الترقية الى وظائف القضاء العليا تصبح منحصرة فيهم الا قليلا . فان لهم على الأقل ثلاث وظائف من أربع فى المحاكم الابتدائية والاستئنافية . وترك لوزير الحقانية أن يختار واحدا من أربع من الطبقات الاخرى التى بينها القانون للتعيين مباشرة ورسم الشروط المطلوبة فيها

وجعل ضمان حسن الاختيار سواء فيمن يرقى من المناصب الصغيرة فى القضاء الى المناصب الكبيرة . أو فيمن يعين مباشرة بنسبة الربع عرض أمر الترقية والتعيين على المجلس الاعلى للقضاء فاذا رأى الوزير رأيا مخالفا له وجب ان يدلى بالاسباب التى حملته على المخالفة فى تقرير خاص يرفعه الى مجلس الوزراء . وقد اريد بذلك التنويه بالمكانة والكرامة التى يجب أن تكون لرأى المجلس الاعلى للقضاء

كذلك أوجب القانون أن يعرض على المجلس الأعلى على هذا الوجه أيضا انتدابات المستشارين وتنقلات القضاة من محاكم ابتدائية إلى محاكم أخرى وانتدابهم إذا تجاوزت مدة الانتداب ثلاثة أشهر .

وأخيراً يجب أن يعرض على المجلس نقل رؤساء النيابة ووكلاء الدرجة الأولى إلى القضاء وهم لا يطالبون طبعاً باجتياز الامتحان شأنهم فى ذلك شأن من يعين مباشرة فى القضاء من الطبقات التى ورد ذكرها فى المادة التاسعة .

وقد نص القانون صراحة على ان العبرة فى الترقى الجدارة ولم يجعل للاقدمية أثر الا فى التفضيل بين اثنين تساويا فى الجدارة . ومراعاة الجدارة يجب أن تكون دستور العمل فيما يتعلق باختيار القضاة سواء فى ذلك أن يكون الاختيار بطريق الترقية أم بطريق التعيين المباشر . واذا كانت قد ذكرت فى صدد الترقية بحكم السياق فليس معنى ذلك انها لا تلاحظ فى التعيين بل يجب ان يكون رائد وزارة الحقانية والمجلس الأعلى دائما المبالغة فى تحرى الجدارة بل التفوق والامتياز فيمن يختار للجلوس فى مجلس القضاء .

كذلك عرض القانون لطريقة التعيين بمحكمة النقض والابرام فقضى بأن يكون المعين أحد ثلاثة يرشحهم لذلك وزير الحقانية ويكون اختيار من يقع عليه التعيين للجمعية العمومية لمحكمة النقض . وروعى فى أتخاذ هذه الطريقة الخاصة انها تكفل على أحسن

وجه اختيار القاضى الذى عرف عنه سعة التحصيل فى علوم القانون ودقة البحث وقوة استنباط الأحكام . فوزير الحقانية يختار ثلاثة ممن اجتمعت لهم هذه الصفات . ومستشارو محكمة النقض يحددون من يرون بحكم اتصالهم بعمله أو بغير ذلك من وسائل التقدير خير الثلاثة للجلوس بينهم .

ويرمى القانون من جانب اخر الى تحقيق استقلال القضاة عدا الذين كفلت لهم القوانين الحالية عدم القابلية للعزل وهم رؤساء المحاكم الابتدائيه ووكلاؤها وقضاتها وقد اشترط لذلك موافقة المجلس الأعلى للقضاء قبل فصل احد من هؤلاء بقرار من مجلس الوزراء .

وقد دعا النظر فى المسائل التى تكفل حسن الاختيار القضاة الى النظر فى طريقة اختيار مساعدى النيابة فرئى ان تبسط عليهم ايضا طريقة الامتحان .

ولذلك يجب تعديل المادة ٦٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

وقد وضع للأغراض المتقدمة مشروعان أتشرف بعرضهما على مجلس الوزراء للتفضل اذا وافق عليهما بعرضهما على السدة الملكية لاستصدار مرسومين بقانونين بهما .

وإذ نحن بصدد الامتيازات الأجنبية وجهود ماهر باشا فى سبيل تمهيد الطرق لالغائها فلا يفوتنا أن نشير إلى ذلك العمل الخطير الذى كان دولته يعتزم أن يتوج به اصلاحاته فى عهد وزارته القصير وكان قد أعد لتحقيقه العدة كلها وكاد يخرجه إلى عالم الواقع الملموس لولا ما فوجئت به البلاد من اشتداد المرض على الملك فؤاد ثم وفاته بما ألقى على كاهل ماهر باشا ووزارته اعباء حالت دون تفرغه لما كان يود تحقيقه من اصلاح جرىء. وإنما نقصد بهذا الاصلاح الجرىء الغاء الامتياز المالى باعلان استقلال مصر بتنظيم ما تفرضه على السكان من ضرائب دون عرض مشروعات القوانين الخاصة بهذا التنظيم على الدول. وقد كانت اجراءات هذا الاعلان كلها معدة سواء منها ما يختص بالتبليغ للدول وما يتبع التبليغ من إيضاح للجمهور وبيان الناس.

وطريف أن نسجل هنا الطريقة العملية التى لجأ اليها ماهر باشا وقد أراد أن ينفذ ما اعتزمه من الغاء الامتياز المالى بمجرد اجراءات تتخذها الحكومة المصرية دون دخل لاية سلطة أجنبية . وكان يعلم بطبيعة الحال أن دار المندوب السامى لاتود أن تترك مثل هذه الاجراءات المصرية البحتة تتخذ دون أن يكون لها بشأنها موقف أو توجيه فذهب إلى الدار وقابل المندوب السامى وتحدث اليه فى مواضيع شتى « سيب » بينها نبأ اعتزامه الغاء الامتيازات المالية بتصريح يصدر عنه وعن وزير المالية وانتقل على الأثر إلى موضوع آخر دون أن يمكن المندوب السامى من التعليق على ما أدلى به اليه من نبأ أو يترك له فرصة مناقشته . ثم انصرف وهو مطمئن إلى أنه وضع دار المندوب السامى أمام الأمر الواقع . وفى اليوم التالى زاره المستشار المالى وأفضى اليه بأن المندوب السامى أخبره بحديثه عن الامتيازات المالية وبأن المندوب السامى يحسب أن دولته كان مازحاً ولاريب فى حديثه . وأراد المستشار أن يستمر مدللا على صحة رأى المندوب السامى فقاطعه ماهر باشا وقال له فى حزم : « إنى كنت جادا الجد كله فيما تحدثت به أمس عن الغاء الامتيازات المالية ولا أستطيع أن أفهم أن يكون رئيس الوزارة المصرية مازحاً وهو يحدث المندوب السامى البريطانى فى شأن من شؤون الدولة المصرية له ما لالغاء الامتيازات المالية من خطر» . ووقف الحديث عند هذا الحد واتصل ماهر باشا بوزير المالية كى يكون على استعداد للادلاء بالتصريحات التى كان متفقا بينهما على الغاء الامتيازات المالية عن طريقها .

ولم يحل دون تنفيذ ماهر باشا ما كان قد اعتزمه فى هذا الصدد — وكان يريد أن يتوج بهذا التنفيذ عهده فى الحكم فيؤجله إلى اللحظة الأخيرة — إلا مفاجأته بوفاة الملك فؤاد وطغيان اعتبار اجراءات انتقال الملك إلى صاحب الجلالة الملك فاروق على أى اعتبار آخر فى ظروف مصر الدقيقة وضرورة توجيه النشاط الوزارى كله إلى تلك الاجراءات قبل غيرها من الأعمال .

ورأى ماهر باشا تمشياورا، فكرة إصلاح التنظيم الحكومى وتحقيقا لضمان راحة الأهالى وشمول المساواة والعدل وفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية أن يخص وزارة الداخلية بجانب من نشاط تفكيره العملى فأخـذ بالمبادىء التى قررتها المؤتمرات الدولية بشأن اللامركزية ومنح المديرين سلطة واسعة فى العمل دون الرجوع إلى الوزارة فى المسائل الصغيرة على أن يتحملوا مسؤولية أعمالهم وبهذا يوفر على الأهالى مشقة السعي وراء مطالبهم حتى العاصمة ذاتها. على أنه لم ينس أن المسؤولية التى تمنح للمديرين تستدعى المراقبة التى يجب أن يتصـل أمرها بالوزير نفسه وبالسرعة الواجبة. وقد رأى تحقيقا لذلك أن يعهد بأمر المراقبة إلى مفتشين عامين يتصلان بوزير الداخلية مباشرة فيكونان عينيه المتنقلتين بسرعة بين الأقاليم كما رأى أن يعهد إلى الموظفين الذين كانت مهمتهم منحصرة فى المكاتبات بين الأقاليم والوزارة بالعمل الفعلى فى الأقاليم وفى الوزارة فيتم الاصلاح المنشود كله دون أن تتحمل ميزانية وزارة الداخلية زيادة ما. ودعا دولته المديرين والمحافظين الى اجتماع خطبهم فيه وضمن خطبته بأسباب المبادىء الجديدة التى يريد أن تقوم عليها العلاقات بين وزارة الداخلية والأقاليم (١).

---

(١) وهذا نص الخطاب الذى ألقى فى اجتماع المحافظين والمديرين فى ٩ مارس سنة ١٩٣٦.

« أنا مغتبط وسعيد لاجتماعى بحضراتكم ونرى أن ننتهز هذه الفرصة المواتية لنتحدث فى السياسة التى أرى اتباعها. وهى سياسة التعاون والتضافر بيننا جميعا لخدمة هذه البلاد.

ثم اخذ دولته يتكلم عن الوظائف الكبيرة والصفات التى يجب أن يتحلى بها شاغلها فقال ان الذى يشغل مثل هذه الوظيفة يجب ان تكون نفسه مشبعة بروح الاقدام والشجاعة

ولم يحل تفكير ماهر باشا فى اصلاح الادارة الحكومية اصلاحا جوهريا على نحو ماتقدم دون توجيه همه لكتلة الشعب وطبقاته المنتجة بخاصة . وكانت العناية بالفلاح من الشئون التى اضطلع بها عملياً منذ سنة ١٩٢٨ وهو يتولى وزارة المالية إذ ألفت لجنة برئاسته وعضوية وزيرى الأشغال والخارجية لبحث المشروعات الواقية لصحة الفلاح والمتعهدة لجهوده . وسارت هذه اللجنة حثيثا فى سبيل تقرير تغذية القرى بالمياه وردم البرك واقامة مساكن للعمال والفلاحين . واذ لم تكن هناك إدارة حكومية تسهر على تحقيق هذه المشروعات فقد اهملت بمجرد استقالة الوزارة التى كانت قد قررت تحقيق الاصلاحات التى عرضها وزير المالية فيها ولجنته »

المرتكزتين على العقيدة واليقين والشعور بالواجب المنزه فلا يترك لباله مجالا للبلبلة ولا يدع الخوف والتردد يتسربان الى نفسه عند القيام بواجبه فيقف مكتوف اليدين وجلا من المستقبل بل قمين به أن يبذل جهوده ويصرف همته فى تأدية ماهو مفروض عليه عمله لخير بلاده وسعادتها .

علينا أن نعمل كثيرا لتدعيم استقلالنا وكل منا يجب عليه أن لايني لحظة واحدة عن بذل مايستطيعه ضمن نطاق المسؤولية التى اتخذها على عاتقه . ففى وسع حضراتكم أن تعملوا كثيراً وتكون أعمالكم نافعة لاستكمال صرح الاستقلال .

واذا قيل ان إلغاء الامتيازات منوط بالحكومة المركزية لما تبذله من مساعى ديلوماتيكية وسياسية فانه يقال أيضاً ان الهيئتين القضائية والادارية كفيلتان بأن تجعلا هذا الالغاء أوفى وأتم بما تبديانه من حكمة وسداد رأى وحسن تصرف فى هذا الصدد .

وانتقل دولته الى التحدث عن رجال البوليس فقال : مما لا شك فيه أن حضراتكم تستطيعون

وكذلك فقدقضت عقلية ماهر باشاالعمليةوالمستندة إلى تجارب الماضى بخلق وكالة وزارة للشؤون القروية وانشاء مجلس المرافق القروية مثلت فيه مصالح التنظيم والمجارى والبلديات وضم بين أعضائه بعض كبار المزارعين .

أن تكونوا للبلاد رجل البوليس المنشود وتصلوا به الى المستوى الذى بلغ اليه عند الأمم الغربية الراقية من حيث العلم والنشاط والكفاية . وفى يقينى أن هذا النوع الراقى من رجال الادارة يستطيع أن يساهم مساهمة عملية فى استقلال البلاد .

وخير وسيلة أراها لتوطيد الأمور واستتبابها بل لتدعيم الحياة العامة بدعامة متينة هو فى رفع مستوى رجال البوليس وتثقيفهم وتنوير عقولهم وتدريبهم على الأعمال الحيوية تدريبا تاما لافى زيادة عدد هذا البوليس ورجال الخفر فقط .

وانى واثق كل الثقة أن فى استطاعتكم أن تعملوا أعمالا مجيدة ومفيدة اذا صرفتم عنايتكم ووحدتم جهودكم فى التفكير العملى فى طريقة اصلاح حالة رجال البوليس فى مختلف المناحى الخلقية والثقافية والأدبية والادارية . وعلى هذا وحده تترتب المحافظة على الامن العام بما تقتضيه حاجة البلاد لان رجل البوليس هو الدعامة القوية التى يبنى عليها خير البلاد ونجاحها اذ متى كان خلقه محمودا وعقله مستنيراً وعنده الكفاية والدراية للاضطلاع بالواجب فان خير البلاد يكون مكفولا ومضمونا .

وفى يقينى انكم ستعملون عملا مجديا للوصول الى انقاص الجرائم ومعالجتها بأنجع الوسائل والاساليب . ومن الراهن الاكيد ان خير طريقة لمعالجة الاجرام والوصول الى منعه هى منع وقوعه وهذا امر منوط بكم ومنشود فيكم لما تتصفون به من خلق قويم وكرامة ذاتية ورأى سديد . وفى وسع كل منكم ان يكون نعم الرجل المستنير والوطنى الحازم وخادم الامة الامين

ولا اظننى فى حاجة الى ان اطلب الى حضراتكم المحافظة على لغتكم وعدم الخروج عن عادات قومكم وتقاليدهم والتمسك بقوميتكم وعدم التفريط فى احكام دينكم وفرائض شريعتكم وكرامة مناصبكم ونزاهة عدالتكم .

ولما وجد هذا الكيان لمصلحة المرافق القروية انشئت وزارة الصحة وقسمت الى قسمين رئيسيين : قسم المرافق العامة تتبعه مصالح التنظيم والمجارى والبلديات لما بينها من وثيق الارتباط ولما يلحظ فيها من غرض مشترك هو غرض حماية الصحة العامة . وقسم الشؤون الطبية وقد لوحظ فى اختصاصه أن يكون هو الساهر على الصحة العامة والمحارب للأوبئة . وروعى فى التنظيم الجديد .اروعى فى اعادة تنظيم وزارة الداخلية من تعادل

ان ارضاء رؤسائكم باحضرات المديرين والمحافظين لايتأتى إلا عن قيامكم بواجبكم خير قيام ولا تظنوا أن هناك أمرا آخر غير هذا يفتح أمامكم باب الترقى الحكومى أو يكسبكم التقدير الصحيح بل كلما عملتم فى خدمة البلاد الخدمة المنزهة كلما كسبتم رضاء الرؤساء وشكر الأمة فضعوا نصب أعينكم هذه المبادىء واعملوا على تحقيقها ولا تخفوا فى ذلك شيئا .

وثقوا فى أن الايدى كلما تكاتفت كلما أدت إلى الاصلاح والنفع . وقد مضى الزمن الذى كان البعض يعتقد أن الفرد وحده يستطيع الاضطلاع فى هذا الاصلاح ونحن الان فى عصر يجب فيه التعاون بين الجميع واتحاد القوى للوصول إلى الغاية المنشود . ولهذا يهمنى أن تحرصوا على اكتساب ثقة مرءوسيكم بتوخيكم تحرى الانصاف معهم وتشجيع المجتهدين وذوى الكفايات منهم وجعلهم يشعرون بالمسؤلية الملقاة على كواهلهم . ومتى أنس العامل تقديرا لعمله قويت نفسه وازدادت همته وتفانيه فى العمل . وعندئذ لا تقف جهوده عند حد الخدمة العامة بل سيكون قدوة حسنة لغيره من الذين يتسرب إلى نفوسهم بعض التردد والتوانى .

وليست ثقة مرءوسيكم التى أطلبها اليكم فقط بل هناك أيضا ثقة الشعب التى يجب أن تعملوا على كسبها كاملة وافية . ومتى احترمتم الحريات وأحسنتم المعاملة وأقمتم العدل والمساواة بين الجميع وأبعدتم فكرة الميول الحزبية والتحيز وجدتم عندئذ أن كل فرد يعاونكم فى مهمتكم ولقيتم الشعب يجعل من نفسه حارسا على القانون وملتزما الحكمة فى عمله

وهناك أيضا عامل هام لا ينفصل عما تقدم وهو وجوب كسب ثقة رجال القضاء الذين يعدون شركائكم فى الواجب والخدمة القومية .

فعليكم أن تجعلوا الكلمة العليا للقانون الذى يجب أن تكون له السيادة الدائمة .

بين مبدأى السلطة والمسؤولية وما يقتضيه هذا التعادل من مراقبة فعالة فنظم التفتيش ونظمت الاقسام ووسعت دائرة مراقبة التفتيش كما وسع اختصاص الأقسام .

ولعل من الواجب أن نسجل هنا — و نحن نعرض لما أدخل ماهر باشا فى وزارة الصحة من اصلاح — فضله فى تمصير منصب مفتش العاصمة وفضله فى سعيه لادخال دم جامعى جديد على بعض المنشآت الصحية فى مصر .

عاملوا جميع أفراد الشعب كما يعامل الأب أبناءه . وناصروا الضعفاء وأغيثوا المظلومين . ولتكن الحكمة رائدكم فى هذه المعاملة

ليكن ديدنكم الحكم فى أعمالكم ولا تأخذنكم هوادة فى احقاق الحق والضرب على أيدى العابثين ولا تخافوا لومة لائم فى تنفيذ القانون تنفيذا مقرونا بالعدل والمساواة .

وبعد ذلك تكلم دولته عن المظاهرات ومسؤولية نظار المدارس وأساتذتها ولفت أنظار المديرين إلى أن رجال البوليس لا يحق لهم أن يقتحموا دور التعليم بل على المدرسين وحدهم أن يتحملوا مسؤولية أخذ الطلبة بالحكمة واللين والكياسة واسداء النصائح السديدة .

ثم انتقل دولته إلى التحدث عن توسيع اختصاص حضرات المديرين فقال : إن فى التعليمات السابقة والأوامر الادارية القديمة ما يكفل تحقيق الرغبة التى اتوخاها فى اشرا ككم فى العمل وتعاونكم معى فى خدمة البلاد . ولكن منذ سلبت منكم الحقوق التى كنتم تستمدونها من تلك التعليمات والأوامر تبدل الأمر وغلت أيديكم بعض الشىء ولكننى الان أعيد الى حضراتكم تلك الحقوق وآمل أن أجد لديكم تحت ضوئها تعاونا فعالا فى خدمة البلاد . وفى اعناقكم مسئولية الحكم بالعدل والانصاف بين الجميع بدون التفات الى أى اعتبار آخر سوى المصلحة العامة مهما تباينت النزعات والاهواء السياسية . فأنتم بحكم مراكزكم فوق تلك النزعات والاهواء وعليكم أن تكونوا للجميع مرشدين وناصحين . أن تحقيق آمال البلاد منوط بكل فرد منا . وكلما أخلصتم الخدمة العامة كلما استكملتم صرح استقلال البلاد وأعليتم ثقة شأن الوطن المحبوب وهذا ما ستفعلونه باذن الله .

ونظر دولته إلى الجامعة والتعليم العام فى مصر فوجد أن الجامعة لا تؤتى ثمارها الطيبة لأن التعليم الثانوى ضعيف ولأن ضعفه يرجع إلى اعتماد تنفيذ برامجه على طرائق عتيقة عدلت عنها التربية الحديثة فى أوروبا وأمريكا وفى فرنسا نفسها التى تعتبر مصدراً لأنظمة التربية والتعليم فى مصر ورأى أن نوع المدارس الانكليزية العامة (Public Schools) هو الذى يغلب الاتجاه اليه الآن فى أكثر من دولة من الدول الناهضة فأراد أن يقتبسه لمصر هى الأخرى ويدخل انموذجا منه فى كيان المدارس الثانوية على أن تعمم بالتدريج مراعياً حالة مصر الخاصة فى الجزئيات والتفاصيل وعلى ألا يحمل ادخاله فى النظام المصرى ميزانية الدولة كبير كلفة ،

ولما كانت اقامة المعهد النموذجى تستدعى حتما شيئا من البذل فان ماهر باشا لم يتردد فى البذل فى سبيله بسخاء ولعل رغبته الملحة فى تدعيم المعهد الأنموذجى الأول الذى سيكون عنوانا للنظام الجديد ونواة للاصلاح الحديث هى التى أسىء فهمها بالنسبة لمعهد فاروق اذ حسب البعض أنه معهد خاص بطبيعة ارستقراطية معينة فى حين أن مثل هذا الاشتراط لم يرد فى قانون المعهد وفى حين أن نظامه يقضى على العكس بقبول ربع تلاميذه بالمجان على أن يختاروا من بين المتفوقين . كذلك وجهت إلى فكرة المعهد الانموذجى اعتراضات تتصل بجعل مديره وكثرة أساتذته من الانجليز . وقد نسى أصحاب الاعتراض أن للمعهد مجلس

ادارة مؤلفاً من شخصيات مصرية عظيمة عنى بانتقائها بين المنتمين لمختلف الاحزاب من ناحية ومن الذين اتصل ماضيهم بالتربية والتعليم وشؤونهما من ناحية أخرى فلا يخشى من أثر المدير الانجليزى الى جانبهم على أن المراد كان هو تدريب الأساتذة المصريين على نوع التعليم الحديث فى المعهد الجديد الذى ينتقلون منه بعد تدريبهم الى سائر المدارس الثانوية (١).

---

(١) نص المرسوم بقانون معهد فاروق ومذكرته الايضاحية : —

المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦

بانشاء معهد جديد للتعليم باسم « معهد فاروق »

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور .

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — ينشأ بضواحى القاهرة باسم « معهد فاروق » معهد تعليم يكون الغرض منه الاعداد للدراسة بالجامعة والعناية بصفة خاصة بتكوين الشخصية وقوة الخلق فى التلاميذ بتنمية روح الواجب والشعور بالمسئولية والاقدام والابتكار فى نفوسهم وتعويدهم على التعاون . ويكون كل تلاميذه من القسم الداخلى .

المادة ٢ — يعتبر معهد فاروق من المعاهد ذات المنفعة العامة ويكون مستقلا عن وزارة المعارف العمومية وله شخصية معنوية .

وله ماله الخاص كما له أن يتقاضى أمام المحاكم وهو داخل فى ولاية المحاكم الأهلية .

المادة ٣ — يدير المعهد مجلس ادارة يؤلف من :

رئيس مجلس الوزراء — رئيسا

ومن :

وزير المعارف العمومية

وزير المالية

. . . .

مدير الجامعة المصرية

عميدين من عمداء الكليات بالجامعة

خمسة أعضاء

ويعين هؤلاء العمداء والأعضاء بمرسوم لمدة خمس سنوات .

ومن :

مدير المعهد

ويعتبر عضوا فخريا فى المجلس كل متبرع يبلغ مقدار تبرعه خمسة آلاف جنيه .

المادة ٤ — لمجلس الادارة السلطة التامة فى توجيه الدراسة بالمعهد وفى ادارته وتولى ماله وبوجه خاص هو الذى يضع لوائح المعهد ومناهج الدراسة فيه وله بناء على طلب مدير المعهد ان يقرر عدد من يقبل من التلاميذ وشروط المسابقات والامتحانات ومنح المكافئات ويحدد درجات الوظائف وشروط الخدمة والتأديب ويعين موظفى هيئة التدريس والموظفين الاداريين ويفصلهم ويضع الميزانية السنوية والحساب الختامى لكل سنة .

المادة ٥ — مدة الدراسة خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية

المادة ٦ — يكون القبول بالمعهد على أثر مسابقة يشترط فيمن يدخلها أن يكون مصرى الجنسية وأن تتروح سنه بين الثانية عشرة والثالثة عشرة .

والغرض من المسابقة الاستيثاق مما اذا كانت درجة ذكاء التلميذ واستعداده تمكنه من الاستفادة من دروس المعهد .

ويحدد التلاميذ المقبولين بواسطة ادارة المعهد وفقا للشروط المشار اليها فى المادة الرابعة .

واذا كان عدد التلاميذ المقبولين للانتقال من السنه الاعدادية الى السنة الأولى أقل من العدد الذى حدده مجلس الادارة للسنة المذكورة جاز اجراء مسابقة تكميلية لاتمام هذا العدد الاخير ويقبل الناجحون بالسنة المذكورة مباشرة .

المادة ٧ — الاصل فى مناهج الدراسه بالمعهد أن تكون فى مستوى المدارس الثانوية

. . . .

وتتضمن المناهج المذكورة تثقيفا من الناحية الاجتماعية والفنية وتربية بدنية . وتعلم اللغتان الانجليزية والفرنسية باعتبارهما لغتين أجنبيتين أساسيتين ويقوم تعليمهما على دراسة علمية وعملية كافية لتمكين التلاميذ من التكلم والكتابة بهما فى سهولة وصحة .

وتنظم دراسات اختيارية ملائمة الاستعدادات المختلفة لدى التلاميذ ولتنمية الاستعدادات والملكات الخاصة فيهم .

المادة ٨ — تمنح مكافآت فى صورة اعفاء من دفع كل المصاريف والنفقات الاضافية أو بعضهما .

وتكون قيمة هذه المكافآت فى كل سنة مساوية لمجموع المصاريف والنفقات عن ٢٥٪ من التلاميذ . وتدفعها الحكومة سنويا للمعهد .

المادة ٩ — يكون الانتقال من فرقة الى فرقة اعلى منها والنجاح فى السنة الخامسة مبنيا على الدرجات التى يحصل التلميذ عليها فى أثناء السنة وفى امتحان معقد آخر السنة فى المواد التى درست فيها .

المادة ١٠ — استثناء من الاحكام الخاصة بشروط القبول بالكليات يحتفظ مجلس الجامعة كل عام فى الكليات بعدد المحلات التى يطلبها مجلس الادارة للتلاميذ الذين نجحوا فى امتحان السنة النهائية .

المادة ١١ — يدير المعهد مدير يكون تابعا مباشرة لمجلس أدارة المعهد وله وحده وتكون له كل السلطة اللازمة على الموظفين .

وله أن يوقع على التلاميذ كل العقوبات التأديبية ويدخل فيها الطرد نهائيا من المعهد ويساعده مدرسون يقيمون بالمعهد .

وله أن يستعين فى بعض الدروس الاجبارية أو الاختيارية بأشخاص لا ينتمون لهيئة التدريس الدائمة بالمعهد .

المادة ١٢ — مع عدم الاخلال بسلطة مجلس الادارة المبينة بالمادة الرابعة تكون القواعد الخاصة بشروط خدمة موظفى الحكومة سارية على الموظفين الدائبين بالمعهد

. . . .

وتسرى احكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات المدنية على الموظفين المذكورين .

المادة ١٣ — تتضمن ميزانية الايرادات السنوية للمعهد .

(١) مايحصل له من المصاريف الدراسية . وتحدد المصاريف المذكوره بمائة وعشرين جنيها سنوياً على الأقل وهذا عدا النفقات الاضافية التي يرى مجلس الادارة فرضها .

(٢) ريع مال المنقول والثابت .

(٣) مايحصل من الأوقاف والهبات والوصايا المرصودة على أغراضه .

(٤) اعانات الحكومة .

(٥) الموارد الاضافية .

المادة ١٤ — تمنح الحكومة المعهد الأرض والمباني والمهمات اللازمة له كما تمنحه مبلغا يكفي لسير ادارته .

وفضلا على ذلك تقوم الحكومة بسد النقص في النفقات اللازمة لادارة المعهد في العشر السنوات الأولى من افتتاحه .

المادة ١٥ — يجوز لمجلس ادارة المعهد أن يقبل التبرعات للمعهد بطريق الوقف أو الوصية أو الهبة أو بغير ذلك ويشترط ألا تكون شروط التبرع مخالفة للغرض الذى نشىء المعهد من أجله .

الماده ١٦ — تضبط حسابات المعهد وفقا للقواعد والأحكام التي تضبط بها حسابات الحكومة الا اذا رأى مجلس الادارة تعديل ذلك .

وتكون خاضعة في العشر السنوات الأولى لتفتيش ومراجعة وزارة المالية .

وتعتبر أموال المعهد من جميع الوجوه أموالا عامة .

الماده ١٧ — يجوز لمجلس الاداره أن ينشىء قسما مستقلا أو تابعا للمعهد يختص بالتلاميذ الذين تتراوح سنهم بين السابعة والثانية عشرة ويكون الغرض منه أعدادهم للدخول بالمعهد .

الماده ١٨ — على رئيس مجلس الوزراء ووزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

. . . .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ١٨ محرم سنة ١٣٥٥ (١٠ أبريل سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	رئيس مجلس الوزراء
أحمد عبد الوهاب	محمد على علوبه	على ماهر

المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء

لم تحظ مصر مع كثرة ما أنشىء فيها من معاهد للدراسة الثانوية بذلك النوع من المعاهد الذى يعرف فى انجلترا . باسم المدارس العامة (Pubslic Shools) والذى تعرفه بلاد أخرى كذلك وفى هذا النوع من المعاهد تقرن العناية بتدريس منهاج معين من مواد الدراسة بالعناية باعداد التلاميذ من ناحية الخلق وتنمية الشعور بالمسؤولية فيه وبث روح الابتكار فى نفوسهم وتزيدهم بتربية اجتماعية وفنية ورياضية .

وليس من سبيل الى تحقيق هذا الغرض الا بانشاء معهد يقوم على أن التلاميذ يجعلون فى معيشة مشتركة وفى اتصال وثيق بأساتذتهم طوال مدة الدراسة . وقد جرى العرف فى امثال تلك المعاهد على أن يترك للتلاميذ فى حياتهم الداخلية قسطا من الحرية يدربون على استعماله فى قصد وبلا اسراف ويتبع فيها عادة نظام العرفاء . وفى هذا النظام يفرض على الأقدمين من التلاميذ مساعدة المستجدين فى كل مامس الحياة اليومية فى المعهد ويولون سلطة عليهم كما يضطلعون بقدر من المسئولية عن حفظ النظام فيما يتعلق بهم . كل هذا فى ظل مراقبة دقيقة مستمره من الاساتذه المقيمين بغرض تقويم مافى التلاميذ من عيوب خلق وإصلاح ماينهم من نزعات فاسدة .

ولما كانت الحكومة المصرية شديدة العناية دائما بكل مايتصل بالتعليم وبتكوين الشبيبة

. . . .

فقد رأت لزاما عليها أن تقوم بتجربة فى هـذا السبيل وبأن تنشيء معهـدا تجرى فى نظامه على أسس تختلف عن الأسس المتبعة فى معاهد التعليم الثانوى .

من جل ذلك يجب أن يكون المعهد الجديد ذا كيان خاص وأن يستقل عن وزاره المعارف العمومية وأن يمنح لذلك الشخصية السنوية .

ويعهد فى ترجيه الدراسة فيه وفى ادارته ومباشره شؤنه المالية الى مجلس ادارة واسع الاختصاص يمثل الحكومة فيه رئيس مجلس الوزراء ووزير المعارف ووزير المالية كما يمثل الجامعة فيه مديرها واثنان من عمدائها ويضم الى هذا المجلس خمسة أعضاء من الشخصيات البارزة يعينون بمرسوم لمدة خمس سنوات لكى يؤمن الاستقرار فى آراء المجلس وخططه ويتولى المجلس تقرير المناهج وتحديد عدد التلاميذ ووضع الشروط الخاصة فى مسابقات الدخول بالمدرسة والامتحانات ومنح المكافآت الدراسية . وبالجلة يكون المجلس والسلطة التشريعية للمعهد . وهو الذى يضع مادون ذلك من اللوائح وهو الذى يعين الموظفين ويفصل وذلك بناء على ما يطلبه مدير المعهد .

و يكون مدير المعهدة كذلك عضوا في المجلس اذ هو روح المعهد وعلى ما يكون له من صفات المربى والمدير يتوقف نجاح المعهد الى حد كبير . لذلك ينبغى أن يمنح سلطة تامة فى اداره المعهد .

ويكون التعليم فى هذا المعهد فى مستوى التعليم فى المدارس الثانوية وتقسم الدراسة فيه على ست سنوات منها سنة اعدادية . ويمتاز المعهد بالعناية الخاصة بتدريس اللغات العربية والانجليزية والفرنسية و يجوز تدريس بعض المواد فيه بلغة أجنبية .

ويكون الالتحاق بهذا المعهد بعد امتحان مسابقة يقصد منه التثبت من أن التلاميذ المتقدمين من الذكاء والاستعداد ما يمكنهم من الاستفادة من نوع الدراسة المتبعـة فى هذا المعهد

والى مثل ذلك يرمى الامتحان فى نهاية السنة الاعدادية لكى يستبعد من المعهد كل من تعوزه الصفات التى تؤهل لما يختص به من تعليم ونظام . ويراعى التشدد فى اختيار التلاميذ حتى أنه لا يسمح عادة لاحد منهم باعادة سنة دراسية .

. . . .

ولا يقبل من التلاميذ غير عدد معين يوزع على فصول يحوى كل منها عددا قليلا يكون عادة متجانسا متقاربا فى مستواه ولا شك فى أن صغر عدد التلاميذ يسهل الاتصال الشخصى بينهم وبين أساتذتهم وأن قلة ما بينهم من الفوارق ليسهل لهؤلاء الاساتذة مهمة تخصيص كل بما يناسبه من أسباب التعليم والتربية ومثل هذا التشدد يبرر الميزة التى يختص بها التلاميذ الذين يتمون دراستهم فى هذا المعهد بنجاح من أنهم يستطيعون التحاق بالجامعة مباشرة وبدون أن يشترط فيهم الحصول على شهادة الدراسة الثانوية . ولذلك يحتفظ مجلس الجامعة لهم جميعا بمحلات فى مختلف الكليات طبقا لما تشير به ادارة المعهد .

وأما ما يختص بالناحية المالية فانه اذا كان هذا المعهد يجب بعد زمن من انشائه أن يعتمد فى ادارة شئونه على موارده الخاصة فان انشاءه وتهيأته للعمل يتوقفان على نفقات لا يستهان بها ويجب أن تأخذها الحكومة على عاتقها ولذلك يجب أن تتولى الحكومة تقديم البناء والمهمات المدرسية اللازمة وسد العجز الذى منشأ عن ادارة العشر السنوات الأولى . كما تتحمل معاشات الموظفين الدائمين فى مقابل استيلائها على الاحتياطى .

والأمل معقود بأن المعهد يستطيع بما يحصل عليه من مصاريف مدرسية والنفقات الاضافية وبما يمنحه من هبات أن يجعل ميزانيته تكفى نفسها بنفسها . ويستلزم ذلك أن تكون المصاريف المدرسية مرتفعة . على أن حرص الحكومة المصرية على أن مزايا هذا النوع من التعليم لا يجوز أن يحصر فى فئة الاغنياء من الشبية المصرية دون غيرها . يجعلها تمنح على الدوام المعهد مبلغا سنويا موازى المصاريف المدرسية والنفقات الاضافية عن ربع التلاميذ المقبولين وبذلك يتسنى لمجلس الادارة أن يكافىء التلاميذ من غير القادرين باعفائهم من كل المصاريف والنفقات المدرسية أو بعضها بشرط أن موثق بخلقهم وأن مدلوا على استعداد طبيعى كبير وذكاء حسن .

فاذا رأى مجلس الوزراء قبول الاعتبارات المتقدمة تفضل بالموافقة على مشروع المرسوم بقانون المرفق بهذه المذكرة تمهيدا لرفعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق عليه .

رئيس مجلس الوزراء

علي ماهر

ومما يحسن تسجيله ـ ونحن فى صـدد التحدث عن ادخال وسائل التربية الحديثة فى النظم المصرية ـ ادراج وزارة ماهر باشا مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه من ميزانية الدولة لتنفق فى سبيل تكوين الرجولة عن طريق الرياضة والتجول فى الفلوات وهو الادراج الأول من نوعه فى تاريخ الميزانية المصرية .

وعنى ماهر باشا منذ توليه الحكم بالصحافة . وهى التى كانت له مواقف مشهورة فى الدفاع عن حريتها خلال اجتماعات لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ ، وهو الذى يقدر ما لها من رسالة خطيرة فى الاجتماع .

ولى الحكم فى اليوم الثلاثين من شهر يناير فلم تمض أربعة أسابيع حتى صدر مرسوم بتعديل قانون المطبوعات تعديلا يتفق مع مطالب الصحفيين . ولم تمض أربعة أسابيع أخرى حتى دعا دولته رجال الصحافة وأهل الرأى إلى إقامة موسم للمحاضرات الصحفية افتتحه هو بخطاب تضمن رأيه فى الصحافة وشرف مهنتها وما ينبغى أن يكون لها من أثر فى تكوين الخلق السياسى ونشر أنواع الثقافة فى الأمم كما أعلن عن مباريات أدبية خص بها الصحفيين والكتاب فى موضوعات متصلة على تنوعها بنهضة الأمة ورقى عمرانها واختار للفصل فيها رجالات من أهل الرأى انتقاهم لكفايتهم وفضلهم دون أى اعتبار آخر (١) .

---

(١) نص الخطاب الافتتاحى لموسم المحاضرات الصحفية —

سادتى الأعزاء .

أحييكم وأرحب بكم وأحمد الله اليكم لهذه الفرصة السعيدة حقا التى أترقبها فى ميل صادق منذ أمد طويل لما أحمله لرجال الصحافة خدام مصر العاملين من تقدير واجلال ولما أؤمله من معاونتكم الميمونة المباركة من خدمات بنائية انشائية وثقافية تجديدية لوطننا العزيز .

ويحلو لى أن تتاح فرصة الاجتماع بحضراتكم لنتصل بعضنا ببعض لتبادل الرأى فى مختلف شؤوننا الاجتماعية ما دامت الظروف الحاضرة والتقاليد السياسية تقضى — المصلحة العامة — بترك الأحاديث السياسية الخارجية المتعلقة بالمباحثات الراهنة فى

وكان للصحافة مطلب تقليدى متصل بانشاء نقابة أو جماعة تكون

طى الكتمان .

ويسرنى دائما أن أفضى اليكم بكل شيء من حقكم أن تقفوا عليه لتمكينكم من الاضطلاع بالمسؤوليات الكبرى التى تحملونها لأداء مافى اعناقكم من رسالات اصلاحية .

أرحب بكم ناقدين مستفسرين وارحب بكم سائلين باحثين وأرحب بكم من كرام الكاتبين المصلحين ذلك لأننى ممن يرون فى الصحافه الرشيدة برلمانا حرا « تصفيق » لتصوير المطالب الأهلية العامة . برلمانا حرا لتبيان ما يجيش فى صدور المصلحين المفكرين والباحثين الجريئين من آراء ومقترحات وانتقادات وتوجيهات . وكم يحتاج شتى مقومات استقلالنا بل كم تتطلب اداتنا الحكومية ومجالسنا النيابية — إلى صوت الصحافة الرشيدة ليدعم حقا وينير أفقا ويذيع رأجيا ويثبت نفعا ويصلح أمرا «تصفيق»

ليس من شك أيها السادة أن الهيئة الحاكمة تستفيد دواما من جهودكم الموفقة وناضج بحوثكم ومتتابع نشاطكم الشيء الكثير لتمشى وما لهذا الجيل من تعدد مطالب ومختلف أساليب فى ضروب التجديد المنشود لتسير البلاد فى شتى مرافقها الحيوية وأمالها القومية جنبا الى جنب مع وثبات القرن العشرين فى غير عنف ولكن فى غير جمود بل فى جرأة المؤمن واتئاد الحكيم وشجاعة رجل المبدأ والعقيدة ويقين المصرى الوطنى المستنير وسداد المصلح العملى البصير الواقع أيها السادة انكم على حق حينما ينادى مناديكم : ان الوطن فى حاجة ماسة الى شتى نواحى الاصلاح وأظننى على حق أيضا اذا ما أهبت بكم — وأنتم العدة الصالحة فى نجاح كل اصلاح — الى التضامن والتآزر على رفع مستوى هذه الصناعة الشريفة الى مكانتها السامية الخليقة بجليل خدماتها والمتفقة ونبيل غاياتها . وأظننى على حق اذا ما لجأت الى عناصركم الكريمة الرشيدة المؤمنة معنا جميعا بما لصناعتكم الشريفة من حرمة وكرامة (تصفيق) وبما يجب على المتشرف بالانتساب اليها من استمساك بأخلاق الرجولة والجرأة والصدق وحمل الأمانة ونبالة القصد وتحرى الصواب واقامة المعوج واليقظة الساهرة فى استقصاء ما ينفع الوطن بالعمل الطيب والأثر الطيب والقول الطيب (تصفيق) .

وأرجو أن تتأكدوا من استعداد الحكومة دائما لتلبية المطالب التى يكون من وراء الاخذ

لها صفة رسمية . وكانت الصعوبات القائمة فى وجه تحقيق هذا المطلب

بها اطراد تقدم الصحافة فى مصر لتكون صحافتنا مدرسة ثقافية تعليمية لجميع أفراد الشعب . لتحققوا غاياتكم النبيلة فى تكوين رأى عام مصرى منصف . متزن . مستنير وحين توجيهه فيما فيه الخير لمصر ولجميع سكان مصر من اجانب ووطنيين بل وللانسانية جميعا (تصفيق)

سادتى الأعزاء

شيء آخر أحب أن تذكروه جميعا . وأن تذكروه جيداواحب أن يكون لنا سويا بمثابة شعار ودستور . لنعمل معا فى عقيدة وايمان على تحقيقه وتحقيقه دائما أبدا ذلك أننا جميعا — حكومة وصحافة . نوابا وشعبا — حاكمين ومحكومين — ابناء اسرة واحدة لكل بعضنا بعضا . وتكاد تكون مأموريتناالانشائية واحدة ايضا .

ولست اشك انكم ترون معى ان الوطن فى امس الحاجة الى تكاتف المصلحين تكاتفا انتاجيا فى تضحية ونكران ذات . فى عدم تغال وانتقاص راى . وفى افساح مجال لأصحاب المواهب والكفايات . للادلاء بما يريدون وبما يؤمنون (تصفيق) .

الواقع ايها السادة ان وجوه الاصلاح عديدة . وحاجات البلاد عديدة . وواجبات كل منا عديدة . وانى لأعتقد انه اذا رسم كل قادر منا خطته فى حدود تلك الدائرة المقدسة — دائرة اداء الواجب — جاعلين الهدف دائما اعلاء كلمة مصر . وكلمة الحق عن مصر . لأجل مصر . وفى سبيل مصر (تصفيق حاد) اعتقد ايها السادة اننا اذا ما فعلنا ذلك فسنصل — بفضل تعاوننا — الى تحقيق شيء غير قليل من خير مطرد لهذا الوطن .

والان ايها السادة الأجلاء وقد تفضل كرام شيوخكم وأصحاب الرأى من رجالاتكم بأن يساهموا فى القاء بعض المحاضرات بما أصابوا من خبرة ومران وما نالوا من علم وعرفان ايذانا بروح التعاون والتضامن فانه مما يملأنى غبطة وابتهاجا أن افتتح فى هذا اليوم المبارك الميمون — يوم عيد رأس السنة الهجرية — بسم الله الواحد الأحد وباسم حكومة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك حفظه الله رمز الحريات وامل الوطن وخادمه الأكبر (تصفيق حاد) وباسم الصحافة الكريمة افتتح موسم المحاضرات الصحفيه التى سيتلوها قريبا

يرجع بعضها الى اعتبارات فقهية ويرجع بعضها الآخر الى اعتبارات شخصية . فما زال ماهر باشا بهذه الاعتبارات وتلك حتى ذللها جميعها وانتهى أمره الى استصدار مرسوم بجمعية الصحافة (١) .

باذن الله وتآزر الجميع افتتاح قسم ليلى للصحافة في كلية الاداب بالجامعة المصرية (تصفيق حاد) .

ولا يفوتنى فى هذا الاجتماع — مادمنا فى صدد الشئون الصحفية — أن أشكر لحضرات أصحاب الفضيلة والمعالى والسعادة رؤساء وأعضاء لجان التحكيم فى المباراة الصحفية تفضلهم بقبول هذه الخدمة الثقافية العامة .

رعاكم الله جميعا وحياكم بقدر رعايتكم لما فيه حياة وطنكم وبارك الله فيكم بقدر عنايتكم بما فيه اليمن والخير والبركة لبلادكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

(١) نص مرسوم جمعية الصحافة : —

مرسوم
باعتماد نظام جمعية الصحافة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على نظام جمعية الصحافة

وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المشار اليه

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — يعتمد نظام جمعية الصحافة المرفق بمرسومنا هذا .

المادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراى القبة فى ٢٨ محرم سنة ١٣٥٥ (٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وكانت هناك تركة قضائية ثقيلة وورثتها وزارة ماهر باشا وورثتها

نظام جمعيـــة الصحافة

الجمعية وأغراضها

المادة ١ ـ تتألف جمعية الصحافة ممن ينضمون اليها وفق أحكام هذا النظام ويكون مقرها مدينة القاهرة

والصحف فى أحكام هذا النظام هى المطبوعات الدورية بكل أنواعها .

المادة ٢ ـــ أغراض الجمعية :

(١) العمل على رفع شأن الصحافة والمحافظة على كرامتها .

(٢) السعى للاعتراف بحقوق الصحافة والصحفيين وتحقيق مايجب لهم من مزايا .

(٣) تنمية روح الاخاء والتعاون بين الصحفيين وتسوية ما بينهم من المنازعات المتعلقة بالمهنة .

(٤) تنظيم علاقة الصحافة والصحفيين بالحكومة والجمهور .

المادة ٣ ـــ لايجوز للجمعية التعرض للمسائل السياسية أو المسائل الطائفيـة والدينية ولا القيام بأى عمل خارج عن نطاق الأغراض المبينة فى المـاده الثـانية .

اعضاء الجمعية

المادة ٤ ـــ أعضاء الجمعية عاملون ومشتركون وفخريون

فالعضو العامل هو من يقرر مجلس الادارة قبوله بعد أن يفحص طلب انضمامه ويتأكد توافر الشروط الآتية فيه : ـــ

(١) أن يكون مصريا :

(٢) ألا تقل سنه عن الحادية والعشرين

(٣) ألا يكون قد صدرت عليه أحكام فى جريمة من الجرائم المخلة بالشرف

(٤) أن يكون حسن السيرة

الصحافة معها نتيجة لمقاضاة سابقة ومطالبه بتعويضات عن تصرفات يرى

---

(٥) أن يكون حاصلا على شهادة دراسية عالية من مصر أو من الخارج أو أن يكون على درجة من الثقافة تلائم مهنة الصحافة .

(٦) أن يكون صاحب صحيفة أو ممثلا له أو محترفا الصحافة .

(٧) أن يزكى طلب انضمامه اثنان من أعضاء مجلس ادارة الجمعية .

(٨) أن ترفق بطلب انضمامه قيمة رسم الدخول فى الجمعية .

المادة ٥ — رسم الدخول فى هذه الجمعية جنيهان والاشتراك السنوى للعضو العامل جنيهان .

وللأعضاء العاملين الذين سددوا اشتراكهم حق التمتع بحسب الأحكام المقررة بما يمنح للصحفيين من المزايا .

المادة ٦ — الاعضاء المشتركون هم الاعضاء العاملون الذين ينقطعون عن مزاولة عمل الصحافة ويوافق مجلس ادارة الجمعيه على استمرار اتصالهم بها .

ورسم الاشتراك السنوى بالنسبة لهم ثلاثة جنيهات .

والاعضاء الفخريون هم من يمنحهم مجلس الادارة هذه الصفة لمساعدتهم الجمعية مساعدة ذات شأن .

ادارة الجمعية

المادة ٧ — يدير شئون الجمعية مجلس ادارة مؤلف من اثنى عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى لمدة سنتين يجوز اعادة انتخابهم بعدهما .

ويتجدد نصف أعضاء المجلس المذكور كل سنة .

ويكون إخراج نصف أعضائه بعد نهاية السنة الأولى بالاقتراع .

المادة ٨ — يشترط فى عضو مجلس الادارة أن يكون صاحب صحيفة أو ممثلا له أو مديراً لسياستها أو رئيسا لتحريرها أو لتحرير قسم منها أو محررا ذا شأن فيها وتبلغ ادارة كل صحيفة الجمعية قبل أول أكتوبر من كل سنة بيان من تنطبق عليهم هذه الأوصاف .

ويجب أن يشتمل المجلس على ستة من أصحاب الصحف أو ممثليهم .

الصحفيون انها مخالفة للعدل والقانون . فرأى ماهرباشا أن يحسم الخلاف

المادة ٩ — يختار المجلس من بين أعضائه كل سنة رئيسا ووكيلين وسكرتيرا وأمينا للصندوق وتتألف من هؤلاء اللجنة التنفيذية .

المادة ١٠ — ينتخب المجلس من بين أعضائه كل سنة لجنة تؤلف من ثلاثة يعهد اليها بالنظر فى الخلافات المتعلقة بالمهنة التى تقع بين أعضاء الجمعية لتسويتها .

وتنظر الجمعية فى هذه الخلافات بناء على طلب أحد المتنازعين أو أحد أعضاء مجلس الادارة أو على قرار من المجلس .

ويجوز للمتنازعين أن يختار كل منهما عضوا من أعضاء الجمعية ليكونا مع ثالث يختاره مجلس الادارة لجنة تتولى الفصل فى النزاع .

وفى الحالتين يجب على الطرفين احترام القرار الذى تصدره اللجنة فاذا ابى أحدهما الاذعان له عرض الامر على مجلس الادارة ليقرر ما يراه فى تنفيذ القرار أو فى شأن العضو .

المادة ١١ — ينعقد مجلس الادارة مرة فى كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس وتنعقد اللجنة التنفيذية مرتين فى الشهر بدعوة من الرئيس كذلك .

ويجوز انعقادهما فوق ذلك كلما دعت الضرورة بدعوة من الرئيس أو اذا طلب ذلك ثلث أعضاء كل منهما كتابة .

ويصح انعقاد مجلس الادارة بخمسة اعضاء واللجنة التنفيذية بثلاثة .

المادة ١٢ — يختص مجلس الادارة بالنظر فى طلبات الانضمام الى الجمعية وتقرير عضويتها وادارة اموالها . وتختص اللجنة التنفيذية بالنظر فى الامور المستعجلة وفيما يحيله اليها مجلس الادارة من شئون .

وتصدر قرارات كل من الهيئتين بكثرة الاصوات المطلقة فى الشئون العادية وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وتصدر القرارات الخاصة بقبول طلبات الانضمام وفصل الأعضاء بكثرة الثلثين .

المادة ١٣ — اذا خلا محل أحد أعضاء المجلس بسبب الاستقالة أو الوفاة أو بأى سبب

المترتب عليها عن طريق التفاهم المباشر بدل سبيل المحاكمة وانتهى الأمر

آخر يقوم مجلس الادارة مؤقتا بتعيين من يحل محله ويعرض أمره على أول جمعية عمومية تعقد بعد التعيين.

وتنقضى مدة العضو الجديد فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه مدة العضو السابق

المادة ١٤ — يرأس الرئيس جلسات مجلس الادارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية. ويضع جدول أعمال الحسابات ويوقع المحاضر ويشرف على تنفيذ القرارات ويوقع جميع المكاتبات والمستندات الخاصة بأعمال التصرف والادارة التى يقررها المجلس ويمثل الجمعية عند التقاضى أمام المحاكم.

المادة ١٥ — فى حالة غياب الرئيس أو وجود مانع من حضوره يحل محله فى اختصاصاته المبينة فى المادتين ١١ و ١٤ أقدم الوكيلين وعند التساوى فى الأقدمية أكبرهما سنا.

المادة ١٦ — يتولى أمين الصندوق تحصيل الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للجمعية ودفع المبالغ المستحقة عليها وايداع مالدى الجمعية من النقود فى مصارف القاهرة التى يعينها المجلس.

المادة ١٧ — يؤدى أعضاء مجلس الادارة واللجنة التنفيذية وظائفهم مجانا.

الجمعية العمومية

المادة ١٨ — تؤلف الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين والأعضاء المشتركين المسددين اشتراكهم وحدهم وتنعقد عاديا بدعوة من مجلس الادارة فى الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل عام للنظر فى تقرير مجلس الادارة عن سير الجمعية وعن حساباتها السنوية وفى اقتراحات الأعضاء.

وتختص وحدها بالنظر فى فصل الأعضاء الذين يصدر عنهم مايمس شرف المهنة أو كرامة الجمعية من غير أن يحول ذلك دون فصلهم بصفة عاجلة بقرار مؤقت يصدره مجلس الادارة مشمولا بالنفاذ حتى يعرض على الجمعية العمومية لاقراره أو الغائه فى أول جلسة تلى صدور القرار.

ويجوز انعقادها بصفة غير عادية فى غير الموعد المقرر لاجتماعها العادى بدعوة من مجلس

بينه وبين الصحف رافعة القضايا على الحكومة الى تسوية مرضية للطرفين

الادارة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدمه ثلاثون من الأعضاء العاملين .

المادة ١٩ — لا يصح انعقاد الجمعية العمومية فى اجتماعها الأول الا اذا حضرها ثلثا الأعضاء فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع الى موعد آخر يصح انعقاده بمن يحضره من الأعضاء .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بكثرة الأصوات المطلقة للأعضاء الحاضرين فى الشئون العادية وبكثرة الثلثين فى حالات فصل الأعضاء .

المادة ٢٠ — لا يجوز ادخال اى تعديل على هذا النظام الا بموجب قرار من الجمعية العمومية يصدر بناء على اقتراح مجلس الادارة وتصدق عليه الحكومة .

ويكون صدور القرار المذكور بكثرة ثلثى الأصوات .

المادة ٢١ — تدون مداولات وقرارات مجلس الادارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية فى محاضر يضع عليها كل من الرئيس والسكرتير امضاءه .

امو ال الجمعية

المادة ٢٢ — تودع اموال الجمعية المكونة من رسم الدخول والاشتراكات والتبرعات فى احد المصارف باسمها ولا يسحب شىء منها الا بقرار من مجلس الاداره او اللجنة التنفيذية وتوقع صكوك السحب من الرئيس وأمين الصندوق معا .

صندوق التعاون

المادة ٢٣ — تنشىء الجمعية لأعضائها صندوق تعاون يضع مجلس الاداره لائحته ويعرضها على اول جمعية عمومية للتصديق عليها .

اللائحة الداخلية ونادى الجمعية

المادة ٢٤ — يضع مجلس الادارة لائحة داخلية للجمعية ومتى انشىء لها ناد يضع المجلس له نظاما خاصا ويعرض اللائحة الداخلية للجمعية ونظام النادى على الجمعية العموميه فى اول انعقادها .

عوضت على البلاغ بألفين وخمسمائة جنيه وعلى كل من السياسة والجهاد وكوكب الشرق بألفين وعلى كل من مجلتى رزواليوسف وآخر ساعة بأربعمائة جنيه .

حل الجمعية

المادة ٢٥ — لا يجوز حل الجمعية إلا بمقتضى قرار من الجمعية العمومية تصدره فى اجتماع يعقد خصيصا لهذا الغرض .

ويكون صدور القرار المذكور بكثرة ثلثى الأعضاء .

المادة ٢٦ — للحكومة دائما بمقتضى قرار من مجلس الوزراء أن تأمر بحل الجمعية اذا خالفت أحكام المادة الثالثة .

المادة ٢٧ — تقرير مصير أموال الجمعية عند حلها يكون بقرار يصدر من الجمعية العمومية بكثرة الثلثين وتصدق عليه الحكومة واذا امتنعت الجمعية عن اصدار هذا القرار او اذا لم تصدق عليه الحكومه واذا كان الحل حاصلا على مقتضى نص الماده السابقه توزع تلك الاموال بمقتضى قرار من وزير الداخلية فى سبيل اعانة المعوزين من الصحفيين او عائلات المتوفين منهم والا فللجمعيات القائمه باعمال خيرية أو علمية

ورجع ماهر باشا بنظره إلى الدور الضئيل الذى تقوم به الاعتبارات الفنية فى مختلف شؤون الحكم والتشريع فوجد البرلمان المصرى مستنداً فى تأليفه الى نظرية الانتخاب العام وغير منفسح المجال للتمثيل الفنى الذى تتجلى فيه ملكات أهل الذكر والاختصاص تصحح الاتجاهات العاطفية التى كثيرا ما تتجه اليها الهيئات النيابية نابية عن الصراط العلمى المستقيم وعاد تفكيره الى ماهو قائم فى غير مصر من أحدث النظم فى ذلك الصدد فوجد أن النمسا تتبع طريقة تخصيص جماعة من أعضاء البرلمان لكل جانب من جوانب الاعتبارات الفنية ووجد أن إيطاليا تتبع نظام برلمان الطوائف وان أسبانيا — ودستورها أحدث الدساتير — تأخذ بنظام مجلس الشيوخ الطائفى ووجد أن النظام البرلمانى فى مصر لايطاوع على استنباط شيء من تلك النظم المأخوذ بها فيما ذكر من بلاد فرأى أن خير طريق للاصلاح إنما هو أن تأخذ مصر بمثل ما تأخذ به فرنسا وانجلترا وسائر الدول التى تماثل دساتيرها والدستور المصرى أى بمبدأ الزام الوزير بأخذ رأى الفنيين من أهل الذكر والاختصاص فى المشروعات التى يود عرضها على البرلمان ليستفيد التشريع من انتاج هؤلاء المختصين . وإذن لجأ الى فكرة المجالس الفنية العليا على غرار ما يقوم الى جانب وزير المالية من مجلس اقتصادى عال وما كان يقوم فيما مضى من العهود إلى جانب وزير المعارف من مجلس المعارف الأعلى .

واتجه نشاطه فى هذا المضمار بخاصة الى إنشاء مجلس أعلى للاصلاح

الاجتماعى رغبة منه فى أن تكون للبلاد سياسة اجتماعية تقوم على الاحتفاظ بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها الصالحة والدفاع عنها وعلى التوفيق والملاءمة بينها وبين العادات والآراء والنظم الحسنة وصور الحياة الجديدة التى أتت بها المدنية الحديثة (١)

---

(١) وهذا نص المرسوم بقانون انشاء مجلس أعلى للاصلاح الاجتماعى ومذكرته التفسيرية : —

المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنه ١٩٣٦

بانشاء مجلس اعلى للاصلاح الاجتماعى

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥

وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — ينشأ مجلس اعلى للاصلاح الاجتماعى يشكل على الوجه الآتى :

وزير الداخلية رئيسا

وزير المعارف العمومية

وزير الماليـة

تسعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته فيعين خلف له تنتهى عضويته بانتهاء المدة الباقية لسلفه .

على أنه استثناء مما تقدم تستمر عضوية ثلاثة من أعضاء المجلس الأول الذين يعينهم مجلس الوزراء أربع سنوات وثلاثة آخرين خمس سنوات ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء بطريق الاقتراع .

. . . .

المادة ٢ — يلحق المجلس الأعلى للاصلاح الاجتماعي برياسة مجلس الوزراء.

ويجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهر بناء على دعوة من الرئيس أو على طلب ثلاثة من أعضائه واذا غاب الرئيس حل محله أقدم الوزراء.

ولا تعتبر مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضره سبعة من أعضائه.

وتتخذ القرارات بكثرة الأصوات. فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة ٣ — تكون مهمة المجلس الأعلى تحرى كل ما من شأنه أن يعين بأي وجه من الوجوه على تقدم البلاد الاجتماعي.

ويختص المجلس بمراقبة أحوال التطور الاجتماعي للبلاد وبالنظر في الوسائل والتدابير والاصلاحات التي ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيها يتفق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكاته كما يختص بالسعى في التوفيق بين مقومات الحياه الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدث من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال الحياه الجديده.

ويتعلق المجلس كذلك أن يبحث في نظام الأسره وأن يدرس الاصلاحات التي تؤكد تماسكها والمحافظة على كيانها وصيانة حقوق الولاية فيها.

المادة ٤ — ينبغى أن يطلب من المجلس الأعلى للاصلاح الاجتماعي ابداء الرأى مقدما في كل مشروع قانون أو لائحة ذى صفة أو مرمى اجتماعيين أو من شأنه التأثير في أحوال البلاد الاجتماعية. فاذا لم يبد رأيه في مدى شهرين جاز المضى في اقرار القانون او اللائحة.

وللمجلس اذا بدا له ان قانوناً او لائحة كان يجب ان يعرض عليه تطبيقاً للفقره الأولى من هذه الماده ان يخطر مجلس الوزراء برأيه فيه.

المادة ٥ — للمجلس كذلك ان يقوم مباشره بدراسة اية مسألة اجتماعية او اجراء بحث او تحقيق بشأنها وله ان يستعين في ذلك بالادارات الحكومية المختصة بواسطة الوزير صاحب الشأن. وللمجلس من تلقاء نفسه او بناء على هذه الدراسات والابحاث والتحقيقات ان ينصح او يقترح ضرورة اصدار قانون او اتخاذ تصرف ادارى معين.

. . . .

المادة ٦ — يجوز للمجلس بالاتفاق مع الحكومة توجيه نصائح ونداءات للجمهور وتنظيم دعايات اجتماعية .

المادة ٧ — للمجلس أن يشكل من أعضائه لجانا فرعية دائمة أو لدراسة مسألة معينة . وله أن يدعو للعمل فى اللجان الفرعية شخصا أو أكثر من أهل الرأى فى الموضوعات المعروضة على تلك اللجان . واذا اقتضى الحال جاز أن يدعى الى ذلك موظفو الحكومة .

المادة ٨ — يضع المجلس لائحته الداخلية وتبين فيها التفاصيل الخاصة بنظامه وطريقة السير فى أداء أعماله .

المادة ٩ — على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والمعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى القبة فى ١٥ محرم سنة ١٣٥٥ (٧ ابريل سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	وزير الداخلية
احمد عبد الوهاب	محمد على علوبة	على ماهر

مذكرة الى مجلس الوزراء

تجتاز البلاد فى ثقافتها ومدنيتها القديمة أى فيما يتعلق بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها وصور الحياة فيها ومثلها العليا دور انتقال تلتقى فيه التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة آتية من جانب الثقافة والمدنية الحديثة بفضل سهولة المواصلات وسرعتها وكثرة تداول المطبوعات وما استحدثه الاختراع والتقدم فى أسباب الحياة .

ولو ترك هذا الدور لمجرد التفاعل الطبيعى بين ثقافتين ومدنيتين اختلفت أصولها وتباينت

. . . .

أركانها لاختلط الأمر وفسد . فإن انطباع الناس على التقليد والأخذ بكل جديد يوشك أن يذهب بالتناسق والتماسك الواجبين فى موازين الحكم وضوابط التصرف فى الشئون الاجتماعية .

وقد لا يمكن تجنب مثل ذلك التفاعل ولكن الذى يدخل فى دائرة الامكان هو أن ترصد أحوال هذا التفاعل وآثاره فى تطور البلاد الاجتماعى والا تترك الأمور تجرى على أعنتها بل يعمل على توجيهها وجهة يخلص معها للبلاد أكبر الخير وتتسق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكاته وتهيء مايقدر له من المصائر وتحقق ما يعقده أو يعقد به من الآمال .

ولاسبيل لذلك إلا أن تكون للبلاد سياسة اجتماعية تقوم على الاحتفاظ باخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها الصالحة والدفاع عنها وعلى التوفيق والملاءمة بينها وبين العادات والآراء والنظم الحسنة وصور الحياة الجديدة التى أتت بها المدنية الحديثة .

ومثل تلك السياسة يجب على الحكومة والهيئات وأهل الرأى أن يساهم كل بنصيبه فى رسم اغراضها ووسائلها . والواقع أن البلاد لم يخطئها الارشاد والتوجيه الصحيح من أولئك جميعا بين وقت وآخر . ولكنه ارشاد وتوجيه يعوزه الاستمرار وتنقصه الوحدة والقوة .

وربما كان النصيب الاكبر من هذا الواجب يقع على الحكومة ولها من وسائل العمل والتنفيذ مالا يجتمع لغيرها ولكن الحكومات تستغرق همها غالبا شئون الحكم ومشاكل السياسة ولا تدع لها من فراغ الذهن وتهيؤ النفس ما يقتضيه الاصلاح الاجتماعى من ترديد النظر واطالة التفكير فى المسائل الاجتماعية الشائكة الدقيقة ، ويخشى فوق ذلك أن اختلاف هيئات الحكم وتعاقبها فيه وتباين وجهات النظر بينها يؤدى الى أن الاصلاح لا يمضى على وتيرة واحدة وانه لا يكون موصول التنفيذ بالقدر الذى يابين عن فوائده أو يجلو خطأ الاتجاه فيه .

لذلك كله وجب أن يكون الاصلاح الاجتماعى بمنجاة من أسباب الاضطراب والتذبذب وآية ذلك أن يقوم على هذه الشؤن مجلس ثابت يؤلف من أهل الرأى ويجمع المناحى

. . . .

والنزعات المختلفة ويختص بمراقبة أحوال التطور الاجتماعي وبالنظر في الوسائل والتدابير والاصلاحات التي توجهه توجيها صحيحا و بالتوفيق بين القديم والجديد .

ومن الخير أن يضع ذلك المجلس أسسا سياسية اجتماعية تتناول شئون الاسرة والتعليم ومرافق الحياة المختلفة . على أنه اذا كان من التعجل وضع تلك السياسة مرة واحدة فان من من الواجب ألا تعالج الحكومة بقانون أو لائحة أي شأن من الشئون الاجتماعية أو التي يكون لها أثر في الاحوال الاجتماعية بالبلاد دون أن تستأنس برأي المجلس المذكور .

وقد لا تخلو مراعاة هذا الواجب من صعوبة بسبب اختلاف الرأي والتقدير في صفة القوانين أو مراميها او آثارها فيصدر القانون او اللائحة دون اخذ رأي المجلس المذكور فيما يجب ابداء رأيه بشأنه لتستطيع الحكومة اذا اقتضى الحال اتقاء الضرر أو تدارك الخطر قبل فوات الاوان .

على ان هذا الاختصاص الاستشاري لايجب العمل الانشائي . ويجب ان يعالج المجلس من تلقاء نفسه دراسة الاحوال الاجتماعية واجراء كل بحث او تحقيق يقتضيه العمل على تقدم البلاد من هذه الناحية . فاذا انتهى به ذلك الى رأي في الاصلاح أشار به أو اقترحه على الحكومة لتنفيذه بالوسائل المناسبة وقد يقتضي ذلك اصدار قانون كما قد يكفي فيه اتخاذ تدابير ادارية .

وان ما يجب مراعاته في اختيار اعضاء المجلس من صدق الرأي ونافذ النظر ومبسوط العلم وواسع التجربة في الشئون الاجتماعية كفيل بأن يجعل للمجلس مكانة في البلاد تجعل لنداءاته ونصائحه اثرا حسنا . وقد تحتاج الحكومة الى الاستعانة به في هذا السبيل أو في تنظيم دعايات اجتماعية لاخذ الناس بعادة صالحة أو حملهم على الاقلاع عن عادة ضارة .

فاذا أقر مجلس الوزراء الاعتبارات المتقدمة تفضل بالموافقة على مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

٤ ابريل سنة ١٩٣٦

رئيس مجلس الوزراء

علي ماهر

وإذا كان نشاط ماهر باشا قد تجلى على هذا العموم والشمول فى دوائر الحكومة فالواقع أن وزارتى الخارجية والتجارة والصناعة لم تحظيا بما كانتا تستحقان من جهود دولته الجبارة . على أنه — رغم ضيق الوقت ومفاجآت الأيام الأخيرة — قد ترك فى الميدانين آثارا باقية .

فقد وفق دولته إلى تسوية مشكلة استعصى حلها زمنا ودقت معالجتها لتشعب أطرافها وحساسية الميادين التى تتصل بها هذه الأطراف . تلك مشكلة شركة قناة السويس وما كان معلقا بينها وبين الحكومة المصرية من مسائل تتصل بالأسهم التى يحمل الانجليز كثرتها ومستنداتها التى يحمل الفرنسيون مايقرب من مجموعها وبدفع فوائد السندات وأرباح الأسهم ذهبا أو ورقا وبنصيب مصر من الأرباح وعضوية مجلس الادارة وغير ذلك من الشؤون الهامة .

ويرجع اتفاق وزارة ماهر باشا وشركة القناة فى الواقع إلى المرسوم الملكى الصادر فى الثانى من شهر مايو لسنة ١٩٣٥ — أى فى عهد وزارة نسيم باشا — والقاضى بالدفع فى مصر بالورق دون الذهب . فقد تقدمت شركة القناة على أثر صدوره مطالبة باستثناء « عملياتها » من أحكامه ولا سيما أن هناك حكما من المحكمة المختلطة يقضى عليها بالدفع ذهبا كما أن هناك قضية معلقة أمام المحاكم الفرنسية يطالب رافعوها بالدفع ذهبا كذلك. فلم يتزل قلم قضايا الحكومة ولم ينزل وزير المالية عند طلب الشركة وأجابها بأن الحكومة المصرية متمسكة بالمرسوم الذى احترمته المحاكم المختلطة

فعلا . بل أن الحكومة راحت تطالب الشركة بمكسبها من تطبيق المرسوم على عملياتها — وسينالها من جرائه كسب على التحقيق إذ لن تدفع لحملة سنداتها إلا ورقا فيزيد نصيب حملة أسهمها من الأرباح حتما — ورأت الحكومة أن تحتسب ذلك الكسب على مقتضى الواقع فى العام السابق فقدرته بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه فى السنة . لكن الشركة لاحظت أن هذا المبلغ سيتناقص على مر السنين تبعا لاستهلاك السندات التى سيتم استهلاكها فى سنة ١٩٥٨ أى قبيل انقضاء مدة امتياز الشركة بعشر سنين وإن المبلغ الذى يمكن اعتباره متوسطا لمكاسب الشركة من جراء تطبيق المرسوم المصرى على عملياتها إنما هو ٢٠٠٠٠ جنيه فى السنوات الباقية .

وأخيرا تم الاتفاق على أن تستولى الحكومة على ٢٠٠٠٠ جنيه فى السنة لكن على أن يستمر استيلاؤها عليها إلى نهاية الامتياز أى إلى سنة ١٩٦٨ فأصبح هذا المبلغ فى الواقع « اتاوة للحكومة لم تكن لها من قبل »

ولما كان تقرير هذه الاتاوة فى مصلحة الحكومة المصرية بلا ريب فقد تقدمت الشركة مقابلها بمطالب منها اعادة النظر فى المبلغ المقرر لصيانة مدينة الاسماعيلية . وقد كان مقدراً فيما مضى بستة آلاف من الجنيهات . تدفع الحكومة المصرية ثلثها لكن نفقات صيانة الاسماعيلية قد زادت إلى أن بلغت أربعين ألفا من الجنيهات فطالبت الشركة الحكومة المصرية بنصيبها أى بنسبة الثلث . وبعد مفاوضات تم التفاهم بين الجانبين على أن يحدد نصيب الحكومة من هذه النفقات بستة آلاف جنيه فقط وتم التفاهم كذلك على استبدال قطعة من أراضى الشركة بقطعة من أراضى الحكومة لمناسبة بناء محطة جديدة فى بورسعيد كما أخذت الحكومة

بالمجان بعض قطع من أراضى الشركة تقيم عليها بعض المصالح .

وتم التفاهم على أن يكون ربع موظفى الشركة على اختلاف درجاتهم من المصريين . ولما كان إخلاء ربع الوظائف دفعة واحدة مستحيلا فقد تم الاتفاق على أن يملأ ما يخلو منها أولا فأول بنسبة اثنتين للأجانب وواحدة للمصريين بحيث يصبح المصريون متولين ربعها بالفعل من سنة ١٩٥٨

وطلبت الحكومة خمسة مراكز لمصريين فى مجلس إدارة الشركة والمجلس مؤلف من واحد وعشرين فرنسيا وعشرة انجليز وهولاندى واحد وتطالب إيتاليا واليابان بمركز لكل منهما على اعتبار أنهما من كبار عملاء الشركة فتم التفاهم على أن يعطى المصريون مركزين من مراكز الفرنسيين وعلى أن يعطوا مركزين آخرين إذا أجيبت اليابان وايتاليا إلى ما تطلبان

وطالبت الشركة بتقرير سعر الفرنك الذهب بما هو مقرر فى نظام العملة المصرية من قبل أى بمعادلة ثمانية وثلاثين مليما و ٥٧٥ جزءاً من ألف وبمنح الشركة حق الذهاب فى سبيل تقدير الفرنك الذهب إلى هذا الحد دون تجاوز بحال . ويرجع سبب مطالبة الشركة لهذا التحديد إلى خوفها من هبوط الورق هبوطاً كبيراً ومنافسة طريق رأس الرجاء الصالح لطريق القناة بما يضعف من إيراد الشركة ويقلل من مكاسبها ويعرضها للخسارة

ولما كان الواقع هو أن الرسوم التى تحصلها الشركة على السفن المارة بالقناة بعيدة جدا عن سعر الذهب الرسمى وأنها خاضعة فى تقديرها، إلى اعتبارات اقتصادية علمية ولم يكن لمصر من السفن ما يجتاز القناة إلا النذر اليسير فقد رضيت الحكومة أن تجيب الشركة إلى ما طلبت فى صدد سعر الفرنك مقابل ما نالت من امتيازات واضحة جلية .

وظل على ماهر باشا إلى جانب توليه رياسة الوزراء ووزارة الداخلية متوليا وزارة الخارجية أيضا . وعلى الرغم من كثرة المشاغل التى اكتنفته فى فترة عهده الدقيق من حيث توليه وزارة الداخلية ورياسة مجلس الوزراء فانه قد استطاع أن يجد من وقته متسعا لمعالجة بعض الشؤون المتصلة بوزارة الخارجية وإن كان هذا الوقت لم يفسح له المجال إلا لمعالجة الهام من هذه الشؤون .

وكانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية من المسائل الشائكة التى طال أمد انتظار تسويتها والتى طالما تاقت الأمة المصرية على التغلب على العقبات التى كانت مصر الرسمية تقيمها فى سبيل هذه التسوية وقد حاول أكثر من رئيس وزارة أن يتغلب على هذه العقبات فلم يكن التوفيق حليفه : حاول سعد باشا ولم يفلح ثم حاول عدلى باشا ولم يفلح وحاول ثروت باشا ولم يفلح كما حاول النحاس باشا ولم يفلح . ذلك بأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ومصر الرسمية لم يكن راجعا إلى مسائل ذات صفة عامة فقط بل أنه كان ممتزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية يدق أمر التفاهم معها فى مثل هذه الحالات .

وقد أقدم على ماهر باشا على معالجة هذه المسألة الشائكة التى فشل فيها أولئك الرؤساء السابقون . ووفق فيها توفيقا عظيما استند إلى تقدير اخلاصه غير المشوب وإلى إحسان تصويره للمصلحة المصرية وأحكام تضامنها مع اعتبارات « التاج » . وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب المملكة العربية السعودية الذى جاء إلى مصر تلبية لطلب الحكومة

المصرية التي أظهرت من تلقاء نفسها أكيد رغبتها فى تسوية المسائل المعلقة بين البلدين وانتهى الأمر إلى اقرار معاهدة تستند إليها العلاقات بينهما(١)

(١) وهذا نص المرسوم باصدار معاهدة الصداقة المعقودة بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية، وما تبودل لمناسبتها من برقيات :

مرسوم

باصدار معاهدة الصداقة المعقودة بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية

مجلس الوزراء

عملا بالمادة ٥٥ من الدستور

وبناء على ماعرضه وزير الخارجية

رسم بما هو آت :

المادة ١ — يعمل ابتداء من ٨ مايو سنة ١٩٣٦ بمعاهدة الصداقة الملحق نصها المعقودة بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية والتي تم تبادل وثائق التصديق عليها بالقاهرة فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .

مادة ٢ — على وزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بديوان الرياسة فى ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ (٨ مايو سنة ١٩٣٦)

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية
ووزير الصحة العمومية (بالنيابة)
علي ماهر

وزير الحقانية والأوقاف	وزير المعارف العمومية	وزير الأشغال العمومية
أحمد علي	محمد علي علوبة	حافظ حسن
وزير المالية	وزير المواصلات والتجارة والصناعة	وزير الحربية والبحرية
أحمد عبد الوهاب	حسن صبرى	علي صدقى

وزير الزراعة
صادق وهبة

. . . .

معاهدة صداقة

بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية

مجلس وزراء المملكة المصرية متوليا حقوق جلالة ملك مصر الدستورية

و

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

نظراً لما لدى المملكتين المصرية والعربية السعودية من خالص الرغبة في توثيق عرى الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية .

وعينا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين :

من لدن وزارة المملكة المصرية :

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

ومن لدن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة الخارجية

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للأصول المرعية اتفقا على الأحكام الآتية :

مادة ١ — تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات سيادة مستقلة استقلالا تاما مطلقا .

مادة ٢ — يكون بين المملكة المصرية والمملكة العربية السعودية وبين رعاياها سلام دائم وصداقة خالصة .

ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الطرف الآخر .

مادة ٣ — تنشأ بين المملكتين المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسي والقنصلي ويعامل الممثلون السياسيون والقنصليون الذين يعتمدهم أحد الطرفين المتعاقدين أو يعينهم لدى

. . . .

الطرف الآخر وفقا للأصول المرعية فى القانون الدولى العام على أن يكون ذلك على أساس التبادل .

مادة ٤ — يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج واقامة الشعائر الدينية الاسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين ويعلن أنهم يتمتعون أثناء اقامتهم فى الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم وبالحرية الشخصية فى الحدود الشرعية وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل .

مادة ٥ — عملا بالتضامن والتعاون الاسلامى يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية اذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما .

وتشمل المرافق المشار اليها تعبيد الطرق التى يسلكها الحجاج أو الزوار واضاءة الحرمين وما حولهما وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التى ترمى الى توفير راحة الحجاج والزوار أو المحافظة على صحتهم .

وتتفق الحكومتان مقدما على التصميمات الخاصة بالأعمال المشار اليها .

مادة ٦ — يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يقوما فى أقرب فرصة ممكنة بعد توقيع هذه المعاهدة بمفاوضات ودية لحل المسائل المتعلقة بينهما ولعقد اتفاقات جمركية وبريدية وملاحية وغير ذلك من الشؤون التى تهم بلاديهما .

مادة ٧ — حررت هذه المعاهدة من أصلين باللغة العربية ويجرى ابرامها والتصديق عليها من الطرفين المتعاقدين فى أقرب وقت ممكن ولا تصبح نافذة الا من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذى يكون فى القاهرة .

على ماهر   فؤاد حمزة

نص البرقيتين المتبادلتين بين حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز ملك المملكة

. . . .

العربية السعودية وحضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ .

حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا

رئيس الوزارة الأفخم بمصر

اطلعنا على نص المعاهدة التى وقعتموها مع مندوبنا فؤاد حمزة والمحتوية على سبع مواد واشعاراً بموافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويجعله فاتحة عصر سعيد بين البلدين .

عبد العزيز

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

مكة المكرمة

انى سعيد بتلقى برقية جلالتكم بالموافقة على المعاهدة التى نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهل أداء فريضة الحج على جميع المسلمين .

وتفضلوا جلالتكم بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات .

على ماهر

نص البرقيتين المتبادلتين بين حضرة صاحب السعادة وزير المالية السعودية وحضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦

صاحب الدولة على ماهر باشا

رئيس مجلس الوزراء القاهرة

تهانى القلبية لدولتكم بهذه المناسبة السعيدة التى كنتم نفرها جعلها الله فاتحة عهد مجيد بين.

القطرين الشقيقين فى ظل جلالة مليكيهما المحبوبين وأدام توفيقاتكم .

وزير المالية السعودية

صاحب المعالى وزير المالية السعودية

جدة

اشكر معاليكم على برقيتكم الرقيقة وأرجو من المولى جل شأنه أن يديم المودة والاخاء بين الشعبين الشقيقين فى ظل صاحبي الجلالة الملكين المحبوبين وأن يديم لجلالتيهما ولشعبيهما التوفيق والهناء .

على ماهر

وكانت المشكلة الايتالية الحبشية فى أوج تطوراتها وكان على مصر أن تعنى بها عن قرب من ناحيتين: ناحية متاخمة مصر للأراضى اللوبية وناحية وجود بحيرة تانا منبع النيل الأزرق فى الأراضى الحبشية . ولم تكن القضية المصرية الانجليزية قد سويت فكان من الدقيق جداً أن يعالج رئيس وزارة مصرية ذلك الأمر الخاص بكيان مصر بالحرية والسرية اللتين يقتضيهما ولاسيما إذا تولى الرئيس وزارة مصر أثر تولى مثل توفيق نسيم باشا هذه الوزارة وهو الذى يرضخ كل تصرفات مصر للسياسة الانجليزية سواء أرجعت هذه التصرفات للشؤون الخارجية أم اتصلت بالشؤون الدستورية أو الأمور الداخلية .

وقد عالج ماهر باشا هذا الموقف الدقيق بما يعرف عنه من اقدام من ناحية ومن خطة وضع الانجليز أمام الأمر الواقع من ناحية أخرى . فبعث إلى وزير مصر المفوض فى روما يطلب إليه الاتصال برجال الحكومة الايتالية لمعرفة حسن نياتها بالنسبة لمصر وسلامتها وبجس النبض فى سبيل قلب التصرفات الشفوية التى ستبلغ إليه اتفاقا تحريريا بين البلدين . فلما جاءه الرد من ممثل مصر فى روما بتأكيد ايتاليا عدم أكنانها لمصر إلا الخير والرغبة الصادقة فى حسن الجوار واستعدادها لتوقيع ميثاق عدم اعتداء بينها وبين الحكومة المصرية قصد دولته إلى المندوب السامى وأبلغه عرض إيتاليا على مصر اقتراح توقيع ميثاق عدم اعتداء ولما سأله سرمايلز لامبسون عما يعتزم من الاجراءات فى هذا السبيل اجابه أنه يؤثر تأجيل البحث مع إيتاليا إلى ما بعد تبين الأحوال العسكرية فى الحبشة

واكتفى بتسجيل العرض الذى جاءه من ناحية إيتاليا وتسجيل حق مصر فى السعى إلى تحقيقه فى الوقت الذى يناسبها .

واسترسل فى حديثه مع المندوب السامى وعرض فكرة إرسال مصر فرقة من فرق جيشها لاحتلال منطقة بحيرة تانا محافظة على مصالح مصر فيها وطلبه إبلاغ هذه الفكرة لوزارة الخارجية الانجليزية . وإذا كانت هذه الفكرة الجريئة لم تحقق فانما يرجع السبب فى ذلك إلى ما أبلغته إياه وزارة الخارجية البريتانية من اقتناعها بأن النصر لن يكون حليف إيتاليا فى الحبشة وأن إقدام مصر على ما تريد قد يزيد فى تعقيد الحالة الدولية ومضاعفاتها .

وعلى الرغم من شدة اتصال وزارة الخارجية المصرية بالقصر تبعا للنظام المقرر بنص من نصوص الدستور لتعيين الممثلين السياسيين فان على ماهر باشا قد حظى باستقلال واسع فى تسيير شؤون هذه الوزارة ولم يسجل تدخل من جانب جلالة الملك فؤاد إلا فى مسألتين اثنتين طوال الأيام المئة التى تولى فيها ماهر باشا الحكم . وكانت المسألة الأولى مسألة رجال السلك السياسى المصرى المتزوجين من أجنبيات فقد مانع جلالة الملك فؤاد فى أمر ترقيتهم إلى مناصب أعلى من التى كانوا يشغلونها فى ذلك الوقت وكانت المسألة الثانية مسألة تحريم تمثيل مصريين لدول أجنبية تمثيلا قنصليا فخريا فى مصر .

وبينما كان ماهر باشا يعد عدته لالغاء الامتياز المالى الأجنبى ليتوج به عهده فى الحكم ويتخذ إجراءات الانتخابات العامة للبرلمان الجديد من اليوم الثالث من شهر مايو سنة ١٩٣٦ وكانت تيارات الحدس فى مصير الحكم إلى وزارة جديدة تتعدد وتتقابل ويتساءل الناس هل ستكون وزارة وفدية أو وزارة قومية يشترك فيها على ماهر باشا أو لا يشترك - بينما ذلك كله يتداوله المصريون والأجانب المقيمون فى مصر ويتداولون معه أنباء النشرات الطبية التى تبشر بتقدم صحة جلالة الملك فؤاد نحو العافية إذا بهم جميعاً يفاجأون بنبأ وفاة الملك فى اليوم الثامن والعشرين من شهر إبريل

والواقع أن هذا الحادث الخطير كان إيذانا بتجلى ملكات على ماهر باشا فى ميادين الاخلاص للعرش والسهر على مصلحة الأمة والجلد على نثرة العمل والابتكار فى الشؤون الدستورية والتغلب على المكاره جميعا فقد توفى الملك فؤاد فى ظروف تناوب الأمة فيها اليأس والرجاء من حيث الصحة الملكية كما تناوبها الاقدام والأحجام من حيث التقاليد الدستورية ولم يكن ولى العهد قد بلغ سن الرشد وكان الرأى غير مستقر بالنسبة لتحديد هذه السن للرشد المدنى هل تكون سن الرشد السياسى المحددة بثمانى عشرة سنة هلالية أو تكون هى السن المقررة لكافة المصريين بالواحدة والعشرين ميلادية ولم يكن مجلس النواب قد تمت الانتخابات له وكان مجلس الشيوخ منحلا ولم يكن موعد انتخابات أعضائه قريبا ولم يكن خمساهم قد عينوا وكان لا بد من التوفيق بين ضرورة تعيينهم قبل اجتماع البرلمان ورضى الكثرة البرلمانية التى ستكون منها الحكومة الدستورية عن هذا

التعيين . ونصوص الدستور صريحة فى أن مجلس الوزراء هو الذى يتولى سلطات الملك من يوم وفاته إلى يوم انتخاب الأوصياء وهى صريحة كذلك فى أن البرلمان يجب أن يجتمع لاختيار الأوصياء قبل مضى عشرة أيام على وفاة الملك ولم يكن البرلمان قائما وإذا كانت الانتخابات ستجرى فى مدى هذه العشرة الأيام بالنسبة لمجلس النواب فانها تجرى فى خلالها بالنسبة لمجلس الشيوخ إذ الموعد المحدد لانتخابات هذا المجلس يجىء بعد انقضاء تلك الأيام العشرة . وكل ما ينير الطريق أمام الأمة هو أن رئيس الحكومة كان قد أعلن يوم اشتداد المرض على الملك قبل وفاته بخمسة أيام أن وزارته ستسير بالبلاد فى حدود الدستور والقانون وحدود الدستور بالنسبة للأمور الواقعة بعد الحادث الفجائى هى على ما قدمنا من تعقيد .

واجه على ماهر باشا ذلك كله والملك الجديد فى لندن ولا يستطاع وصوله إلى القاهرة إلا بعد مضى أسبوع فامتلك ناصية أعصابه كلها وقبض على جماع ملكات تفكيره كلها وأقبل يعمل فى سرعة وحزم فأصدر مجلس وزارته نعى الملك إلى الأمة المصرية وضمن النعى المناداة بولى العهد ملكاً لمصر وأرسل لجلالته فى لندن برقية ضمنها خالص ولائه وولاء زملائه الوزراء وأصدق تمنياتهم لمجد عهد جلالته ورفاهيته (١) .

---

(١) وهذا نص النعى وعهد مجلس الوزراء وبرقيته الى جلالة الملك

الى الامة المصرية

فوجئت مصر بفاجعة كبرى اذ انتقل الى جوار الله مليكها المحبوب حضرة صاحب الجلالة فؤاد

. . . .

الاول فقد قضى اليوم فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بسراى القبة .

وان البلاد لتستشعر فى حدادها عليه الخسارة العظمى التى أصابتها بفقده وتبكى فيه أول ملك لمصر المستقلة . وان الامة لتتجه الى ابن الراحل الكريم والى أسرته الجليلة بأخلص العزاء والمواساة .

ولقد كان جلالته للبلاد فى السنين العصيبة المسدد الخطى والرائد الموفق وكان لها الرئيس المحبوب المبجل وكان السياسى الكامل الذى نفخ حياة البلاد فى جميع النواحى بقوة مباركة الاثر وكان الوطنى الذى جعل من حب مصر عقيدة ولقد كان يفخر بأنه خادم البلاد الاول وفى سبيلها تفانى وفنى .

ولم يكن أحب اليه من أن تستعيد مصر ماضيها المجيد وبمواهبه الباهرة وعزمه الصادق رفع شأنها وأعلى كلمتها وزادها كرامة بين الامم . ولقد أحاطه شعبه بحبه واجلاله . وكان له الاحترام والاعجاب من رؤساء الدول والامم الاجنبية .

وقد أثرت فى صحته الجهود التى كان يبذلها فى سبيل اسعاد بلاده بلا حساب . على أنه حتى اللحظة الاخيرة وهو يجاهد الموت بقوة نفس أثارت اعجاب من عاده فى أيامه الاخيرة كانت خواطره مشغولة بمصر ووحدتها ومستقبلها .

وستبسط بلا ريب فى جميع أنحاء القطر أكف الضراعة والابتهال الى المولى القدير أن يتغمده برحمته ورضوانه .

وستقدر الاجيال المقبلة بعد أن تتكشف حوادث الزمن أكثر مما نقدر ما كان لعهد حكمه من جلال وخطر وسيحمدونه شاكرين أثره . وسيجعلون له من نباهة الذكر ومكانة الشرف فى تاريخ مصر ماهو أهل له

على ان الاكرام المتيد لصاحب هذا العهد هو أن نتوجه مخلصين لابنه المحبوب وأن نجعل له ما كان للاب من ثقة ومحبة .

ولذلك فانه فى الوقت الذى تتجاوب فيه القلوب بصدى الخبر الاليم (مات الملك) يجب أن يلتف المصريون جميعا حول العرش فى ولاء ثابت لايدركه ضعف أو وهن وأن يحيوا حضرة صاحب الجلالة روق افالاول وقد نودى به ملكا لمصر .

. . . .

وان الامة المصرية التى احبته منذ صغره حبها الصادق لواثقة بأنه سيترسم خطى والده العظيم ويحتذى مثاله عند ما يبلغ سن الرشد ويصل عمله بعمل الراحل الجليل .

عاش الملك

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
والخارجية ووزير الصحة العمومية بالنيابة
على ماهر

وزير الاشغال العمومية	وزير الحقانية والاوقاف	وزير المواصلات والتجارة والصناعة
حافظ حسن	احمد على	حسن صبرى

وزير المعارف العمومية	وزير الحربية والبحرية	وزير الزراعة	وزير المالية
محمد على علوبة	على صدقى	صادق وهبه	احمد عبدالوهاب

الى الامة المصرية

منيت مصر بفقد مليكها المحبوب وقضى رئيس الدولة

وان اول واجب فى هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذى اضطلع حتى الآن بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك المليك هو العمل على تنفيذ أحكام النظام الذى تلقى مهمته فى ظله .

ولذلك فانه ولاء للاسرة المالكة واحتراما للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول يتولى مجلس الوزراء منذ اليوم سلطات الملك الدستورية باسم الامة المصرية وتحت مسؤليته حتى الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليدها الى مجلس الوصاية .

عاش الملك

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

. . . .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية
ووزير الصحة العمومية بالنيابة
على ماهر

وزير الحقانية والاوقاف	وزير المعارف العمومية	وزير الاشغال العمومية
احمد على	محمد على علوبة	حافظ حسن

وزير المالية	وزير المواصلات والتجارة والصناعة	وزير الحربية والبحرية	وزير الزراعة
احمد عبد الوهاب	حسن صبرى	على صدقى	صادق وهبه

ترجمة برقية التهنئة
المرسلة يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦
الى حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول
من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول

بلندره

ارجو جلالتكم باسم زملائى واسمى ان تتنازلوا فتقبلوا مع خالص ولائنا اصدق تمنياتنا لمجد عهدكم ورفاهيته وانا فى هذا نتضامن مع الامة بأسرها التى تحيى بابتهاج تبوأ جلالتكم عرش مصر .

على ماهر

وأسرع ماهر باشا فاتخذ جميع الاجراءات الخاصة بتشييع جنازة الملك الراحل وكانت دار المندوب السامى قد رغبت أن تشترك فى التشييع فرقة من القوة الانجليزية فى مصر فرفض على ماهر باشا هذا الاقتراح فى حزم وأبى إلا أن تكون الجنازة فى رسميتها ذات صبغة مصرية بحتة .

وبنفس السرعة دعا ماهر باشا كبير المستشارين الملكيين وطلب رأيه فى مسألة سن الرشد المدنى لجلالة الملك كما دعا هيئة مؤلفة من شيخ الجامع الأزهر ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية وطلب اليها رأيها الشرعى فى الأمر ذاته فأقرت كما أقر رئيس لجنة قضايا الحكومة أن سن الرشد المدنى لجلالته إنما هى سن الخامسة عشرة على اعتبار أن جلالته ملك مسلم . فحال هذا الاجراء السريع من جانب ماهر باشا دون مشاكل عدة (١) .

---

(١) وهذا نص مرسوم اعلان الرشد ومذكرته التفسيرية والرأى الشرعى .

مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٦

باعلان رشد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول

فيما يختص بجميع التصرفات المدنية

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الأمر الملكى رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥

وعملا بالمادة ٥٥ من الدستور

وبناء على ماعرضه رئيس مجلس الوزراء

رسم بما هو آت :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧ من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية يعتبر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول بالغا الرشد فيما يختص بجميع التصرفات المدنية .

مادة ٢ — على الوزراء تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

. . . .

يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بديوان الرياسة فى ١٣ صفر سنة ١٣٥٥ (٤ مايو سنة ١٩٣٦)

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية

ووزير الصحة العمومية (بالنيابة)

على ماهر

وزير الاشغال العمومية	وزير الحقانية والاوقاف	وزير المواصلات والتجارة والصناعة
حافظ حسن	احمد على	حسن صبرى

وزير المعارف العمومية	وزير الحربية والبحرية	وزير الزراعة	وزير المالية
محمد على علوبة	على صدقى	صادق وهبه	احمد عبد الوهاب

مذكرة تفسيرية

خاصة بسن الرشد لحضرة صاحب الجلالة الملك

تنص المادة ٨ من الامر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والخاص بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية على أن الملك يبلغ سن الرشد اذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية .

وانما يتحدث هذ الامر الملكى المذكور فى قاعدة من قواعد القانون العام . فانه بمقتضى المادة ٣٢ من الدستور وهى تحيل صراحة اليه جزء من الدستور لا يتجزأ .

فسن الرشد المقررة بالامر الملكى لا يلحظ فيها الا أهلية الملك السياسة وفى تلك السن يحلف الملك اليمين ووفقا لحكم الدستور ذاته « يباشر الملك سلطته الدستورية » (مادة ٥٠).

والقاعدة المتقدم ذكرها هى فيما خلا استثناء واحد (النرويج) القاعدة المتبعة فى جميع البلاد ذات النظام الملكى الدستورى ففى بلجيكا وبلغاريا وايطاليا ودنمارك واسوج ويوجوسلافيا وهولانده ورومانيا يبلغ الملك سن الرشد السياسى فى الثامنة عشرة من عمره وذلك خلافا لقواعد القانون المدنى فى تلك البلاد الى تجعل سن الرشد بوجه عام احدى وعشرين سنة .

. . . .

وبعد فان تحديد السن بثماني عشرة سنة باعتبار أنه من الاحكام الاساسية لنظام توارث العرش لا يمكن اقتراح تنقيحه (مادة ١٥٦) .

وليس ثمت نص يحدد السن التي يكون فيها للملك الاهلية فيما يختص بمباشرة حقوقه الخاصة وادارة أمواله .

وغني عن البيان أنه لايجوز بحال من الاحوال وعلى أي وجه كان أن تزيد هذه السن على السن المقررة للاهلية السياسية ولكن هل يتعين أن تتفق السن في الحالين .

أما الحكم الشرعي فهو أنه اذا بلغ المرء سن الخامسة عشرة رشيدا أصبحت له الولاية التامة في التصرفات وأما التشريع الوضعي المصري فقد حدد سن الرشد المدني بثماني عشرة سنة ثم باحدى وعشرين سنة .

على أن سن الحادية والعشرين ليست غير قرينة في الجملة .

واذا كان من الواجب الاخذ بتلك القرينة بالنسبة لافراد الناس فليس ثمت ما يدعو لالتزامها بالنسبة للملك لا سيما وان سن الرشد السياسي له قد جعلت ثماني عشرة سنة وانها تستلزم صفات فوق ما يطلب في سن الرشد المدني .

اذن ليس ما يمنع من التمشي مع قواعد الشريعة واعتماد سن دون الثماني عشرة سنة لاهلية الملك في جميع التصرفات المدنية على أن ذلك لا يكون الا بتشريع خاص .

وقد بنيت هذه المذكرة على الرأي الذي أبداه سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ووافق على بيان الرأي الشرعي فيها حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا .

وليس من يشك في أن جلالة مليكنا المحبوب الذي شرف على سابعة عشرة والذي دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه حائز للشروط اللازمة لان يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والمالية .

لذلك فاني أتشرف بتقديم مشروع المرسوم المرفق بهذا الى المجلس .

رئيس مجلس الوزراء
علي ماهر

٣ مايو سنة ١٩٣٦

. . . . : . . . .

الرأى الشرعى

يقضى الحكم الشرعى بأنه اذا بلغ الشخص سن الخامسة عشرة وشيدا أصبح ذا أهلية تامة للتصرفات الشرعية جميعا فيكون له الولاية التامة فى ماله ويصح أن يكون ناظرا على الاوقاف وأن يكون وليا على غيره فى النفس والمال .

٣ مايو سنة ١٩٣٦

مفتى الديار المصرية	رئيس المحكمة العليا الشرعية	شيخ الازهر
عبد المجيد سليم	فتح الله سليمان	محمد مصطفى المراغى

وجاءت معضلة اختيار الأوصياء . وهى ترجع كما قدمنا إلى الحالة الدستورية الاستثنائية التى كانت مكتنفة البلاد وهى حالة قيام دستور — هو دستور سنة ١٩٢٣ — قياما مبدئياً إذ لايعمل به إلاعند انعقاد البرلمان مع نفاذ أحكام وصاية العرش الواردة فيه قبل انعقاد البرلمان . وقد تم الانتخاب لمجلس النواب لكنه لم يتم لمجلس الشيوخ كما أن تعيين خمسى الشيوخ لايمكن أن يتم على الوتيرة العادية إلافى نهاية شهر مايو وحينذاك تكون العشرة الأيام التى يقول الدستور بضرورة انعقاد البرلمان فى مداها قد انقضت . وسلطة البرلمان من ناحية أخرى منقولة بمقتضى النظام الموقوت النافذ فى مصر فى ذلك العهد إلى مجلس الوزراء وله بمقتضى الأصول الدستورية اختصاصات الملك ذاته من يوم وفاته إلى أن يقسم الاوصياء اليمين ويتولوا مناصبهم . هـذا إلى مايعتبره البعض من أن برلمان سنة ١٩٣٠ قائم قانوناً لأن إجراءات حله كانت باطلة فهو الحقيق بالاجتماع فى مدى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك للقيام بالاجراءات الخاصة بوصاية العرش وتعيين الأوصياء . لكن المدة التى مضت عليه هى من الطول بحيث تجعله فى عداد البرلمانات المنتهى أجلها التشريعى من زمان . ولهذا وردت على خاطر البعض فكرة أن يكون البرلمان المختص هو المكون من مجلس النواب الذى تمت انتخابات أعضائه الجدد ومن مجلس الشيوخ الذى كان قائماً قبل إبطال العمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وتقدم الفقهاء والباحثون الدستوريون فى هذا الصدد بالرأيين السابقين كما تقدموا برأى ثالث هو أن يتولى مجلس الوزراء وحده اختيار الأوصياء لأنه هو وحده صاحب الأمر بوفاة الملك وبعدم وجود البرلمان وكان على على ماهر باشا أن يجابه الصعوبات الناشئة من الوضع الاستثنائى فيما يخص الأوصياء كما كان عليه أن يجابه الصعوبات الخاصة بتعيين خمسى الشيوخ فدعا دولته أعضاء الجبهة القومية للاجتماع به فى الساعة السابعة من مساء الأحد الثالث من شهر مايو كى يعرضوا معه للمشاكل الطارئة على ضوء ما أفتت به لجنة القضايا والهيئة الشرعية وما أدلى به البحاث من آراء .

وإنا لنقدم بتفصيل ماجرى فى تلك الجلسة الخطيرة تمويناً للمؤرخين بمعلومات صادقة تعاونهم على تعرف الأمور فى دقائقها :

بدأ ماهر باشا الحديث — بعد إذ اكتمل عقد المدعوين وهم أعضاء الجبهة القومية — بذكر موعد وصول حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق إلى الاسكندرية عائداً من انجلترا وكان هو صباح الأربعاء السادس من شهر مايو وسؤال المجتمعين هل يريدون الاشتراك فى استقبال جلالته بالثغر كى تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لاعداد صالون خاص يلحق بأحد قطر السكك الحديدية و « لانشات » خاصة للذهاب بها إلى عرض البحر . فاظهر بعض المجتمعين الرغبة فى الاستقبال فى الاسكندرية ورغب بعضهم الآخر فى الاستقبال بمحطة القاهرة فتم

الاتفاق على الرأى الثانى ما داموا غير مجمعين على الذهاب إلى الاسكندرية .

ثم تقدم ماهر باشا للمجتمعين وهم يتناولون المثلجات وما اليها من حلوى بالرأى الذى عقد عليه إجماع الفقهاء ، فقهاء الاسلام وفقهاء الدستور ، بشأن سن الرشد المدنى للملك فاروق وقال دولته فيما قال :

« ان النص صريح فيما يختص بسن الرشد لتولى الحكم وهو سن الثامنة عشرة هلالية وفى تحديده بها اتفاق مع تشريع خمس دول أو ست من ذوات النظام الملكى فى حين أن سن الرشد المدنى لأهل تلك البلاد محدد بالحادية والعشرين وبالخامسة والعشرين . وهناك نص على بلوغ الملك سن الرشد المدنى عند توليه الحكم أو قبله لكن ليس فى مصر نص مثله . وأمام غياب هذا النص لجأت الحكومة ولجأ مفتوها إلى الشريعة الاسلامية . وهى شريعة الملك وشريعة البلاد بالنسبة للأحوال الشخصية . فرأوا اعتبار جلالته بالغاً سن الرشد المدنية فى الخامسة عشرة من عمره .

وسكت المجتمعون إلا الاستاذ مكرم عبيد فقد اعترض على رأى الفقهاء الاسلاميين والدستوريين بقوله أنه يتعارض مع حكم من أحكام القوانين العامة التى تجعل سن الرشد للمصريين كافة الحادية والعشرين . لكن ماهر باشا رد عليه بما كان قد قدمه من الاعتبار الجارى فى غير مصر من الدول واعتبار عدم وجود نص صريح مماثل لما عند غيرنا فى هذا الصدد واعتبار الاضطرار للرجوع لأحكام الشريعة الاسلامية بصفة كون حضرة صاحب الجلالة ملكا مسلماً . وانتهت المناقشة الأولى ومرت مسألة سن الرشد وسط أكواب الشوكلاته المثلجة .

ولما انتهى المجتمعون من تناول المرطبات اعتدل ماهر باشا وقال :

« لنتكلم إذن فى الموضوع الذى دعوتكم للاجتماع من أجله وهو موضوع وصاية العرش والاجراءات التى ينبغى أن تتبع فيه . »

وبدأ دولته الحديث معلنا أن هذا اليوم الثالث من شهر مايو الذى يجتمع فيه بزعماء الجبهة هو اليوم الذى كان يرجو منذولى الوزارة أن يحل ليرفع استقالته توطئة لتسليم مقاليد الحكم للمسؤول الحقيقى وهو زعيم الكثرة البرلمانية التى تجلت فى الانتخابات العامة . لكن وفاة الملك الراحل حالت دون تنفيذ ما كان معتزما إياه منذ اللحظة الأولى كما أنها دعته إلى التفكير فى تقريب الساعة التى يختار فيها الأوصياء حتى يتمكن من رفع استقالته اليهم . وعرض على المجتمعين رأى لجنة القضايا التى تقول بالغاء دستور سنة ١٩٢٣ فى سنة ١٩٣٠ وبالغاء دستور سنة ١٩٣٠ فى سنة ١٩٣٤ وباستحالة اعتبار أى برلمان من برلمانات العهدين الماضيين برلمانا قائماً أو قديماً ينطبق عليه حكم الدعوة إلى الانعقاد إلى أن يجىء البرلمان الجديد وتنصح بالانتظار إلى ما بعد انتهاء الانتخابات لمجلس الشيوخ حتى يعرض الامر على البرلمان الجديد كله معتبرة مخالفة النص القائل بانعقاد البرلمان للنظر فى أمر الوصاية فى فترة العشرة الأيام التالية لوفاة الملك مخالفة قهرية . وعلق ماهر باشا على هذا الرأى بأنه مهما تكن ثقته بمعلوماته الفقهية فانه بحكم مركزه ومسؤوليته بالنسبة لحكومة نظامية يرأسها مضطر أن يستعين برأى لجنة القضايا وأن ينظر اليه فيما ينظر بعين الاعتبار .

لكن النحاس باشا قاطعه وقال إن رأى لجنة القضايا « كلام .... » وانه كثيراً ما رمى بآراء هذه اللجنة « عرض الحائط » وهو يعرف القانون ..... فأجابه ماهر باشا بأن لدولته أن يقول هذا بصفته الفردية ولكنه هو فى مكان رياسة الحكومة ، والحكومة المنظمة ، فينبغى أن ينزل عند نظام هذه الحكومة ويستمع إلى رأى ذوى الاختصاص فيها .

ولم يستمع النحاس باشا إلى الملاحظة واستمر فى حديثه مدلياً برأيه القاضى بعقد برلمان سنة ١٩٢٩ فى الحال قبل أن تنتهى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك .

فلاحظ ماهر باشا أنه مع التسليم جدلا باحتمال دعوة برلمان سابق فان برلمان سنة ١٩٢٩ ليس هو البرلمان الأخير . فقال النحاس باشا أن صدقى باشا صاحب البرلمان الأخير موافق على رأيه . فلاحظ ماهر باشا أن ذلك البرلمان الذى يريد النحاس باشا الدعوة إلى عقده لم يكن قد اشترك فى انتخاباته الأحرار الدستوريون والظروف ظروف توحيد للصفوف فيحسن أن يكون البرلمان الجديد الذى اشتركت فى انتخاباته الهيئات كلها هو الذي يدعى للاجتماع . فأجاب النحاس باشا بأن محمد محمود باشا هو أيضاً موافق على رأيه .

عندئذ تحدث ماهر باشا فى حزم وأعلن أنه لا يستطيع أن يبعث برلماناً ميتاً بحكم الغائه السابق وأن الحل الذى يراه الحل الوحيد للتوفيق بين الاتجاهات كلها والذى يحترم الدستور فى نصوصه وفي روحه إنما

هو أن يعجل فى إجراء الانتخابات لمجلس الشيوخ بحيث تتم قبل انتهاء العشرة الأيام التالية لوفاة الملك وأن يدعو البرلمان الجديد بمجلسيه للاجتماع يوم الجمعة الثامن من شهر مايو وهو آخر أيام تلك الفترة . فعارض الأستاذ مكرم عبيد وقال : « إنك بهذا تحرم المرشحين من أن يدلوا للناخبين بتفاصيل برامجهم وآرائهم وتحرم الناخبين من أن يتعرفوا هذه الآراء والبرامج قبل أن يتقدموا للانتخاب » . فأجاب ماهر باشا بأنه يسوى فى المعاملة بين الناخبين جميعاً والمرشحين جميعاً على أن الترشيحات قد تمت من وقت غير قصير وعرف الناخبون كلهم من أمر المرشحين ما يستطيعون أن يتبينوا معه ما يريدون قبل أن يتقدموا للانتخاب .

وعاد النحاس إلى نغمة البرلمان القديم وقال : « تأخذ مجلس النواب الجديد ومجلس الشيوخ القديم » فأجاب ماهر باشا بأن هـذا جمع بين أحياء وأموات وتلفيق لا يرضى لنفسه أن يشترك فيه . وطالت المناقشة فى هـــذا المضمار وصمد ماهر باشا ولم يتحول عن رأيه . عندئذ سأله النحاس باشا عن أمر الشيوخ المعينين فقال ماهر باشا أن مجلس الوزراء يعينهم صباح الجمعة بعد إذ تكون نتائج الانتخابات قد عرفت . قال النحاس باشا : « لكن تعيينهم من حق الحكومة البرلمانية المقبلة » فسأله ماهر باشا أين النص على هذا ، فأجاب أن السوابق قد جرت به . وأراد الدكتور حافظ عفيفى أن ينقذ الموقف فقال : « فليجتمع مجلس الشيوخ بالأعضاء المنتخبين فقط » فتدخل الدكتور أحمد ماهر فى الأمر موجها

الأنظار إلى أن مجلس الشيوخ لا يمكن اعتباره مجلساً للشيوخ إلا بتوافر عنصرى المنتخبين والمعينين بين أعضائه والنص على هذا فى الدستور صريح لا يحتمل تأويلا »

وعاد ماهر باشا فقال إنه مستعد لأن يعين مجلس الوزراء الشيوخ الذين يضع بهم النحاس باشا قائمة . فقال النحاس باشا « لكنها تكون سابقة خطيرة » وشاء صدقى باشا أن يدعم موقف النحاس باشا بقوله إن تعيين الشيوخ من حق الملك والأوصياء دون غيرهم . وبعد جدال طويل تراوح بين الحزم والمرونة والشدة واللين أسفر الاجتماع عن الموافقة باجماع الآراء على اقتراح على ماهر باشا بتقصير آجال الانتخاب للشيوخ وتقديم موعد انعقاد البرلمان وتحديده ببعد ظهر يوم الجمعة الثامن من شهر مايو وباصدار مرسوم تعيين الشيوخ ظهر اليوم ذاته وفق القائمة التى يقدمها له النحاس باشا .

ولقائمة الشيوخ المعينين تلك حكاية طريفة . فقد تقدم النحاس باشا كي يصدر مجلس الوزراء المتجمعة فيه السلطات الملكية مرسوما بها . فلاحظ مجلس الوزراء بل لاحظ حسن صبرى باشا أن القائمة لا تتضمن اسم على ماهر باشا ولا اسم واحد من زملائه الوزراء الذين أشرفوا على ما أشرفوا عليه من شؤون الدولة فى تلك الظروف الدقيقة فأعلن الوزير الملاحظ أنه يرفض بتاتا التوقيع على مرسوم لا يتضمن أسماء الوزراء القائمين أعضاء معينين فى مجلس الشيوخ . وإذن فلا مرسوم ولا تعيين ولا مجلس شيوخ ولا انتخاب أوصياء إذ السلطات الملكية مودعة لدى مجلس الوزراء لا لدى رئيسه أو طائفة من أعضائه .

ودارت مفاوضات تخللتها اعتبارات الذوق واللياقة والكياسة وانتهت بتضمين القائمة أسماء على ماهر باشا وزملائه الوزراء .

وانتهت الأزمة بهذا الحل السعيد الموفق حقا !

وبينما الاجراءات تتخذ لتعجيل الانتخابات لمجلس الشيوخ وإصدار المرسوم بأعضائه المعينين استكمالا لشرائط صحة انعقاد البرلمان لاختيار الأوصياء وصل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق إلى الاسكندرية عائداً من لندن فى اليوم السادس من شهر مايو وجاء إلى عاصمة ملكه فى اليوم ذاته بطريق القطار وفى ركبه على ماهر باشا وزملاؤه الوزراء . وبعد إذ غادر القطار الملكى بنها وجلالة الملك يشرف رئيس مجلس الوزراء باستبقائه وحده فى حضرته عرض على ماهر باشا على جلالته شيئاً من حال الدولة المالية فلم يتردد جلالته فى إبداء رغبته السامية فى تخفيض المخصصات الملكية خمسين ألف جنيه فى العام لتصبح مائة ألف بعد أن كانت فى عهد الملك فؤاد مائة وخمسين . وفى اليوم الثامن من شهر مايو صدر الكتاب الملكى بهذه الرغبة السامية وتلاه ماهر باشا فى البرلمان فكان له أجمل وقع إذ اعتبر أحسن فأل [1] .

---

(١) وهذا نص الكتاب الملكى :

الكتاب الملكى

الموجه الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتخفيض المخصصات

عزيزى على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء

بما أن قانونا سيتولى فى القريب العاجل تحديد مخصصات الملك لمدة الوصاية ولمدة

. . . .

حكمى فانه يسرنى أن أخبر دولتكم برغبتى فى أن أجعل بشرى تبوئى العرش خفض المخصصات التى كانت محدده لعهد المغفور له والدى بمائة الف وخمسين الف جنيه الى مائة الف جنيه وأرجو دولتكم كذلك أن تبلغوا البرلمان هذه الرغبة وانه ليسعدنى أن يستعمل فرق ما بين المبلغين لمصلحة بلادى وغيرها .

صدر بسراى عابدين فى ١٧ صفر سنة ١٣٥٥ (٨ مايو سنة ١٩٣٦)

فاروق

واجتمع البرلمان الجديد بمجلسيه وأعضائهما المعينين والمنتخبين وتمت إجراءات اختيار الأوصياء. وأعلنت أسماؤهم وتولوا مهام رياسة الدولة باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول في اليوم التاسع من شهر مايو سنة ١٩٣٦ فبادر على ماهر باشا برفع استقالته إلى مجلس الوصاية وأصدر مجلس الوصاية في اليوم ذاته أول أمر ملكى له بقبول الاستقالة [(١)].

وتمت الأيام المئة .

---

(١) وهذا نص كتاب الاستقالة ونص الامر الملكى بقبولها :

كتاب الاستقالة

المرفوع الى مجلس الوصاية

من حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا

حضرة صاحب السمو الملكى الامير محمد على

حضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا

حضرة صاحب السعادة محمد شريف صبرى باشا

أتشرف بأن أرفع الى حضراتكم أن الوزارة التى عهد الى بتأليفها والتى تألفت بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ بذلت غاية جهدها لصيانة الوحدة القومية كما وعدت .

ولما كان أول مهمة لها أن تمهد السبل للمفاوضات وللعمل بالدستور فقد مضت فى الاجراءات اللازمة لذلك على أنه قبل أن تبلغ تلك الاجراءات غايتها فوجئت البلاد بفقد مليكها المحبوب . وتعين على أثر ذلك تدارك الحال بتأليف هيئة الوصاية .

والآن وقد تم تأليف هيئة الوصاية وتمت من جانبنا آخر المهمة التى أخذناها على

. . . .

أنفسنا عما تغتبط له ضمائرنا فانى أتشرف بأن أرفع الى حضراتكم استقالة الوزارة التى عهد الى بتأليفها جلالة المغفور له الملك فؤاد الاول بعد أن أدينا الامانة كاملة .

وانا اذ نرفع هذه الاستقالة والدستور نافذ معمول به نبتهل الى الله أن يرعى العهد الجديد ويجعله على البلاد خيرا وبركة وأن يبقى جلالة الملك « فاروق الاول » ذخرا للأمة .

وانى لحضراتكم المخلص الامين .

القاهرة فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ — على ماهر

أمر ملكى رقم (١)

بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة

على ماهر باشا

دولة الرئيس العزيز على ماهر باشا .

اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع الينا منكم فى ٩ مايو الحاضر وانكم وأنتم تتركون الحكم بعد اذ أديتم مهمتكم بمنتهى الامانة والنزاهة وتفانيتم فى خدمة البلاد وكنتم مثلا أعلى فى الوفاء والولاء والاخلاص لجديرون بكل اعجاب وشر و

فلدولتكم ولحضرات الوزراء زملائكم أطيب الثناء .

وانا لمقدرون لكم على الدوام تلك الجهود الموفقة والخدمات الجليلة الفائقة التى قمتم بها أثناء اضطلاعكم بمهمتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم راجين لكم دوام التوفيق .

صدر بسراى عابدين فى ١٨ صفر ١٣٥٥ ٩ مايو سنة ١٩٣٦

مجلس الوصاية

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

مطبعة حجازي بالقاهرة
تليفون ٥٩٤٨٠

